الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه تسيير و مناجمنت

فرع: التمويل الدولي و الهيئات المالية و النقدية الدولية

دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر 2008/1998

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

من إعداد الطالب:

حمزة بن حافظ

تحت إشراف الدكتور:

حسين يحيوش

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.عبد الوهاب شمام	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	رئيسا
د. حسين يحيوش	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	مقررا
د. كمال مرداوي	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا
د. مبارك بوعشة	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية: 2011/2010

www.manaraa.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ٥ ﴾

سورة العلق، الآيات: 1-5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

شكر وتقدير

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

شكر و تقدير

أحمد الله على جزيل نَعْمائِهِ، وأشكره شكر المعترف بِمِننهِ و آلائه، وأصلي و أسلم

على صَفْوَةِ أنبيائه، وعلى آله وصحبه و أوليائه.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الذي تشرف بقبوله الإشراف على هذا العمل

وتقديمه لنا النصح والتوجيه **الدكتور حسين يحيوش.**

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة منتوري قسنطينة

وأخص بالذكر كل أساتذتي المحترمين الذين تلقيت عنهم مبادئ البحث العلمي،

عبر كامل مشواري الدراسي الجامعي، منهم:

الدكتور شبايكي سعدان، عبد الحفيظ لرقم

دون أن أنسى شكري **للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة**، والمدرسين والخبراء العاملين

أجانب ووطنيين المؤلفين للكتب التي اعتمدتها كمراجع لإنجاز هذه الدراسة،

فقد كان لي حظ أن أطلع على عصارة فكرهم ونتائج طول تجربتهم

وألتمس خطى دربهم .

والحمد لله من قبل ومن بعد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك.

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منه

أن اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

❖ إلى ضياء قلبي ونور بصري، **محمد** صلوات الله وسلامه عليه.

❖ فضاء المحبة وبحر الحنان، ريحانة الدنيا وبهجتها: **أمي الغالية** حفظها الله.

❖ الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، **أبي العزيز** حفظه الله.

❖ الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود :**إخوتي، و أخواتي**.

❖ المعادلة التي ترسم منحنى حياتي: **أصدقائي و زملائي في الجامعة؛**

❖ **زملائي وزميلاتي في العمل**.

❖ إلى كل الذين عرفناهم من **قريب أو بعيد**.

❖ إلى **من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي**.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المقدمة العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة العامة:

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعاً في حجم المساعدات الخارجية، وانحساراً في حركة الإقراض الدولية بسبب أزمة المديونية في عام 1982، ممّا أدّى إلى زيادة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي، هذه المكانة تدعمت أكثر مع مطلع عقد التسعينات نتيجة تصاعد البعد الدولي للرأسمالية، وانهيار المعسكر الشرقي، والتحوّل الاقتصادي للعديد من الدول النامية، التي توجهت إلى تقليص دور الدولة، وتشجيع القطاع الخاص، وتحرير حركة رؤوس الأموال والتجارة، من منطلق التكيّف مع مختلف التطوّرات، واستجابة لقرارات المؤسسات الدولية، والتكتلات الاقتصادية، والشركات متعددة الجنسيات، هذه العوامل مجتمعة أدّت مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من التحوّل الذي عرفته الدول النامية في توجهاتها من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعي لاستقطابه وتشجيعه، إلاّ أنّ الطفرة الهائلة لا زالت متمركزة أساساً في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى كون قرارات المستثمرين الأجانب تخضع إلى مجموعة كبيرة من العوامل تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، والذي يتكون من مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية المستقرة، وفعاليات السياسات الاقتصادية التي تدعم التوازن الداخلي والخارجي، وإقامة أسواق المال وتطوير النظام المصرفي، ووضوح وشفافية القوانين واستقرارها، وإنشاء الهيئات المشرفة على الاستثمار وتفعيلها، وتقديم مختلف الحوافز والضمانات، والالتزام الدولي بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته بإمضاء الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

تعدّ الجزائر من بين الدول النّامية التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أكدّ تقرير الحكومة الجزائرية الموجّه إلى اجتماع قمة المجموعة الأوروبية لسنة 2002 على حاجة الجزائر الملحة إلى رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمارات مباشرة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة، لذلك أقبلت الجزائر، ومنذ بداية التسعينات، على عهد جديد اتّسم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار المحلي وترقية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الإطار القانوني والتنظيمي من أجل ذلك.

في ظل هذه المعاني والمعطيات أحاول أن أقدم دراسة تحليلية حول دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، أخذا بعين الاعتبار فترة الدراسة الممتدة ما بين 1998 و2008.

إشكالية البحث:

إنّ المتفحص في تشريعات الدول النامية عموماً، والتشريع الجزائري خصوصاً، والمتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، خلال العشريتين الأخيرتين على الأقل، يتأكّد وبشكل لا يدعوا إلى الشك أنّ ثمة تصاعد عام يتزايد من سنة لأخرى يعمل على إرساء المؤسسات والهيئات المتخصصة وإقامة الملتقيات والندوات الدولية منها والوطنية.

هذا السعي الحثيث يهدف إلى إزالة كل المعوقات الإدارية منها أو الإجرائية لتشكل بيئة تشريعية ومؤسساتية من شأنها توفير مناخ استثماري أكثر جاذبية يسمح بتدفق أكبر حجم ممكن من رؤوس الأموال كما أنّ المتتبع لمسار الإصلاحات في بلادنا منذ مطلع الثمانينات إلى اليوم، وبالرغم من الكلفة العالية على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين الجزائر من التحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد، وإعادة النمو إلى الانطلاق، وإرساء سياسة إغرائية تقوم على التحفيزات الضريبية والضمانات الدولية والهياكل القاعدية وغيرها، إلاّ أنّه ما سجّل في أرض الواقع من تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر لا يتناسب مع حجم الأهداف التي سطرت، وهذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى أدّت الإصلاحات الاقتصادية إلى تفعيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1998 - 2008 ؟

و من أجل التدقيق والإحاطة أكثر بالتساؤل السابق، سنحاول صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية ؟.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ما هي أهم المحاور الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من وجهة صندوق النقد الدولي ؟.
- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟.
- ما هي الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول المضيفة ؟.
- ما هي جهود تحسين مناخ الاستثمار لاستقطابه، من خلال الإصلاحات الاقتصادية؟.
- ما هي حدود هذه الإصلاحات ؟.
- هل البيئة التشريعية والمؤسساتية التي تتوفر في الجزائر تشكل مناخاً مناسباً للاستثمار الأجنبي ؟.
- ما هي حظوظ الجزائر من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر ؟.
- ما هي طبيعة العراقيل التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وما هي آفـــاقه المستقبلية ؟.

إنّ الإجابة على كل هذه الأسئلة تمثل المحاور الرئيسية لبحثنا قيد الدراسة من بدايته إلى نهايته، وهذا حتّى يتسنى لنا إلاّ بتقديم مجموعة من الفرضيات.

<u>فرضيات البحث:</u>

- الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية هدفها الحقيقي هو الوصول إلى توازنات مالية ونقدية وخلق مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- نعتبر مصطلح الاستثمار من أكثر المفاهيم الاقتصادية تعقيداً وغموضاً.
- إنّ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر توفّر بيئة تشريعية ومؤسساتية مناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- لا تكفي الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات في الجزائر والهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنّه لا يمكن لأهداف التنمية الاقتصادية أن تكون ذات دلالة ما لم نوفر لها لوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، وبالرغم من تفاوت هذه الوسائل والأهداف في أهميتها، يبقى الاستثمار هو الأداة والوسيلة الأساسية في كل عملية اقتصادية.

كما ن إدراك حقيقة أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يعدّ الوسيلة المثلى في تغطية العجز التمويلي بالدول النامية مقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال.

بالإضافة إنّ الإصلاحات الاقتصادية الجارية في بلادنا منذ أكثر من عشرية كلفت خزينة الدولة أموالاً طائلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فكان هذا التصحيح وهذا الانتقال مؤلماً تجلت مظاهره في أزمة اجتماعية حادة، وركود اقتصادي جعل القطاع المنتج في شلل تام.

أهداف البحث:

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تسليط الضوء بداية على مفهوم الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال ما تناوله المفكرون في فلسفتهم الاقتصادية عبر مختلف المدارس.
- ✓ التعرّف على أهم الإصلاحات الاقتصادية من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية.
- ✓ عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في فلسفتهم الاقتصادية عبر مختلف المدارس.
- ✓ معرفة حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية، ومستواها.
- ✓ الوقوف على حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر لنعرف واقعه وآفاقه خلال الإصلاحات الجارية لبيئته التشريعية والمؤسساتية، ثمّ العقبات والآفاق الواعدة به.

نطاق البحث:

تركزت الدراسة على فترة نهاية التسعينات (98) إلى غاية 2008. لكونها الفترة التي شهدت انعراجاً على مختلف الجبهات، فعلى الصعيد السياسي ساهمت سياسة الوئام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدني في استعادة الأمن والاستقرار السياسي بعد العشرية السوداء، أمّا على الصعيد الاقتصادي، فقد سمحت السياسة الاقتصادية والمالية الجريئة التي انتهجتها الجزائر إلى إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، كما عرفت بداية (99) عودة ارتفاع أسعار البترول باعتبار أنّ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي. إلاّ أنّه سيتم دراسة الإصلاحات الاقتصادية منذ الاستقلال لما له من أثار تاريخية لى مختلف التوجهات الاقتصادية آنذاك. أمّا الإحصائيات والمؤشرات فستتحصر أساسا على فترة الدراسة 1998-2008 لكونها الفترة التي شهدت نمواً كبيراً في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية عالمياً.

منهجية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي.

ففي الفصل الأوّل: اعتمد المنهج الوصفي لتقديم كل جوانب الإصلاحات الاقتصادية، بالتطرّق إلى تعريفه وأنواعه، والمنهج التحليلي لتحليل فلسفة الإصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي والسياسات المعارضة له.

أمّا الفصل الثاني، أعتمد المنهج الوصفي لاستعراض كل جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطرّق إلى تعريفه وأشكاله، وفي بعض الأحيان اعتمدنا المنهج التحليلي عند تحليل تطوّر، وتوجهه عالمياً عبر مراحل مختلفة.

أمّا الفصل الثالث والأخير، فكان التركيز على حالة الجزائر باستخدام المنهج التحليلي لعرض تطورات مناخ الاستثمار وأهم الإصلاحات الاقتصادية التي أعقبتها، وانعكاس ذلك على تطوّر حصّتها من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (1998-2008) ومختلف المعوقات وآفاق هذا الاستثمار.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال البحث عن أهم الإصلاحات التي تؤدي إلى استقطابه، وقياس أثرها على الاقتصاديات المضيفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ما سمح لنا بالإطلاع على كثير من البحوث والرسائل وأطروحات الدكتوراه خاصة تلك التي لها صلة مباشرة لموضوعنا محل الدراسة. وفي ما يلي أشير إلى أهم الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي تمكننا من الاطلاع عليها.

- دراسة كمال مرداوي سنة 2004.

يرى أنّ الجزائر متخوفة كمثيلاتها من الدول المتخلفة بالنسبة لقدوم الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنّ عجزها عن تمويل التنمية دفعها إلى تقديم تنازلات وتحفيزات وإجراءات هيأت لمناخ استثماري مقبول إلى حد بعيد، ومع هذا لم يشأ بعد في أن يشد الرحال عن الجزائر.

- دراسة محمد قويدري سنة 2004.

أوضحت الدراسة أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة للدول النامية إذ بواسطته يمكن تحويل التكنولوجيا، وترقية أداء العنصر البشري، والاستفادة من طرق التسيير والتنظيم المتقدمة، فضلاً عن إمكانية النفاذ إلى أسواق التصدير الأجنبية. وخلصت الدراسة إلى أنّ الجزائر برغم الفرص الاستثمارية المتاحة، إلاّ أنّ حجم الاستثمارات الأجنبية الحالية لا يعكس الإمكانيات الكبيرة المتاحة، إذ الأمر يتطلب إستراتيجية ترويجية، ترتكز على بناء الانطباع، وتوليد الاستثمار، وخدمة المستثمر، إلى جانب الاستعانة بهيئات الترويج الدولية والإقليمية، وتفعيل دور التمثيل الخارجي للتشهير بالفرص الجديرة بالاستثمار.

- دراسة خالد منة، "أثر تصنيف خطر البلد على تدفقات الاستثمار الدولي إلى دول المغرب العربي في عقد التسعينات"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2001.

تطرقت هذه الدراسة إلى نوعين من المخاطر التي تؤثر سلبيًا على تدفقات الاستثمار الدولي، والمتمثلة في الخطر السياسي، وخطر الجدارة الائتمانية، وأثناء دراسة انعكاس هذه المخاطر على مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي، فقد تبين في الجزائر أنه باستثناء قطاع المحروقات، فإن هناك علاقة وطيدة بين تقديرات المخاطر وتدفقات الاستثمار الدولي إليها، ويظهر هذا جليًا في غياب الاستقرار الأمني، وارتفاع خدمة المديونية، أما بالنسبة للمغرب وتونس، فقد استطاعتا مواصلة سياسات الإصلاح الاقتصادي بمنأى عن المشاكل السياسة، وهو ما ساهم بقسط وفير في حصولهما على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصنيفات حسنة من قبل الهيئات الدولية، ساعدت على زيادة حصتهما من الاستثمار الدولي.

وبما أن هذه الدراسة ركزت في تحليلها للمناخ الاستثماري في دول المغرب العربي على الخطر السياسي وخطر الجدارة الائتمانية، فقد جاءت هذه الرسالة للتوسع أكثر في تحليل كل العوامل المكونة لمناخ الاستثمار والمؤثرة في تدفق الاستمارات الأجنبية إلى كل الدول العربية، والجزائر خصوصًا.

هيكل البحث:

يتضمن هيكل الدراسة على ثلاثة فصول جاءت في إطار التقسيم المقترح، الذي يتوخى الوصول إلى أهداف البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

– تضمن **الفصل الأوّل:** الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي وجاء في أربعة مباحث، تناول المبحث الأول المرجعية النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي عن طريق التطرّق إلى مختلف النظريات التي تطرقت لمفهوم الإصلاحات الاقتصادية، ثم إلى مفهوم وأنواع سياسات الإصلاحات.

أمّا المبحث الثاني تناول متطلبات برامج الإصلاح لاقتصادي.

واشتمل المبحث الثالث الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي.

أمّا المبحث الرابع فخصص لسياسات الغير أرثوذكسية أو الإصلاحات الذاتية لبعض دول أمريكا اللاتينية.

– أمّا **الفصل الثاني:** فقد خصّص للبحث في ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقسيمه إلى أربعة مباحث يأتي مضمونها على النحو التالي:

بالنسبة للمبحث الأول فقد تم التطرّق إلى التطوّر التاريخي لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر غير مختلف المراحل مع تحليل كل مرحلة وإظهار أسباب النمو والتطوّر.

بالإضافة إلى وصف وتحليل النظريات المختلفة التي قامت بتفسير هذه الظاهرة حسب توجه كل مدرسة اقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا المبحث الثاني فقد أعد للتطرّق لأهم المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، خصائصه وأهدافه واهم أشكاله بالإضافة إلى العلاقة بين ظاهرة العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر.

أمّا المبحث الثالث أعهد للتعرّف على دوافع ومحددات وحوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أمّا المبحث الرابع مخصص لدراسة وتحليل الآثار المرتقبة على المتغيرات الاقتصادية جراء استقطاب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية.

- وفي الأخير أعد **الفصل الثالث** لدراسة واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1998/2008 محل الدراسة، حيث سيتضمن المبحث الأوّل تطوّر جهود تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية عبر مراحل الزمن.

أمّا المبحث الثاني فخصص لتحليل وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الإصلاحات في الجزائر. في حين سيشمل المبحث الثالث معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه في الجزائر عن طريق التطرّق إلى معوقاته ثمّ إلى آفاق ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

صعوبات البحث:

إنّ طبيعة الموضوع وتشعب جوانبه خلق أمام الباحث عدّة قيود وصعوبات، أهمّها:

تباين في الأرقام الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية، وتلك الصادرة عن الدوائر الرسمية الوطنية، ممّا جعل الباحث يعتمد أسلوب التوفيق والترجيح في اقتباس هذه الأرقام.

عدم وجود مصادر لقواعد بيانات عن الاقتصاد الوطني تمتاز بالمصداقية اللازمة، ممّا يجعلها ترتقي لأن توظّف في مجال البحث العلمي الأكاديمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأوّل

الإطار النظري

لسياسات الإصلاح الاقتصادي

www.manaraa.com

تمهيد:

كثيراً ما تلجأ الدول نتيجة فشل سياستها المتّبعة إلى إجراء إصلاحات تسعى من خلالها إلى التأثير على اقتصادياتها وجعلها تتلاءم مع التطورات والتحوّلات التي تعرفها أوضاعها الداخلية وتواكب في نفس الوقت تطورات الاقتصاد العالمي وذلك نظرا للتأثير الذي أصبحت تحدثه اقتصاديات الدول على بعضها البعض وظهور منظمات وهيئات عالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي تسعى إلى فرض نمط اقتصادي واحد تحكمه آليات السوق وحرية التبادل التجاري وحرية انتقال رؤوس الأموال.

المبحث الأوّل: المرجعية النظرية لسياسات الإصلاح الإقتصادي.

تتبنّى الكثير من البلدان من حين إلى آخر برامج لمواجهة الإختلالات الهيكلية المتمثلة عموماً في اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وذلك لدعم الإصلاحات الهيكلية المتمثلة في السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الإقتصاد، وتكون هذه البرامج في بعض الأحيان ذاتية وأحياناً أخرى موصى بها ومساندة من قبل بعض الهيئات الدولية، كما أنّ هذه الأفكار نابعة من أفكار ومفاهيم وسياسات تبلورت من خلال بعض المدارس في الفكر الإقتصادي ولهذا سنتطرّق في بداية الأمر إلى الإصلاحات الإقتصادية في النظرية الإقتصادية ثمّ ننتقل إلى مفهوم وأنواع سياسات الإصلاح الإقتصادي.

المطلب الأوّل: الإصلاح الإقتصادي في النظرية الإقتصادية.

إنّ مدارس الفكر الإقتصادي وإن كانت لا تختلف كثيراً حول مفهوم الإصلاح الإقتصادي، إلاّ أنّها تختلف على أسباب عدم الإستقرار الإقتصادي ومن ثمّ تختلف على نوع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الإصلاح وسوف نتناول بعض هذه المدارس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1/ المدرسة التقليدية:[1]

إنّ ظهور الفكر الإقتصادي التقليدي يعكسه نضج الإقتصاد الإنجليزي ببلوغه مستوى من التطوّر تصبح معه الحرية الإقتصادية داخلياً وخارجياً وسيمته في الهيمنة على الإقتصاديات الأخرى الأقل نضجاً حيث أنّه يبني الفكر التقليدي على فروض التشغيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب وتصوّره بعدم وجود بطالة على مستوى النشاط الإقتصادي ككل وبالتالي يرون أنّ التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي في الأجل القصير سوف تتلاشى في الأجل الطويل وذلك وفق عوامل الإستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الإقتصادي، الذي يتمثّل أهمّها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة، إنّ هذه التقلبات قصيرة الأجل في النشاط الإقتصادي الذي يؤثّر على مستوى التشغيل الكامل ترجع من وجه نظر التقليديين إلى عدّة عوامل خارجية منها:

- تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي ممّا يؤدّي إلى إعاقة سير العوامل الإقتصادية المختلفة في طريقها نحو التوازن.
- جمود الأجور والأسعار نتيجة ظهور الإحتكار.
- الأسباب الكامنة في بنية النظام الإقتصادي الحر في عدم الإنسجام والتجانس بين العناصر المختلفة للنظام والتناقض بين الإنتاج والإستهلاك حيث يميل النظام بطبيعته نحو تحقيق فائض في الإنتاج عن الإستهلاك ما يترتّب عن ذلك عدم قدرة الإستهلاك على امتصاص النتائج.

بيد أنّ طول فترات الكساد الإقتصادي وخاصة في مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين جاءت مغايرة بحكم التقليديين فبالرغم من انخفاض الأجور مقارنة بالأسعار فلم يؤدّي ذلك إلى عودة الإقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل بل استمرّ الركود الإقتصادي بمظاهر متعدّدة تمثلت في:[2]

- زيادة معدّلات البطالة حيث بلغت 25 % من قوة العمل في الولايات المتّحدة الأمريكية، 33 % في ألمانيا، 20 % في بريطانيا.

[1] مدني بن شهرة، سياسات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر ومؤسسات المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 6.
[2] مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– انهيار أسعار الأسهم والسندات المتداولة في بورصات الولايات المتّحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا.

– انخفاض مستوى الأسعار بــ 25 % في الولايات المتّحدة الأمريكية وبنسبة 20 % في سويسرا.

كل ذلك ترتب عنه انخفاض كبير في حجم الإنتاج ومعدّل الاستثمار ومن ذلك في الطلب الكلي الفعّال، وظهور البطالة على نطاق واسع، وهذا كشف عن ضعف الفروض التي بني عليها الفكر الإقتصادي الكلاسيكي و يتّضح ذلك مما يلي:

– اختلاف مفهوم الرأسمالية الحديثة عن مفهومها في الفكر الإقتصادي التقليدي، فلم تعد الرأسمالية الواقعية تعمل في ظلّ المنافسة الكاملة التي تتعادل فيها قوى العرض والطلب بطريقة آلية، ويقوم فيها جهاز الأسعار بتوزيع الدخل وتخصيص الموارد، بل أصبحت المنافسة تدور حول إنتاج سلع جديدة باستمرار واستخدام أحدث التكنولوجيات والسيطرة على مصادر المواد الأولية والتحكّم في الحياة الإقتصادية.

– استخدام الفكر التقليدي لنظرية التوازن الجزئي كأساس لتحليل التوازن العام وإن كان ذلك ممكناً عندما كانت أحجام المشروعات الإنتاجية في معظمها صغيرة، لكن مع توسع النشاط الإقتصادي وظهور المؤسسات الحديثة التي تتّسم بتضخم حجمها وتنظيمها، وأوضح أنّ التوازن الجزئي لا يؤدي إلى التوازن الكلّي إذ أنّ التوازن الجزئي على مستوى المشروع الإحتكاري يتم عند مستوى الناتج أقل ممّا تسمح به طاقاته الإنتاجية الفعلية، وهو ما يعني أنّ التوازن العام لا يتحقق عن مستوى التشغيل الكامل للموارد والطاقات الإنتاجية القائمة، بل عند مستوى أقل من ذلك.

2/ المدرسة الكينزية:

لمّا عجزت المدرسة التقليدية في تغيير الأزمة الإقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، وعدم إيجاد حلول لها برزت المدرسة الكينزية بقيادة مؤسسها البريطاني " كينز " والتي ترتكز بصفة عامة على الأفكار التالية:[1]

---

(1) محمد أحمد الأقدي، سياسات الإستقرار بين الطموح النظري و إشكاليات التطبيق، مجلة الدراسات الإجتماعية، جامعة العلوم التكنولوجيا، العدد الأوّل، اليمن، 1996، ص 86.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أنّ التقلبات في الإستثمار في أوقات الكساد والروّاج هي السبب الرئيسي لعدم الإستقرار الإقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الإستقرار الإقتصادي.

أو بتعبير آخر تؤدّي التقلبات في قرارات الإنفاق الخاص في مجال الإستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي، وليس العكس مثلما يعتقد النقديون بأنّ تقلبات العرض النقدي بسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخّلها في النشاط الإقتصادي، تؤدّي إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني وبالتالي عدم الإستقرار الإقتصادي.

- يؤكّد الكنزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الإقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب مشكلة تفاقم مشكلة التضخم.

- يؤكّد الكنزيون على أهمية الدور الإقتصادي للدولة بخصوص تسريع عمليات النمو والتقدّم، وأنّ قوى السوق وحدها لن تكون كافية وفعّالة في تحقيق ذلك.

- يشكّك كينز في الاقتراحات التي يقدّمها النقديون لتحقيق الإستقرار الإقتصادي فهناك صعوبة عملية تكمن في تطبيق سياسة معدّل نمو ثابت للعرض النقدي، زيادة على ذلك أنّ اتّجاه علاقة السببيّة بين العرض النقدي والدخل الوطني ليس كما يراه النقديون.

إنّ العلاقة السببيّة في نظر الكنزيون هي أنّ تقلبات الدخل الوطني تسبّب تقلبات العرض النقدي وليس العكس، وهذه العلاقة تعني أنّ دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

ومع ذلك فإنّ الكنزيون الجدد يؤكّدون على أهمية تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الذي يمكن أن يتّخذ أحد الأسلوبين:

➢ أسلوب التغذية المرتدّة:

طبقاً لهذا الأسلوب يتم أوّلاً تحديد حالة الإقتصاد التي تستدعي تدخّل الدولة، فإذا ارتفع مثلا معدّل البطالة بنسبة 1 % عن المعدّل المقبول، يكون العلاج هو زيادة الإنفاق العام بنسبة 1 % أو زيادة العرض النقدي بنفس النسبة، لكن في الواقع يبدو أنّ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطبيق الأسلوب غير عملي لصعوبة تحديده بدقّة ولكونه يتميّز بالثبات والجمود حيث يمثّل علاقة غير مرنة بين السياسات التصحيحية والحالة التي يمرّ بها الإقتصاد.[1]

- أسلوب السياسات التغيريّة المرنة:

وهذا الأسلوب الأكثر استخداماً لمرونته، حيث يحدّد حجم واتّجاه تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة لكل حالة يمرّ بها الإقتصاد الوطني على ضوء جملة مؤشّرات إقتصادية هامة مثل: معدّل التضخم، معدّل البطالة، وضعية ميزان المدفوعات والعوامل السياسية.

وعموماً المدرسة الكينزية تركز أساساً على سياسات الطلب الكلّي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، ومنه المقاربة التي يقدّمها لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخم تكمن في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعيّة.

ذلك أنّ السياسات المالية والنقدية التوسعيّة تؤدّي إلى زيادة حجم الطلب الكلّي الفعّال ومنه زيادة حجم الناتج المحلّي وزيادة مستوى التوظيف، فحل مشكلة البطالة وفي الوقت نفسه حل مشكلة التضخم.

ويعترف الكينزيون أنّ زيادة حجم الطلب الكلّي تؤدّي إلى ارتفاع معدّل التضخم، لكنّهم يسارعون إلى القول أنّ ذلك لا يمثّل عائقاً كبيراً في حالة عدم التوظيف الكامل للموارد، لأنّ العرض الكلّي في هذه الحالة سيستجيب للزيادة في الطلب الكلّي الفعّال، وعلى عكس النقديين فإنّ الكينزيون يعتبرون أنّ تطبيق أي سياسة مالية ونقدية إنكماشيّة لن تكون فعّالة وكافية لكبح حدّة التضخم، زيادة على تكاليفها المرتفعة من حيث الإنخفاض الذي سيحدث في الناتج الوطني ومنه تفاقم مشكلة البطالة.

ويشكّك النقديون بدورهم في أهمية السياسات التوسعيّة التي ينادي بها الكنزيون كوسيلة لمحاربة التضخم والبطالة، حيث يفترض النقديون عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالتالي فإنّ الاستجابة المنتظرة للعرض الكلّي للزيادة في الطلب الكلّي ستكون غير معبرة، ومنه فشل السياسات التوسعيّة، والمحصلة زيادة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وما ينتج عن ذلك من تفاقم للعجز المالي والإفراط في إصدار النقود لتمويل

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا العجز، وهو ما يؤدّي حتماً إلى مشكلة التضخم والبطالة وسوء استخدام الموارد ومنه زيادة عدم الإستقرار الإقتصادي.(1)

3/ المدرسة النقدية:

لقد كان لأراء وأفكار عدّة إقتصاديين أبرزهم "ميلتون فريدمان" دوراً بارزاً في تشكيل ما يسمّى بالمدرسة النقدية في الولايات المتّحدة الأمريكية، والتي عرفت بمدرسة شيكاكو، حيث تتّخذ من تغلب كمية النقود سبباً رئيسياً لتفسير تغلب النشاط الإقتصادي ويتّخذ موقف مدرسة شيكاكو فيما يتعلّق بالسياسة النقدية، المرونة والإستقرار الإقتصادي إلى عدّة فرضيات:

أ/ إنّ الإقتصاد الحر لديه عوامل إستقرار ذاتية تضعف تيار عدم الإستقرار الإقتصادي ومن أهمّها:

- إستقرار حالة الطلب على النقود في الأجل القصير والطويل وبالتالي سوف تتصرف الزيادة في كمية النقود إلى زيادة الطلب الكلّي.
- إستقرار دالة الإنفاق الإستهلاكي الذي يعتمد إلى حدّ كبير على الدخل الدائم الذي يتّسم بدوره بالإستقرار خلال الآجال الطويلة.

ب/ ضعف السياسة النقدية التوسعيّة في تخفيض معدّل البطالة بشكل دائم في الآجال الطويل.

ج/ الهدف الأوّل لتحقيق الإستقرار هو تحقيق الإستقرار في الأسعار.

د/ إنّ التضخم والإنكماش وإختلال ميزان المدفوعات هي مجرّد ظواهر نقدية.

و/ التحكّم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية.

وتفسير مدرسة شيكاكو لعدم الإستقرار الإقتصادي يرجع في التقلبات في عرض النقود وهذا من خلال التضخم كظاهرة نقدية وإختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية.

وبالتالي نستخلص أنّ كلاّ من المنهج التقليدي ومنهج مدرسة شيكاكو قد تناولا موضوع الإستقرار الإقتصادي من منظور واحد بالرّغم من تباعد مدّة وجودهما الأولى

(1) عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، رسالة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 136.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في القرن التاسع عشر والثانية في القرن العشرين وما شهده هذا الأخير من تغيرات هيكلية وتكنولوجية جد متطوّرة ونجد أنّ الدول المتقدمة تبنّت غالبيتها السياسة الإقتصادية المنبثقة من هذا المنهج، قصد مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود وأدّى ذلك إلى تفاقم معدّل البطالة وتدهور معدّلات النمو الإقتصادي وانتشار المضاربات في أسواق النقد والمال وضعف الإستثمار وأدّى ذلك إلى ركود إقتصادي إستمرّ لسنوات طويلة.

وعلى هذا الأساس فإنّ زيادة معدّل عرض النقود بما يساوي معدّل نمو الإنتاجية في الآجال الطويلة لن يؤدّي إلى إستقرار الإقتصادي ذلك لأنّ الإستهلاك سوف يميل إلى التناقص في الآجال الطويل لضعف التشغيل.[1]

4/ المدرسة الهيكلية:

تبلورت أراء و مفاهيم المدرسة الهيكلية على يد عدد من الإقتصاديين أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات حينما تعرّضت العديد من دول أمريكا اللاتينية لضغوط تضخمية، تقدم المدرسة الهيكلية تفسيراً مغايراً تماماً لتفسير المدرسة النقدية فيما يخص الأزمة الإقتصادية التي هزّت إقتصاديات الدول النامية، فالأزمة وفق منظور هذه المدرسة لا ترجع إلى وجود فائض في الطلب الكلّي وما ينجم عنه من عجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدّلات البطالة والتضخم، وإنّما تعود الأزمة إلى وجود ضعف الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني (جمود العرض الكلّي وصلابته).

وحدّدت هذه المدرسة ثلاث إختناقات أو قيود تضغط على جانب العرض الكلّي من الإقتصاد وتمثل أسباب أساسية لحالة عدم الإستقرار الإقتصادي في البلدان النامية وهي:

أ/ عدم مرونة العرض في القطاع الزراعي نتيجة زيادة دخول السكان والتمدين وهو ما أدّى إلى إرتفاع معدّل التضخم.

ب/ إختلال بخصوص عرض العملة الصعبة والطلب المتزايد على الواردات من السلع والخدمات، وهو ما أدّى إلى إرتفاع أسعار الواردات وتفاقم معدّلات التضخم.

---

(1) مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج/ نقص الموارد المحلية للدولة وعدم كفايتها في تغطية النفقات العامة المتزايد للدولة في النشاط الإقتصادي، ويرى هذا الإختلال إلى ضعف الكفاءة في تحصيل الضرائب وإنتشار الفساد المالي والإداري والتهرّب ونهب الموارد العامة.

ومن هنا فالأزمة الإقتصادية في البلدان النامية في نظر الهيكليين لا تعدّ إلى العوامل النقدية أو السياسات النقدية والمالية الخاصة، وإنّما ترجع إلى إختلالات هيكلية تتم معالجتها في الفترة الطويلة.

ومن ثمّ رؤية المدرسة الهيكلية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي تبنى على التدخل الحكومات لإزالة أسباب الإختناقات السابقة وزيادة الإستثمار، أي تبنى سياسة إقتصادية توسعية، ذلك أنّ السياسة النقدية التقيدية وتخفيض العملة سيكون لها أثر إنكماش وتزايد التضخم وتراجع معدّلات النمو الإقتصادي.

المطلب الثاني: سياسات الإصلاح الإقتصادي، مفهومها وأنواعها.

يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الإقتصادي، الإجراءات المتّخذة من قبل مختلف السلطات الإقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الإقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقاً، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تتناوله بين الضيق والإتساع تبعاً لعمق المشكلات والإختلالات القائمة.

وتتأثّر برامج الإصلاح الإقتصادي في البلدان النامية في عمقها ومجالها ومداها وبطبيعة الظروف السياسية والتاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه، ومنه فإنّ الإجراءات المعتمدة قبلا تمس بنفس الكيفية كافة القطاعات، ويبيّن إنسجام الإدارة السياسية في إستعابها وتنفيذها للسياسة أمراً ضرورياً ويعتمد نجاح برامج الإصلاح الإقتصادية على مدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة والإدخارات الفنية المتخصصة التي تقرّر وتقود عملية تنفيذ السياسات من جهة وعلى مدى إستجابة شرائح المجتمع الممثلة لهذه السياسات.

وتهدف سياسات الإصلاح إلى تحسين أداء النشاط الإقتصادي إلاّ أنّها في ذات الوقت قد تفرز أثار غير مرغوبة، ولقد كانت تدابير بعض السياسات في بعض الدول النامية ذات أثر قاسي على الجوانب الإجتماعية، ممّا جعل البعض يتحفّظ من سياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صندوق النقد الدولي، وهذا ما أدّى إلى بروز اجتهادات أخرى مساهمة من أفكار المدرسة البنيوية وتمّ تطبيقها في بعض البلدان، وهذا ما يقودنا إلى تصنيف سياسات الإصلاح ضمن مجموعتين أساسيتين:[1]

السياسات الأرثوذكسية والتي يتبناها صندوق النقد الدولي وهي مواضعنا في هذا المطلب و السياسات غير الأرثوذكسية التي تبناها بعض الدول أمريكا اللاتينية وستكون محور دراستنا في المبحث الثالث.

1- السياسات الأرثوذكسية:

هي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي، ويفرضها على الدول النامية وتجد منطلقاتها الفكرية في الفكر النيو كلاسيكي الذي يعتقد أن التضخم ظاهرة نقدية.[2]

كما يجب التفريق في هذه السياسات بين جانب الطلب وجانب العرض.

فسياسة جانب الطلب الكلّي تنطوي على كافة الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى التأثير في مستوى الطلب المحلي ومعدّل نموه ومستوى الإستيعاب المحلي وتشمل تلك السياسات على كافة الإجراءات والتدابير النقدية والمالية التي تندرج في الإطار التقليدي للسياسة الإقتصادية الكليّة.

بينما تستهدف السياسة الخاصة بجانب العرض الكلّي زيادة حجم الناتج المحلي من السلع والخدمات بما يتناسب ومستوى الطلب المحلي، وتنقسم تلك السياسات إلى مجموعتين:[3]

- تضم الأولى: الإجراءات الموجهة لزيادة الناتج المحلّي من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية، من خلال إزالة مظاهر الإنحراف في هيكل أسعار المنتجات المختلفة وأسعار الصرف وتعديل الهيكل الضريبي وتخفيف القيود التجارية.
- أمّا المجموعة الثانية: من سياسات جانب العرض فتتمثّل في تلك السياسات التي تستهدف تحفيز الطاقة الإنتاجية بغرض رفع معدلات نمو الناتج المحلي في الآجال

---

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 270.
(2) نفس المرجع السابق، ص 271.
(3) عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 137.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطويل وهي بذلك تضم كافة الإجراءات التي تساهم في زيادة معدلات الإدخار وتكوين رأس المال الثابت وكذلك تعظيم عملية الإستثمار في رأس المال البشري من خلال توسيع وتطوير نطاق برامج التعليم والتدريب والتطوّر التكنولوجي.

2- أنواع برامج الإصلاح الإقتصادي:

إنّ صندوق النقد الدولي يستمد من تصميم سياسات الإصلاح الإقتصادي في فلسفة المرجعية إلى آراء وأفكار النظرية الإقتصادية التقليدية الجديدة النيو كلاسيكية وتسعى هذه الإجراءات إلى سيادة التوازن الإقتصادي العام في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الإقتصادي وتوزعت متضمنات الإصلاح الإقتصادي بين صندوق النقد والبنك الدوليان في إطار المهام الوظيفة لكل منها.

2-1- التثبيت الإقتصادي:(1)

فيما يتعلق ببرنامج التثبيت الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي – وهو برنامج قصير الأجل – فمن المعلوم أنه يصاغ في ضوء رؤية نيوكلاسيكية تري أن الإختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) يعكس، في التحليل الأخير، وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة، الأمر الذي يدفع البلد إلى الإستدانة وزيادة أعباء الديون الخارجية. وإنه لتلافي مشكلات الإختلال الخارجي ومتاعب الديون الخارجية يتطلب الأمر كبح نمو الطلب المحلي للوصول إلى وضع مستقر، قابل للإستمرار، يكون البلد قادراً فيه على تغطية العجز في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية طوعية، تتوافق مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية. من هنا فالإنكماش هو جوهر البرنامج، والهدف هو زيادة قدرة البلد على الوفاء بإلتزامات ديونه الخارجية. ونظرا لأن تشخيص الصندوق للمشكلة يتمثل في وجود فائض الطلب، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود فجوة في الموارد المحلية " زيادة معدل الإستثمار عن معدل الإدخار المحلي " وبوجود عجز في الموازنة العامة للدولة وبإرتفاع معدل التضخم، وهي أمور

---

(1) عبد المجيد راشد، سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي، مجلة الركن الأخضر، الكويت، 2008، ص 11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذات صلة بالإختلال الخارجي، فإن منهج الصندوق يتمحور حول ما يسمي بإدارة الطلب الذي يهدف إلى خفض معدل نمو الطلب المحلي عن طريق:[1]

1- خفض فجوة الموارد المحلية.

2- تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3- إمتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم.

4- تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

فبرنامج التثبيت يستهدف لإستعادة التوازن الكلي للإقتصاد من خلال مجموعة من الإجراءات هي تصحيح العجز في الموازنة العامة للدولة وتحرير سعر الفائدة وتوحيد سعر الصرف. وفي ضوء هذه الرؤية، فإن حزمة السياسات النقدية والمالية التي إنبثقت عن برنامج التثبيت مع الصندوق تمخضت في حالة الجزائر، كما في غيرها من البلاد النامية، عن زيادة محسوسة في أسعار الفائدة المدينة والدائنة، ووضع سقوف إئتمانية لا يتجاوزها الجهاز المصرفي، وخفض القيمة الخارجية للعملة المحلية مع تحرير التعامل في سوق الصرف الأجنبي والعمل مع خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الموارد السيادية (زيادة الضرائب، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة رسوم الخدمات العامة، وارتفاع أسعار منتجات القطاع العام) وخفض معدل نمو الإنفاق الحكومي (عن طريق تقليل الدعم إلى أدني الحدود، وخفض التوظف الحكومي، والضغط على الإنفاق العام الإستثماري).

فبالنسبة للسياسة النقدية والمالية ، فعندما يزيد معدل الإدخار المحلي يزيد عادة معدل تكوين رأس المال (إذا لم يكن هناك هروب لرأس المال للخارج) ومن ثم يرتفع معدل نمو الناتج المحلي . وقد إفترض الصندوق ، أن زيادة أسعار الفائدة ، فضلاً عن السياسات الأخرى المؤدية لإعادة توزيع الدخل لصالح القطاع الخاص ، سوف تؤدي إلى زيادة معدل الإدخار المحلي وعلى نحو يقلل من فجوة الموارد المحلية ، ومن ثم خفض معدلات الإستدانة الخارجية. كذلك فإن التوجه العام لبرنامج التثبيت ينطلق من المفهوم الليبرالي الذي يراهن على الدور القائد الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في الإسراع بعملية النمو وقيادة عمليات التصنيع والتحديث كبديل أكفأ من القطاع العام

[1] عبد المجيد راشد، المرجع السابق، ص 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو دور يعتمد، في إطاره النظري، على منطق المنافسة والسوق، وإعتبارات الربح الضيقة، مع تراجع واضح لدور التخطيط وتدخل الدولة في آليات العرض والطلب، وفي سياق التمهيد لقبول هذا البرنامج، صدرت بالدول عدة قوانين وإجراءات تتعلق بتشجيع الإستثمار الخاص، مثل الإعفاءات الضريبية لأرباح مشروعات الإستثمار الجديدة (لمدة معينة) وتقرير مزايا جمركية، وتسهيل إجراءات تكوين المشروعات، وتطبيق مجموعة من التيسيرات النقدية التي أباحت لرجال الصناعة إستيراد ما يلزمهم من مواد خام ووسيطة وإنتاجية لمشروعاتهم، وإلغاء الرقابة على الأسعار وترك آليات العرض والطلب لتلعب دورها بشكل طليق.(1)

ويعتبر سعر الصرف هو أهم أداة لإصلاح الإقتصاد الكلي ويؤثر تخفيض سعر العملة (بما في ذلك توحيد سعر الصرف وإلغاء ضوابط الصرف) على علاقات العرض والطلب الأساسية داخل الإقتصاد القومي. ويلعب صندوق النقد الدولي دوراً سياسياً رئيسياً في قرارات تخفيض سعر العملات، وينظم سعر الصرف الأسعار الحقيقية التي تدفع للمنتجين المباشرين فضلاً عن القيمة الحقيقية للأجور، ودائماً ما يقول صندوق النقد الدولي إن سعر الصرف " مبالغ فيه "، وغالباً ما يطلب تخفيض سعر العملة (كشرط مسبق) قبل المفاوضات حول قرض التكييف الهيكلي. ويفرض صندوق النقد الدولي توحيد سعر الصرف في سياق أحكام المادة الثامنة من مواد إتفاقية الصندوق، وتمنع البلدان التي تقبل المادة الثامنة من إتباع أساليب تعدد أسعار الصرف أو ضوابط الصرف الأجنبي دون موافقة صندوق النقد الدولي، وقد قبل سبعة وثمانون بلداً من أعضاء الصندوق أحكام المادة الثامنة. ومن الأدوات التي يتم إستخدامها في هذا السبيل " البنك المركزي "، وتستهدف المؤسسات الدولية في ذلك الوصول إلى ما يسمي " إستقـــلال البنك المركزي عن السلطة السياسية "، بإعتباره علاجاً لميل الحكومات إلى التضخم، ويعني هذا في الممارسة أن صندوق النقد الدولي وليس الحكومة هو الذي يتحكم في خلق النقود. وبعبارة أخري تمنع الإتفاقات الموقعة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي تمويل البنك المركزي للمصروفات الحكومية وتقديم الإئتمان عن طريق خلق النقود. ومن الشروط الهامة الأخرى التي يضعها صندوق النقد الدولي " إستقلال

(1) عبد المجيد راشد، المرجع السابق، ص 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك المركزي كذلك عن البرلمان "، أي أنه حالما يعين كبار المسئولين عن البنك المركزي فإنهم ليسوا مسئولين أمام الحكومة ولا أمام البرلمان، ويتزايد ولاؤهم للمؤسسات المالية الدولية، وكبار المسئولين في البنك المركزي – في كثير من البلدان النامية – هم من العاملين السابقين في المؤسسات الدولية وبنوك التنمية الإقليمية وفضلاً عن ذلك يتلقي مسئولو البنك المركزي " راتباً إضافياً " بالعملة الصعبة تموله المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف.

وعلى أية حال، فإن برنامج التثبيت الإقتصادي الذي يتعين على البلد المدين أن ينفذه تحت رقابة وإشراف صندوق النقد الدولي، يحتوي على مجموعة من السياسات النقدية والمالية التي تستهدف القضاء على التضخم الذي يؤثر على ميزان المدفوعات، وبالتالي على الميل للإستدانة، وتحقيق هذا الهدف يقاس في رأي الصندوق بما تحققه البلد من خفض في العجز بالموازنة العامة للدولة، ومن زيادة في الإحتياطات النقدية international Resource ومن فائض في ميزان المدفوعات، حتى ولو تم ذلك على حساب وقف التنمية وزيادة معدل البطالة وزيادة تدهور مستوي معيشة المواطنين، فنقطة الإرتكاز الأساسية في برنامج التثبيت هي خفض الطلب الكلي، ولهذا فإنه ذي طابع إنكماشي. ومن ناحية أخرى يستهدف برنامج التثبيت الإقتصادي تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعلوم أن خطورة إستمرار هذا العجز، هو أنه يؤدي – عبر وسائل تمويله – إما إلى زيادة التضخم المحلي (أذونات الخزينة، وزيادة الإئتمان المصرفي للحكومة) وإما إلى زيادة المديونية الخارجية حينما تتم تغطيته، أو جزء منه، من خلال القروض الخارجية.

ويستهدف برنامج التثبيت الإقتصادي خفض العجز بالموازنة العامة من خلال الحركة على محورين أساسيين.

الأول: العمل على زيادة الموارد العامة.

الثاني: خفض معدلات نمو الإنفاق العام.

أما عن المحور الأول، فتتمثل سياسات زيادة الموارد العامة في زيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الطاقة والرسوم المقررة على الخدمات العامة، ورفع أسعار منتجات القطاع العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المحور الثاني، فتتمثل سياسات خفض معدلات نمو الإنفاق العام في الخفض الشديد في الدعم السلعي لضروريات الحياة من السلع الأساسية والخدمات، وتجميد التوظيف في الإدارات الحكومية، وفي مشروعات القطاع العام، وخفض الإنفاق الإستثماري الحكومي.

كذلك فإن أذون الخزانة ، تأتي ضمن شروط صندوق النقد الدولي لإمتناع الحكومة عن طبع المزيد منها والحد من الائتمان المصرفي المسموح لها، وأن ما يتبقى من عجز، بعد زيادة الإيرادات العامة وخفض المصروفات العامة، يجب أن يمول من خلال طرح هذه الأذون في السوق النقدي المحلي. كذلك يستهدف برنامج التثبيت الإقتصادي إمتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم، أي خفض المعدل الذي ينمو به المستوي العام للأسعار سنويا، وأداة هذا البرنامج في ذلك هي إنتهاج سياسة إنكماشية صارمة تقوم على التحكم في نمو عرض النقود (عن طريق زيادة أسعار الفائدة وسياسة السقوف الإئتمانية).[1]

2-2- التصحيح الهيكلي:

إنّ القضاء على مختلف الإختلالات و التشوهات التي تشوب الإقتصاد الوطني والتغلّب على ظاهرة الركود الإقتصادي وتعطيل جهاز الكبح و إيجاد ديناميكية جديدة من أجل تحويل البنية التحتية للإقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الإدماج في الإقتصاد العالمي والقيام بإعادة التنظيم الإقتصادي وإيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية في ضوء ميكانيزمات إقتصاد السوق وتدني دور الدولة في الشأن الإقتصادي، كل هذه الإجراءات تعد من برنامج سياسة التعديل الهيكلي.

إنّ أزمة النظام الرأسمالي في السبعينات والجدل الفكري الذي أنتهجه حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها التضخم والركود أفرز تياراً فكريا جديدا في المنظومة الرأسمالية وهو ما يطلق عليه التيار النقدي وعلى رأسه الإقتصادي " مليتون فريد مان " وهو تيار يندرج ضمن مدرسة النيو كلاسيكية ويحمل المبادئ العامة للنظام الرأسمالي من حيث الحرية الإقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي

(1) نفس المرجع السابق، ص 14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتمادا على ما يسمّى إقتصاديات العرض وإعطاء أهمية كبيرة للنقود في تغيير وعلاج التضخم.

إنّ الأزمة الرأسمالية في السبعينات هيأت الجو إلى العودة إلى المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد عن طريق أقطاب التيار النقدي أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو وقد اعتمدت هذه المدرسة على النظريات الكمية للنقود(1)، مع بعض التعديلات والتطورات الجديدة، بحيث يفسر أقطاب هذه النظرية الإرتفاع العام لمستوى الأسعار بنمو كمية النقود وبأنّ الإفراط في عرض النقود لا يرتبط بالعلاقة بين كمية النقود وعرض السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة للنظرية الكلاسيكية وإنّما يرتبط أيضا مباشرة في زيادة متوسّط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود. هذا ما جعل التيار النقدي يطرح وصفة من الإجراءات من أجل مواجهة التضخم وذلك ضمن سياسة تقشفية صارمة ومنها:

- الإهتمام بسعر الفائدة من اجل أن يلعب دوره في تحريك آليات السوق وذلك بتطبيق سياسة نقدية فعالة.

- تحمّل الآثار عن هذه السياسة حتّى يتم التوقف من موجة التضخم ويستقر النمو الإقتصادي وبالتالي الإنعاش العام في أوجه الإقتصاد.

- اللّجوء إلى التوازنات العامة وذلك للحد من تقلّص وترشيد الإنفاق الحكومي العام والحد من مختلف القروض الموجهة إلى الإنتاج، وفي حالة اكتمال التوازن على هذه الدول التغير من هذه السياسة النقدية.

- فتح أبواب للإستثمار الخاص وتحفيزه وبالتالي استرجاع النمو وذلك عن طريق الحد من تدخل الدولة وإدارتها للإقتصاد والعودة إلى الوظيفة التقليدية لها.

ويستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الإقتصادية النيو كلاسيكية والأخذ بعين الإعتبار المدّة الزمنية إمّا المتوسطة أو الطويلة وتعني البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكّد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للإستثمار بصورة كفوءة من خلال إنتقاء فرص الإستثمار التي تتمتّع

---

(1) Professeur Hocine BENISSAD, Algérie : Restructuration et reformes économiques (1979-1993), opu 1994, PP 13-14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بارتفاع معدّل عائدها[1] وهو الأمر الذي يؤدّي إلى تسريع النمو الإقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

المبحث الثاني: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي.

إنّ برنامج التثبيت الإقتصادي و التعديل الهيكلي، يستهدف أساساً تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات إقتصاد السوق وإزالة عوائق حركية رؤوس الأموال والسلع والعناصر الإنتاجية في السوق الدولي من خلال تقلص دور الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وذلك بإزالة كافة أشكال تدخل الدولة في جهاز الأسعار سواء كان تدخلا مباشراً أو غير مباشر، سعريا أو إداريا أو تنظيميا، من هنا يمكننا أن نتناول المحاور الأساسية لبرنامج التثبيت الإقتصادي والتعديل الهيكلي وهي:

1/ تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة.

2/ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

3/ دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الإقتصادي.

المطلب الأوّل: تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة.

ويعتبر ذلك من أهم الأهداف التي تبناها صندوق النقد الدولي[2] سعيا منه إلى تحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات لأنّ عجز ميزان المدفوعات يرجع أساسا إلى معدّل التضخم المرتفع الذي يرجه بدوره إلى الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة، وهو ما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة ثمّ تمويله بزيادة عرض النقود وعليه يوصي صندوق النقد الدولي بالتخفيف من هذا العجز والقضاء عليه من خلال:

- الحد من الاقتراض العمومي من البنوك وذلك من أجل التقليل من عرض النقود ويكون ذلك عن طريق:

1. الإلغاء التدريجي لكل أنواع الدعم.

---

(1) سالم توفيق النجفي، سياسات التنمية الإقتصادية والتكييف الهيكلي وأزمة التكامل الإقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 21.

(2) عبد الستار عبد الحميد سلمي، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، جمهورية مصر العربية، 2001/2000، ص 50.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات حتّى تصل إلى مستوى العالمية.
3. التقليل من الوظائف الحكومية.
4. العمل على تجميد الرواتب والأجور لمدّة معيّنة ورفعها عند الضرورة بمعدلات ضئيلة جدّا.
5. الحد من الاستثمارات العمومية وتقليصها لفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة.
6. التطهير الكلّي للاقتصاد الوطني من المؤسسات العمومية المحققة للخسارة أو المحققة لعائدات ضئيلة.

ويلاحظ أنّ هذه الإجراءات تستهدف التحكم في إدارة الطلب الكلي بالمقارنة مع إدارة العرض الكلي رغم أنّ إعادة صيغة قوى الطلب كماً ونوعاً ينعكس بالضرورة على إعادة صياغة قوى العرض، ذلك لأنّ السوق يتكوّن من عرض وطلب، أمّا الوسائل المفروض إتباعها للتقليص من عجز الميزانية فتتمثّل فيما يلي:

1- تخفيف النفقات الجارية للحكومة:

وذلك بترشيد الإنفاق العام على السلع والخدمات والإعانات النقدية الحكومية ومدفوعات خدمة الدين وذلك من خلال:

- تغيير سياسة التشغيل وذلك عن طريق تعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس.
- تجميد كل أنواع الإعانات والدعم ويكون ذلك بطريقة تدريجية.
- تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع التي تستخدمها الوزارات والهيئات العامة.
- تخفيض الإنفاق العام للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية العمومية وزيادته في المشروعات البنية الأساسية التي تتكامل ولا تتنافس مع مشروعات القطاع الخاص.

2- زيادة الإيرادات العامة:

ويتم ذلك من خلال:

رفع المعدلات الضريبية و الزيادة من حصيلتها وإعادة تنظيمها وإيجاد أوعية ضريبية أخرى وزيادة قاعدة الممولين والحد من الإعفاءات الضريبية وتطوير طرق التحصيل الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي؛ لأنّ النظم الضريبية في الدول التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحتاج إلى برامج صندوق النقد الدولي تتّسم بتحيزها ضدّ الإنتاج للتصدير والسلع الفلاحية القابلة للتسويق والمشروعات كبيرة الحجم والقطاع الرسمي وبالتالي فإنّ هذا التحيز يؤثّر سلبيا على الإستثمار في هذه القطاعات ومن هنا فإنّ أحد الجهود الصعبة في إصلاح الهيكل الضريبي[1] هو تنقيح النظام الضريبي ممّا يستبعد الحوافز السلبية عليه، وينطوي إصلاح النظام الضريبي على:

- الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة أي بتطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي مع فرضها على الأجور والزيادة في الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الإجتماعي.
- رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغير قيمة الضرائب على الأرباح بما يتناسب والإصلاحات العامة.
- رفع قيمة الضرائب العقارية والأملاك المدنية.
- رفع الرسوم على المنتجات البترولية.
- فرض ضرائب مبيعات عامة.
- الانتقال من الضرائب الجمركية المتعدّدة الأسعار إلى الضرائب الجمركية الأكثر توحيدا.
- التخفيف أو حذف بعض رسوم الاستيراد.
- إلغاء الإعفاءات الجمركية إذ أنّ هذه الإعفاءات تشوّه جهاز الأسعار.

إنّ إحدى السمات الأساسية للهيكل الضريبي في البلد الذي يخضع بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاح المالي هي:

- تخفيض الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية.
- زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة الأخرى.
- زيادة المجال الضريبي للدخل الشخصي.
- تخفيف العبء الضريبي على القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

ونجد أن الإدارة الضريبية تلعب دوراً أساسيا في تحديد النظام الضريبي الحقيقي بحيث أنّ تغير السياسة الضريبية من دون تغير إداري لا يعني شيئا إذ أنّه من

---

(1) إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضروري ضمان أن التغيرات في السياسة الضريبية هي متلائمة مع القدرة الإدارية وإنّ تحسين الإدارة الضريبية تعمل على المحافظة على العوائد وحتّى زياداتها في الوقت ذاته، وأنّ الشرط الأساسي المسبق للإصلاح الضريبي هو أن يكون هناك إصلاح للإدارة الضريبية مرتبط بتبسيط أنظمة الضرائب لضمان إمكانية تطبيقها بفعالية في ظلّ اقتصاد يتّسم بتزايد تعقد قطاعاته. وعموما فإنّ إصلاح النظام الضريبي وفق لما يراه الصندوق، يتّسم بإستراتيجية واضحة المعالم بتحديد الأطر الضريبية والقوانين المحاسبية التي تتطلب التحديث من حين لآخر فضلا عن الاعتماد على تشريع هادف وفق المعايير الدولية، مع تحسين الإجراءات الإدارية وتطوير الأجهزة الضريبية.

3- تخفيض الدعم:

يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه إلى الخدمات الاجتماعية أو المواد الغذائية الأساسية و دعم الصادرات و القروض أو دعم بعض الأنشطة الإنتاجية أو الخدماتية الأخرى لأنّ هذا الدخل يؤدّي إلى اختلال هيكل الأسعار والنفقات وهو ما يؤدّي إلى تدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض مستوى الناتج، وإن انخفاض الدعم في الميزانية العامة له آثاره الإيجابية على مستوى الكفاءة الاقتصادية ويقلل من معدل التضخم ومن هنا يؤكّد الصندوق أنّ الدعم يمثل أحد أسباب التضخم.(1)

4- إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة:

يعدّ العجز في الميزانية العامة أحد الإشكاليات المزمنة لاقتصاديات الدول التي تبنت برنامج الإصلاح الاقتصادي وأنّ معالجة العجز تقتضي البحث عن مسبباته وإيجاد نوع من التفاعل بين السياسة المالية مع السياسات الاقتصادية وأنّ تقليص عجز الميزانية يؤدّي إلى انخفاض تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج وبالتالي يجب إيجاد مصادر تمويل ذلك العجز بحيث توجد مجموعة من خيارات التمويل مع مراعاة أثر

(1) رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية، 1980، ص 758.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل خيار تمويلي على المستوى الكلي وذلك، لأنّ لكل طريقة تمويل آثار وتكاليف خاصة بها تنعكس على مستوى الطلب الكلي والأسعار سواء أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو الميزان الخارجي، ونلخص هذا التمويل فيما يلي:

1. التمويل من البنوك.
2. التمويل غير البنكي.
3. التمويل الخارجي.

4-1- التمويل من البنوك:

ويتمّ ذلك إمّا بالتوسع بالاقتراض الحكومي من البنك المركزي أو بالاقتراض من البنوك التجارية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية وعرضها الأمر الذي ينعكس على زيادة حدّة التضخم وسيتبع ذلك ارتفاع حجم الاقتراض الخارجي وتراجع في حجم الاحتياطات الخارجية،[1] وبالتالي تظهر آثار هذا النوع من التمويل على نحو سلبي عندما يتغلب على هيكل النفقات النسبية غير المنتجة.

4-2- التمويل غير البنكي:

هو دالة[2] لتطوّر أسواق المال وحجم الطلب العام على السندات الحكومية وبالتالي تظهر الميزة الكبيرة في انخفاض التضخم، إلاّ أنّه يكاد يكون منعدما في بعض البلدان النامية بسبب طبيعة القطاع الخاص غير البنكي وله أثر يكون انكماشا على الطلب من خلال أنّ طريقة التمويل الحكومي قد تقضي إلى تحويل القوة الشرائية للقطاع الخاص إلى شراء السندات الحكومية ومن ثمّ تدفع نحو ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يؤثّر سلبيا على استثمارات القطاع الخاص.

4-3- التمويل الخارجي:

وهو استخدام الموارد الأجنبية بهدف توسيع العرض المحلي وزيادة الواردات ممّا يؤدّي إلى انخفاض أثر العجز على الطلب الفائض على السلع والخدمات.

---

(1) البنك الدولي: تقرير التنمية في عام 1998، ص 75.

(2) إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا تباينت طرق تمويل العجز[1] فالاستدانة من البنوك هي طريقة تمويل التضخم كونها تمارس تأثيراً ملحوظا على الأساس النقدي وعرض النقد ودفعها بمعدلات التضخم نحو الارتفاع والتعاظم وتأثر نموه سلبا على الاقتصاد بحكم تلك الاستدانة وخاصة إذا كانت المصروفات غير منتجة، في حين أنّ التمويل من القطاع غير البنكي تعتبر عنصراً مؤثّراً على هيكل الطلب الكلي للاقتصاد بفعل تحجيمه لطلب القطاع الخاص وتأثره على المواد المخصصة لذلك التمويل وتكمن المخاطرة في أنّه قد يحجم توفر الموارد لتمويل الاستثمار الإنتاجي للقطاع الخاص وعلى وجه الخصوص إذا كان اقتراض الحكومة على أساس سعر الفائدة السوقي وكان نسبيا أعلى من العائد في مجالات الأنشطة الأخرى، ويرد الخيار التمويلي الأخير المتمثل بالاقتراض الخارجي محفوفا بالمخاطر ما لم يقترن بمنهجية إقتراضية رشيدة، وعليه فإنّ تمويل العجز محليا أحسن من الاقتراض الإجباري من المؤسسات المالية وهذا بدوره أفضل من الاقتراض من البنوك؛ لأنّ سوق السندات الحكومية من شأنه الحد من الأثر التضخمي للاقتراض استناداً إلى ما يمكن أن يتولد عن ذلك من تضخم إثر عملية الاقتراض من البنك وإنّما كذلك فإنّ إقامة سوق للأوراق المالية يتيح للحكومة ممارسة حالة استخدام السوق المفتوحة للتحكّم بالكتلة النقدية والائتمان دون حدوث أي تشويه محتمل أن ينشأ على أساليب التدخل المباشر وخير دليل تجارب الدول التالية: إندونيسيا، الفيليبين، سيريلنكا.

المطلب الثاني: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

إنّ المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات وهو سجل نظامي وكامل لجميع الصفقات التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة،[2] كما يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافأ في ظلّها الإيرادات التي تتحصل الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج[3] ولا

(1) نفس المرجع السابق، ص 27.

(2) علي حفاظ منصور أحمد الصفتي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، 1995-1996، ص 375.

(3) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، 1992، ص 132.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكّ أنّ اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فإذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فهذا يعني أنّ الاستثمار يفوق الادخار المحلي وبالتالي فإنّ الصادرات تكون على الغالب أقل من الواردات، ممّا يدل على أنّ فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الادخار والاستثمار) تؤثّر على فجوة تجارية خارجية (الفرق بين الصادرات والواردات).

ويرى صندوق النقد الدولي أنّ الإفراط في الطلب الناتج عن العجز في الميزانية العامة للدولة بسبب عجز القطاع العام المالي وعجز المؤسسات الإنتاجية والخدماتية التابعة للقطاع العام وذلك العجز الممول إمّا من مصادر تضخمية أو من مصادر خارجية أو الاثنين معاً، كما أنّه يرى كذلك أنّ أسباب العجز يرجع إلى السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف المؤثّرة في حجم الواردات والصادرات بالإضافة إلى عدم وجود سعر فائدة حقيقي يأخذ بعين الاعتبار معدّل التضخم ومن هنا وضع صندوق النقد الدولي آليات لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات هي:

1. تخفيض فجوة الموارد المحلية.
2. إصلاح سعر الصرف.
3. تحرير التجارة الخارجية.
4. إصلاح هيكل أسعار الفائدة.

1- تخفيض فجوة الموارد المحلية:

إنّ صندوق النقد الدولي وضع نموذجا يتضمن عناصر ومفردات تطبق في معظمها على البلدان التي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها ومن ثمّ في الجهاز الاقتصادي سواء أكان بلداً متقدما أو متخلفا، وكذا في تحليل الصلة بين تراكم الديون الخارجية وبين الإصلاح الذي يتعيّن تطبيقها في الإقتصاد الوطني لتصحيح عجز التوازن في ميزان المدفوعات وأنّ فجوة الموارد المحلية تظهر من خلال ما يلي:

$$F = X - M = I - S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

I: الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

S: الإدخار.

M: الواردات.

X: الصادرات.

F: الحساب الجاري.

فإذا كان الاستثمار أكبر من الادخار فإنّ الصادرات تكون أقل من الواردات وبالتالي فإنّ الحد من فجوة الموارد المحلية يتطلب التأثير عن كل من الادخار والاستثمار المحليين أساسا، وبما أنّ الاستثمارات موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي يمكن ملاحظة الفجوة القائمة بين هذين القطاعين فإنّها تنعكس على الحساب الجاري على النحو التالي:

$$M - X = (IP - SP) + (IG - SG) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

IP: الاستثمار الخاص.

SP: الادخار الخاص.

IG: الاستثمار الحكومي.

SG: الادخار الحكومي.

ويظهر من المعادلة السابقة (2) بأنّ فجوة الموارد المحلية هي انعكاس لوجود عجز في الميزانية العامة أو مدخرات القطاع الخاص ومقارنة باستثماراتها أو الاثنين معا. حيث أنّ فجوة لقطاع الخاص تعود إلى حالات التضييق عليه سواء بارتفاع معدلات الضرائب أو تشديد الرقابة على الأجور، والأسعار، وتكاليف الائتمان وارتفاع الرسوم الجمركية ... الخ.

وعلى هذا الأساس فإنّ فجوة الموارد المحلية يرجعها الصندوق إلى أخطاء السياسات المالية والنقدية للبلد.

2- إصلاح سعر الصرف:

إنّ سعر صرف العملة يظهر من خلال جانبي العرض والطلب، وإذا كان التمويل خارجي فإنّ الاختلال يكون بدرجة كبيرة ويؤدّي إلى تصاعد الاختلالات بين السعار والتكاليف المحلية وابتعادها على السوق العالمية، وبالتالي إضعاف القدرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنافسية، وعليه يتطلب إصلاح سعر الصرف، لأنّه يلعب دوراً رئيسا في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات، وكذلك كإجراء يهدف إلى تقليص معدلات التضخم.

إنّ سياسة أسعار الصرف تلعب دورا رئيسيا في تثبيت العجز في موازين المدفوعات، ويرى الصندوق أنّ العديد من البلدان التي تعاني من العجز تقوم بتحديد الأسعار صرفها بطرق تحكميّة لا تعكس حالة السوق، وهذه الأسعار عادة يكون مغاليا فيها، فهي بالتالي تؤدّي إلى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق العالمية نظراً لارتفاع أسعارها، الأمر الذي يعرقل القدرة على التصدير، وتشجيع على ظهور السوق السوداء أو الموازية التي تتعامل في بيع وشراء العملة الوطنية وتكون لها سعرين، السعر الذي تعلنه الحكومة وهو السعر الرسمي، وسعر السوق وهو السعر الغير الرسمي. كما أنّ مغالاة في قيمة العملة، يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق السوداء، وتقلل من الاستثمار الأجنبي في داخل البلد الذي يوصي الصندوق بأنّ إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية للبلد التي تقوم بالتخفيض سواء على المستوى الاقتصادي الداخلي أو الخارجي. كما أنّ تخفيض سعر العملة يؤدّي إلى توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازنة وهذا من شأنه منع تسرب النقد الأجنبي للأسواق الموازية بحثا عن الربح، بالإضافة إلى أنه يؤدّي إلى الاستخدام الأمثل للنقد الأجنبي من خلال بيعه في السوق الرسمية، ولتخفيض قيمة العملة أثار على الصادرات والواردات وكذلك تدفق رأس الأموال، وتحويلات العاملين بالخارج، فإنّ الصندوق يرى أنّه من الصواب التدرج في تخفيض قيمة العملة وذلك باستعمال الأسعار السائدة في السوق الموازية أو باستخدام مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات أو بربط التعديل بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، أو الجمع بين كل هذه الأساليب ويكون من الأفضل في كلّ هذه الحالات التدرج في التعديل. حتّى يتم الوصول إلى التعديل الذي يؤدّي إلى أفضل النتائج النسبية لميزانية المدفوعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تحرير التجارة الخارجية:

إنّ التغيرات الهيكلية تؤدّي إلى إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤديّة إلى الكفاءة الإنتاجية وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فهذا يؤدّي إلى تساوي العلاقة النسبية للأسعار في السوق المحلية مع الأسعار في السوق العالمية الشيء الذي يوحي بأنّ المنتجات المحلية تتّسم بالقدرة التنافسية في السواق الخارجية ومن خلال تحرير التجارة الخارجية يسعى الصندوق إلى إزالة العوائق الإدارية والتسعيرية، أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية وذلك تماشيا مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة كما أنّ تحرير التجارة الخارجية تعمل على:

- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج، بحيث أنّ المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة.
- تبني تكنولوجيا حديثة وغير مكلفة وتشجيع المؤسسات على إعادة هيكلة مراحل إنتاجها.
- البحث عن أسواق جديدة لضمان زيادة الصادرات ممّا يؤدّي إلى رفع مدخولاتها المالية.

وعليه يوصي صندوق النقد الدولي بـــ:

- تخفيض قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية، مع رفع كل القيود التي من شأنها أن تعرقل حركة سير الواردات ابتدءا من المواد الأولية ومرورا بالسلع الرأسمالية إلى استيراد السلع الاستهلاكية.
- إلغاء كل الأشكال التنظيمية والتشريعية التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية ويكون ذلك تدريجيا.
- إتباع سياسة إصلاح التعريفات الجمركية، وتركها تلعب دور حماية الإقتصاد وعلى أن يتم تخفيضها حتّى تتناسب مع المعدلات الدولية وفق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

الحقيقة أنّ مطلب الصندوق بتحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية تكمن في أنّ إشكالية اقتصاديات الدول الرأسمالية تتطلب البحث عن أسواق جديدة لتوسيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صادراتها من جراء الفائض الإنتاجي المتزايد الذي تعاني منه وتمكين البلدان النامية من الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة صادراتها.[1]

4- إصلاح هيكل أسعار الفائدة:

إنّ سعر الفائدة على القروض والودائع لا يؤثّر فقط على مستوى الإنفاق والتضخم وتوازن ميزان المدفوعات بل يؤثّر وبدرجة كبيرة على الادخار والاستثمار ويمكن بيان سعر الفائدة بالشكل التالي:

الشكل رقم (01)

بيان سعر الفائدة.

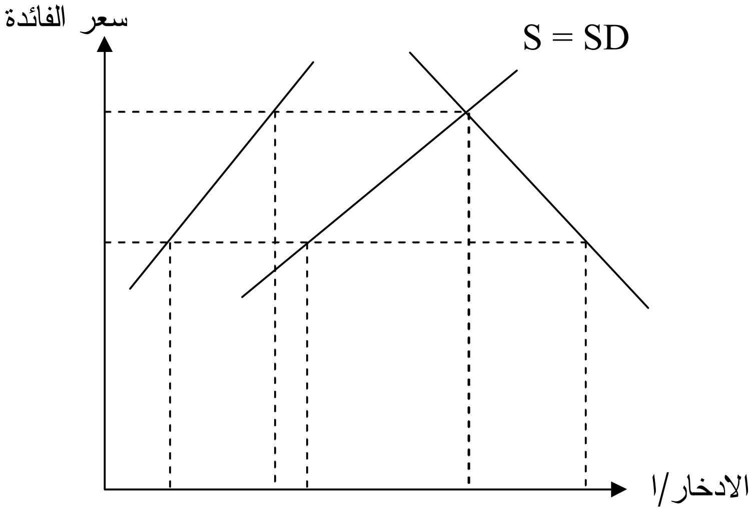

حيث تتضمن برامج المساندة التي يؤازرها الصندوق، تحديد أسعار فائدة محلية واقعية. إذ أنّ سعر الفائدة لا يؤثّر فقط بعمق على تكييف مستوى الإنفاق، التضخم والتوازن والمدفوعات الخارجية، بل يؤثّر أيضا بدرجة كبيرة على مدى تراكم الثورة المالية (بما في ذلك المدخرات) في الأجل الطويل، وكذلك على مستوى ونمط الاستثمار بحيث يقيس المحور الأفقي المستوى الحقيق لكل من الادخار والاستثمار بينما يقيس المحور الرأسي العائد الحقيقي عن الادخار والنفقة الحقيقية لرأس المال.

(1) سالم توفيق النجفي، المنظمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، المنهج الاقتصادي للعولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 1، السنة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص ص 3-14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويفترض أنّ سعر الفائدة (كمتغير مستقل) يؤثّر عكسيا على الاستثمار وطرديا على الادخار. ويعبر المنحى SD عن مستويات الادخار المختلفة لأسعار الفائدة، الاستثمار المحلية. في حين يعبر المنحى S عن مجموع كل من الادخار المحلي والادخار الأجنبي المتاح، ويعبر المنحى I عن الاستثمار، وبفرض وجود:

1/ معدّل مرتفع للتضخم المحلي.

2/ وضع سقف لارتفاع سعر الفائدة – التحديد الإداري لسعر الفائدة عند r_0.

فإنّ مستوى المدخرات المحلية سوف يكون OF، في حين أنّ مستوى المدخرات المحلية زائد المدخرات الأجنبية المتاحة، سوف يكون OD، بيد أنّ مستوى الاستثمار الخاص عند سعر الفائدة الحقيقي (r_0) سوف يكون OC، ولأنّ التراكم الرأسمالي الخاص يكون محكوما بمقدار المدخرات المتاحة، فإنّ سعر الفائدة r_0 سوف يبقى مستوى الاستثمار الخاص عند المستوى OD، ممّا يعني وجود فائض طلب على الاستثمار مقداره DC، وظهور عجز في ميزان المعاملات الرأسمالية مقداره DF.

إنّ رفع القيود الإدارية التي تحول دون التحرك الحر لسعر الفائدة، سوف يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الحقيقي من r_0 إلى r_e، ممّا يزيد كلاّ من مستوى الإدخار المحلي والأجنبي، ما دام الادخار مؤمنا لتغيرات سعر الفائدة الحقيقي. وعند النقطة E فإنّ ثمة توازن بين مجموع الادخار المحلي (ومقداره OG) وبين مستوى الاستثمار. وعلى الرغم من زيادة عجز ميزان المعاملات الرأسمالية من FD إلى GH، فإنّ ذلك قد قوبل بمستوى أعلى من الاستثمار والذي سوف يسرع بمعدّل نمو الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

وتواجه سياسات سعر الفائدة إصلاحات القطاع الحقيقي قيودا صعبة تفقد فاعليتها في ظلّ وجود نظام مصرفي ضعيف ومثقل بالأعباء، ويكون أمر إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية الضعيفة أمراً ضروريا من أجل إعادة رسملتها ودمجها ضمن نظام إصلاح النقد، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الإصلاحات التدبيرية التي تشمل قواعد محاسبية تتعلق باحتساب الفائدة على القروض واعتماد نظام تصنيف القروض الجديدة. وإنّ من أبرز العوامل التي تؤثّر على سعر الفائدة في ظلّ عملية التحرير المالي هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- درجة الممارسة في النظام المالي لاسيما الأسواق المصرفية.
- درجة انفتاح الاقتصاد الوطني أي حركية رؤوس الأموال.
- درجة قوة المؤسسات المالية.
- درجة قوة المؤسسات الغير مالية.

كما أنّ تحرير سعر الفائدة ينبغي أن يكون تدريجيا وخاصة إذا كان مناخ الاقتصاد الكلي غير مستقر، مؤسسات مصرفية غير فاعلة لأنّه يؤثّر في ربحية القطاع الخاص والهدف من عملية التدرج هي تجنب الآثار السلبية المحتملة للإلغاء الفجائي لأنظمة سعر الفائدة، كما يوحي صندوق النقد الدولي بوضع إستراتيجية محدّدة لسعر الفائدة حسب حالة الاقتصاد، فالاقتصاد الذي يتّسم بمعدلات تضخم مرتفعة فإنّ عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي اتّخاذ خطوات ملائمة لجعل أسعار الفائدة تتحدّد وفق قوى السوق مقترنة بوجود إطار تنظيمي وإشرافي ملائم للأسواق المالية.

أمّا الاقتصاد الذي يتّسم بمعدلات تضخم منخفضة فإنّ عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي وجود نظام مصرفي قوي بقواعد الحيطة المالية في حالة وجود مفاجآت.

كما يؤكّد الصندوق أنّ مسألة تحرير أسعار الفائدة وتركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب إلى الخارج وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل وتزيد من الاستثمارات الداخلية التي تدفع إلى تحقيق حالة التحسن في ميزان المدفوعات وتعزّز من عملية الادخار والاستثمار ومن ثمّ إيجابيا على الحساب الجاري لميزان المدفوعات.[1]

المطلب الثالث: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

قبيل عقد الثمانينات من القرن العشرين فإنّ البرامج التي انبثقت عن كلّ من صندوق النقد والبنك الدوليين كانت تحترم فيها خيارات الدول التي أضفت للقطاع العام دوراً رئيسيا في التنمية، وفرضت رقابة صارمة على الأموال الأجنبية، وعمدت إلى إقامة منظومة أسعار محلية مستقلة إلى حدّ كبير عن المنظومة العالمية إلى دعم

(1) مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 53.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستهلاك الأساسي وسياسات إعادة توزيع الدخل. لكن منذ بداية عقد الثمانينات فإنّ هاتين المؤسستين قد تبنتا السياسات الليبرالية الجديدة الأقصى تطرفاً وذلك من خلال وضع برنامج بسيط عام مطلوب تنفيذه عالميا مهما اختلفت ظروف مكان تطبيقه وهو برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحتوي على برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي تمّ تنفيذه على مجموعة من الدول النامية، حيث اكتشف الصندوق أنّ الاختلالات التي تواجه هذه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل إنّ هذه الاختلالات لها جذور هيكلية يحتاج حلّها إلى مدّة أطول، وقد شكل ذلك التطوّر نواة لبدء تعاون أوثق بين كل من الصندوق والبنك الدوليين، ذلك التعاون الذي نمى من خلال ما يسمى بالمشروطية المتبادلة، فالسياسة المالية والنقدية وما يترتب عنها من تحقيق التوازن على المستوى الكلي، جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص وفتح المجالات التنافسية ومعنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق ويظهر ذلك من خلال:

- تقليص دور القطاع العام.
- دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الخوصصة.
- توفير فرص لكل من القطاع العام والقطاع الخاص.

1- تقليص دور القطاع العام:

إنّ أغلب الدول النامية تبنت نموذج الاقتصاد الاشتراكي ومنها تدخل الدولة في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي ومن أساسيات هذا النموذج إعطاء دور فعّال للقطاع العام في إدارة شؤون الدولة سواء كان ذلك من الناحية الإنتاجية أو الخدماتية وهو ما يتعارض مع فلسفة الصندوق والبنك العالميين، وعليه يوصي برنامج الإصلاح الإقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام وبخاصة في مشروعات الصناعات التحويلية على أن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في مشروعات البنية الأساسية وذلك لعدم كفاءة القطاع الخاص من وجهة نظر الصندوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي كلّما زاد تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص زاد تحويل الموارد من استخدامات أقل كفاءة إلى استخدامات أكثر كفاءة ممّا يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، كما أنّ تقليص دور القطاع العام يستند إلى:

- تخفيض بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي التي تتم من خلال الوحدات الإنتاجية للقطاع العام.
- التقليل من قيمة الضرائب المختلفة على القطاع الخاص.
- التخلص من المؤسسات المفلسة أو التي حققت خسارة حتى لا تكون عبء على الاقتصاد الوطني.

2- دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

إنّ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحد من آليات اقتصاد السوق ويخلق معوقات أمام تدفق رؤوس الأموال وخاصة رأس المال الأجنبي الذي يؤثّر سلبيا على الاستثمار المحلي، وبالتالي يوصي الصندوق بأنّه على الدولة أن تهيئ الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وعليه إتباع الإجراءات التالية:

- إعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب والرسوم إمّا كليا أو جزئيا.
- تقديم ضمانات تشجع الاستثمار لهذه الأموال.
- عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة وإعطائها الفرصة في الولوج في جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار في القطاع العام.
- إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال منها تحويل الأرباح إلى الخارج.
- إجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد وآليات اقتصاد السوق.

إنّ هذه الإجراءات تجعل تدفق الاستثمار الأجنبي يوفر عملات أجنبية وتكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية وعلمية تضاف إلى الاقتصاد الوطني.

3- الخوصصة:

إنّ التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده للأداء الاقتصادي السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام، فقد كانت إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية وكان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عائد رأس المال ضعيفا وقرارات الاستثمار والتسعير والتوظيف تحدّد إداريا من جانب الدولة، وكانت ميزانية الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام نتيجة الدعم المتواصل لها، ونجد أنّ نظرة برنامج الإصلاح الإقتصادي[1] للخوصصة تطورت من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات ثمّ التخلص منها جزئيا أو كليا ومن هنا يوصي صندوق النقد الدولي بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية. وتشير أدبيات الصندوق من وضع برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته ثمّ تحديد المراد خوصصته ووضع أسس تقييم الأصول ووضع جدول زمني للبيع وإنشاء جهاز خاص يتولّى تنفيذ هذا البرنامج مع إتباع قواعد بسيطة وشفافة للبيع.

ونجد الدعوة للخوصصة جذورها في المدرسة التقليدية الجديدة النيو كلاسيكية التي نادت بتصفية المشروعات القائمة باعتبارها أحد الحلول للخروج من الكساد التضخمي، فالمشكلة لم تعد نقص في الطلب الكلي الفعّال بل هي نقص في العرض وتصفية هذه المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض[2] ويرى الصندوق أنّ بيع هذه الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون إيجابيا على عدّة محاور هي:

- التخفيف من أعباء ميزانية الدولة في دعم هذه الوحدات وبالتالي توفير أموال الدعم لتخصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر إنتاجية.
- التقليل من أعباء الإدارة التي تتحمله الدولة.
- إنّ عائد هذه الوحدات يمكن أن تستخدمه الدولة لسداد جزء من ديونها وتمويل نفقات التقاعد المسبق لمستخدميها.
- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع الخاص بسبب زيادة إنتاجية هذا الأخير.

---

(1) طارق فاروق الحصر، الآثار الإجتماعية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي في مصر، رسالة الدكتوراه، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 81.

(2) رمزي زكي، الخوصصة و الإصلاح الإقتصادي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 1، جوان 1994، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- توفير فرص لكل من القطاع العام و القطاع الخاص:

يرى صندوق النقد الدولي أنّ القطاع الخاص له دور كبير في الإنعاش الاقتصادي يتطلّب عدم التمييز بينه وبين القطاع العام حتّى تسود البيئة التنافسية ويكون كذلك بـــ:

- فتح رأس مال القطاع العام لرأس مال القطاع الخاص.
- إعطاء ضمانات القروض لكل من القطاعين بالتساوي مع إلغاء الضمانات الخاصة للقطاع العام.
- جعل أسعار الفائدة الخاصة بالقروض متساوية بين القطاع العام و القطاع الخاص.
- التسعير الاقتصادي لمنتجات القطاع العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي.

(نموذج صندوق النقد الدولي)

تستند السياسات الأصولية إلى مرجعية نمطية ممثلة في نموذج تمت صياغته من قبل الاقتصادي جاك بولاك والذي يدعى بالنموذج النقدي لميزان المدفوعات وتمّ دعم النموذج بأسلوب الامتصاص أو الاستيعاب.

المطلب الأوّل: أنواع برامج الإصلاحات الإقتصادية.

هناك إطاران رئيسيان تعتمد عليها برامج الإصلاح، خاصة التثبيت الاقتصادي (الاستقرار)، يتمثل الأول في أسلوب الامتصاص، أو الاستيعاب و الثاني في الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات.

1- أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب (Approche absorption):

يستلهم هذا الأسلوب من الفكر الكينزي. ويتم على معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث أنّ:[1]

$$Y = C + I + G + X - M$$

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه على النحو التالي:

$$Y + M = C + I + G + X$$

وإذا ما عزلنا عناصر التجارة الخارجية، نحصل على ما يلي:

$$X - M = Y - (C + I + G)$$

وإذا عبرنا عن:

$$(C + I + G) = A$$

نحصل على:

$$X - M = Y - A$$

A: تعبر عن قدرة المجتمع على امتصاص أو استيعاب الاتفاق. وتعبر المعادلة الأخيرة عن أن فائضا في الحساب الجاري (الصادرات ناقص الواردات) لا يمكن أن يتحقق إلاّ إذا تجاوز الدخل القومي الطاقة الاستيعابية للمجتمع، وبالتالي يكون هناك عجز عندما تتجاوز الطاقة الاستيعابية الدخل القومي. ومن هذا يمكن استنتاج ما يلي:

---

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 277-278.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، لابد من تخفيض الطاقة الاستيعابية أي الإنفاق الحكومي و/أو الاستهلاك الخاص و/أو الاستثمار الخاص؛ أو زيادة الدخل القومي. وبالنظر إلى صعوبة زيادة الدخل القومي في بلدان العالم الثالث، فإن ذلك يدفع إلى اعتماد سياسة انكماشية.

– يمكن لتخفيض أسعار الصرف أن يساهم في تخفيض العجز من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

وأخذ بعين الاعتبار للنموذج النقدي وأسلوب الامتصاص معا، وانطلاقا من معادلة الدخل نحصل على ما يلي: $(S_P - I_P) + (T - G) = X - M$

حيث أن:

S_P: الادخار الخاص،

I_P: الاستثمار الخاص،

T: الإيرادات العمومية،

G: الإنفاق الحكومي،

وهذا يعني أن العجز في الميزانية العمومية يؤثر سلبا على الحسب الجاري. وهذا يعني أنه لخفض العجز في الحساب الجاري لابد من خفض العجز الموازني.[1]

2- الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات:

باعتبار أن أسلوب الامتصاص اهتم فقط بالحساب الجاري، وعدم وضعه لحركة رأس المال في الاعتبار، رأى الكثير من اقتصادي صندوق النقد الدولي ضرورة الاعتماد على مقاربة نقدية تعد مكملة للأساليب السابقة بهدف تحليل أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية، خاصة المدينة منها، هذه المقاربة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في عرض النقود، واعتبار ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان، ومن هنا تلعب السياسة النقدية دورا رئيسيا في سياسة إدارة الطلب الكلي من خلال الأسلوب النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 278-279.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يتوقف التحليل عند هذا الحد، فالصندوق يرى أن توازن ميزان المدفوعات لا يتوقف فقط على وضع الحساب الجاري، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار بند المعاملات الرأسمالية، ولعل العامل الهام المحدد للتدفقات الرأسمالية من وإلى الخارج هو السياسات المتبعة في الداخل وتلك المتبعة في الخارج، وتهدف برامج التثبيت إلى زيادة التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الداخل من خلال الموارد التي يقدمها الصندوق للعضو وتلك التي يحصل عليها من مصادر أخرى بعد الاتفاق مع الصندوق، والتي يجب أن تستخدم في الأجل القصير لإعادة تكوين احتياطات الصرف المستنزفة أو لتسديد الديون الخارجية قصيرة الأجل.

ومن هنا يمكن التوسع في المعادلة (1) لتوضيح الطريقة التي يعمل بها ميزان المدفوعات كقيد على استخدام الموارد بالاقتصاد.[1]

$$\Delta R = CA + \Delta FI \;\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\; (2)$$

حيث:

ΔR: تمثل التغير في صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي (ومن بينها الاحتياطيات الدولية).

ΔFI: تمثل التغير في صافي المديونية الخارجية لجهات غير مصرفية مقيمة (الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات المعونة، القروض التجارية الخارجية).

وبجمع المعادلتين (1) و (2) نحصل على:

$$\Delta R = Y - A + \Delta FI \;\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\; (3)$$

ومن هنا نلاحظ أن زيادة الاستيعاب (A) عن الدخل (Y) وغير الممول كليا بالقروض الخارجية يؤدي إلى استنزاف صافي الأصول الأجنبية (R)، وباعتبار محدودية مخزون هذه الأصول فانه يجب تمويل الاستيعاب بهذه الطريقة بحذر شديد، لأن زوال الاحتياطيات يترتب عنه تراكم متأخرات خدمات الديون، وبالتالي استمرار العجز في ميزان المدفوعات.

ويقوم النموذج النقدي على مجموعة من الفرضيات:[1]

---

[1] عبد الستار عبد الحميد سلمي، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر، القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001، ص 64.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

• يبدأ التحليل بافتراض أن العرض النقدي في اقتصاد مفتوح، يعمل وفق سعر صرف ثابت، ويعتبر متغيرا داخليا يتأثر بالفائض والعجز في ميزان المدفوعات، وبعد هذا الافتراض يورد التحليل المعادلة التالية التي تعبر عن التغير في عرض النقود على أنه يمثل مجموع التغيرات في مكوناتها المحلية والدولية على الشكل التالي:

$$\Delta M_s = \Delta R + \Delta D \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

ΔD: التغير في صافي الأصول المحلية (الائتمان المحلي).

ΔM_s: التغير في عرض النقود.

ΔR: التغير صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطيات الأجنبية).

• المكون الثاني الذي تم استخدامه لتحليل ميزان المدفوعات هو افتراض أن هناك توازن في سوق النقد، ولذلك فان أي تغير في الطلب على النقود M_d يقابله تغير مماثل في عرض النقود (الكتلة النقدية) المعبر عنه بـــ M_s ومنه يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$M_d = f\,(y^+, p^-, r^- \ldots) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

الطلب على النقود M_d والذي يعتبر التنبؤ به بما يتسق مع أهداف النمو والتضخم ضروريا، حيث يتناسب الطلب مع النقود طرديا مع الدخل (y) وعكسيا مع أسعار الفائدة (r^-) ومستوى الأسعار (p)، ويفهم من هذه المعادلة أن أي تغير في العملة النقدية هو ناتج عن التغير في الطلب على النقود.

ولما كان الطلب على النقود دالة للتغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات كالدخل الحقيقي و المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة ومعدل التضخم المتوقع فإنه يمكن صياغة المعادلة التالية:

$$M_d = k \,.\, Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

أي أن التغير في الطلب على النقود يتوقف على العديد من المتغيرات الاقتصادية.

ولتوضيح العلاقة بين سوق النقود ووضع ميزان المدفوعات، وبالتالي سياسات الإصلاح الاقتصادي يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$\Delta R = \Delta M_s - \Delta D \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

(1) نفس المرجع السابق، ص 66.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حالة توازن العرض والطلب على النقود يكون:

$$M_s = M_d \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (8)$$

وتصبح المعادلة في هذه الحالة:

$$\Delta R = \Delta M_d - \Delta D \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (9)$$

والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\Delta R = f(y^+, p^-, r^- \ldots) - \Delta D \ldots\ldots\ldots \quad (10)$$

وتشير هذه المعادلة إلى أن صافي الأصول الأجنبية (R) والاحتياطيات الدولية تتأثر عكسيا بالتغير في صافي الائتمان المحلي (ΔD)، ممّا يعني أن الزيادة في الائتمان المحلي، خاصة إذا كان أكبر من الزيادة في الطلب على النقود تؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية بالقيمة نفسها.

ومن هنا تصر سياسات الإصلاح (خاصة التثبيت) الاقتصادي أنه يجب على الدولة الراغبة في زيادة احتياطاتها الدولية وبالتالي القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق الفائض فيه، أن تخفض من معدل النمو السنوي للائتمان المحلي خاصة الممنوح للحكومة (لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة) والقطاع العام إلى سقف معين بحيث يتسق مع الطلب المتنبأ به على النقود، ومع أهداف ميزان المدفوعات، وبمفهوم المخالفة فان تزايد معدل نمو هذا الائتمان هو المسؤول الرئيسي عن العجز في ميزان المدفوعات.

- يمكن توسيع هذا الإطار النظري ليتضمن علاقات الدخل والإنفاق ودور تحركات رأس المال وذلك بالرجوع إلى المعادلة (1) التي توضح الفجوة بين الدخل والاستيعاب:

$$CA = Y - A \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (11)$$

ولدينا من المعادلة (2) السابقة:

$$CA = \Delta R - \Delta FI \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (12)$$

أي أنه يجب أن يتوافق الحساب الجاري مع تغيرات صافي الأصول الأجنبية (ΔR) للنظام المصرفي (الاحتياطيات الدولية) مع تغيرات صافي المديونية الخارجية لجميع الجهات غير المصرفية (ΔFI).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظرا لأن التغير في الاحتياطيات الدولية يعادل أيضا الفارق بين التغير في عرض النقود والتغير في الائتمان فإنه يمكن دمج المعادلتين (7)، (12) كما يلي:

$$CA + \Delta FI = \Delta M_d - \Delta D \text{ .... } (13)$$

وباستبدال قيمة الحساب الجاري بما يساويه نحصل:

$$Y - A + \Delta FI = \Delta M_s - \Delta D \text{ .... } (14)$$

يلاحظ من المعادلة الأخيرة (14) أن الاستيعاب (A) يزيد عن الدخل (Y) والتغير في صافي المديونية الخارجية (ΔFI) عندما يزيد التغير في الائتمان المحلي (ΔD) على التغير في عرض النقود (ΔM_s) أو الكتلة النقدية وهو ما يزيد من عجز ميزان المدفوعات (CA)، ولذلك يقترح الصندوق ضرورة تقييد الائتمان الممنوح للحكومة وللقطاع العام.

لكن في الواقع أن سياسة تخفيض الائتمان المحلي ستؤدي إلى خفض معدل النمو وتزايد معدلات التضخم والبطالة وهروب رأس المال إلى الخارج واستمرار العجز في ميزان المدفوعات، أي أن سياسة الصندوق تؤدي إلى حل مشكلة وخلق العديد من المشكلات الأخرى والإبقاء على المشكلة الأصلية في نفس الوقت.[1]

2-1- إدخال هيكل ميزان المدفوعات في التحليل النقدي:

ركز التحليل السابق على التغيرات في صافي الأصول الأجنبية ولم يعين مكان التحسن في ميزان المدفوعات، وفيما إذا كان يحدث من خلال الحساب الجاري أم حساب رأس المال ؟ وإذا حدث داخل الحساب الجاري فهل سيحدث من خلال زيادة الصادرات أم من خلال تخفيض الواردات ؟.

ولتحليل هيكل ميزان المدفوعات يجب إضافة دالة الطلب على الواردات ويفترض ارتباط حجم الواردات ايجابيا بالدخل الحقيقي فقط، ومنه فالطلب مع الواردات هو دالة في الدخل تكتب كما يلي:

$$IMV = m \cdot y \text{ .... } (15)$$

حيث:

IMV: تمثل الواردات.

---

[1] عبد الستار عبد الحميد، مرجع سابق، ص 68.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

m: الميل الحدي للواردات.

y: الدخل الحقيقي.

ويمكن حساب قيمة الواردات بضرب حجم الواردات في أسعارها، ونعيد صياغة معادلة ميزان المدفوعات كالآتي:[1]

$$\Delta R = X - IM + \Delta FI \ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

ΔR: صافي الاحتياطيات الدولية ويعكس وضع ميزان المدفوعات.

IM: قيمة الواردات من السلع والخدمات.

X: قيمة الصادرات من السلع والخدمات.

ΔFI: قيمة التغير في المديونية الخارجية للقطاع غير المصرفي.

وبالتالي يمكن تحديد الواردات المستهدفة كما يلي:

$$\bar{X}+\bar{FI}IM^* = R^* - \ldots\ldots\ldots\ldots (17)$$

حيث:

IM^*: قيمة الواردات المستهدفة.

R^*: الوضع المستهدف لميزان المدفوعات.

$\bar{X}$: قيمة الصادرات المتوقعة.

$\bar{FI}$: قيمة التدفقات الصافية لرأس المال (الجهات غير المصرفية) المتوقعة.

تدفقات المعونة والاستثمار المباشر والقروض التجارية الخارجية.

ويتضح من المعادلات الثلاث السابقة أن وضع سقوف قصوى على الائتمان المحلي يتماشى مع الوضع المستهدف لميزان المدفوعات يتوقف على الخطوات التالية:

- تحديد هدف لوضع ميزان المدفوعات (حجم الاحتياطيات الدولية الصافية المستهدفة).
- تحديد قيمة الصادرات والتدفقات الرأسمالية المتوقعة.
- التنبؤ بالدخل الحقيقي ووضع هدف للأسعار المحلية.
- يتم استخدام هذه الأدوات بعد ذلك للحصول على الزيادة في الطلب على النقود والزيادة في الواردات.

____

(1) Jacques .J, polak, "le modèle monétaire du FMI", Finances et développement, Décembre 97, p 16-19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إيجاد التغير في الائتمان المحلي والذي يتماشى مع التغيير المستهدف في صافي الأصول الأجنبية والزيادة المرغوبة في الطلب على النقود.

- مقارنة قيمة الواردات بحيث يجب أن تتساوى المعادلتين (15)، (16).

$$IMV = R^{*} - (X + FI) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (18)$$

حتى يكون بالإمكان الحصول على حد أقصى للائتمان المحلي يتماشى في نفس الوقت مع الوضع المستهدف لميزان المدفوعات.

إذا لم تتحقق المساواة أعلاه يجب إجراء تعديلات في التغيرات المستهدفة في مكونات ميزان المدفوعات أو في الدخل والأسعار.

يستنتج من كل ما سبق أن مقاربة الصندوق والتي تربط حجم الائتمان المحلي بالعديد من التوقعات بالنسبة لميزان المدفوعات، والصادرات والتدفقات الرأسمالية الصافية، والدخل الحقيقي والأسعار المحلية والطلب على النقود والزيادة في الواردات، يعد من الناحية العملية غاية في الصعوبة، وبالتالي يصعب وضع حدود قصوى حقيقة على الائتمان المحلي، ولذلك فان الحدود التي يتم وضعها عادة على الائتمان المحلي تكون دائما من أجل خفض الاستيعاب الكلي، وذلك لخفض العجز في ميزان المدفوعات ولتسديد القروض الخارجية المستحقة للصندوق وباقي الدائنين، مع تجاهل الآثار السلبية التي ستلحق تبعا لذلك بالنسبة للاقتصاد الوطني.

2-2- إدخال الميزانية العامة للدولة في التحليل النقدي:

لإدخال الميزانية العامة للدولة في التحليل النقدي لميزان المدفوعات يجب أولا التمييز بين: الائتمان المقدم للقطاع الخاص والائتمان المقدم للحكومة، وأن يؤخذ بعين الاعتبار العلاقات بين الميزانية العامة للدولة والاقتراض الخارجي الرسمي من جانب، ونمو الائتمان المحلي من جانب آخر.

ويمكن للسياسة المالية أن تدخل في التحليل من خلال:

$$\Delta FI = \Delta FIP + \Delta FIg \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (19)$$

حيث:

ΔFI: التغير في صافي المديونية الخارجية للدول (البلد).

ΔFIP: التغير في صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ΔFIg: التغير في صافي المديونية الخارجية للحكومة.

يتضح من المعادلة (19) أن: التغير في صافي المديونية الخارجية للبلد يساوي إلى مجموع التغير في صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص وللحكومة.

ويمكن صياغة معادلة أخرى مشابهة بخصوص الائتمان المحلي.

$$\Delta D = \Delta DP + \Delta Dg \;\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\; (20)$$

حيث:

ΔD: التغير في الائتمان المحلي.

ΔDP: التغير في الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص.

ΔDg: التغير في الائتمان المحلي المقدم للحكومة.

ويتضح ممّا سبق أن العجز في الميزانية العامة للدولة ($G > T$) يمول إمّا بزيادة الاقتراض الصافي من الخارج أو بزيادة الاقتراض من الجهاز المصرفي مثلما توضح المعادلة التالية:

$$G - T = Dg + FI \;\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\; (21)$$

حيث:

G: يمثل إجمالي النفقات العامة.

T: يمثل إجمالي الإيرادات العامة.

ومن هنا وحسب مقاربة الصندوق يجب وضع حد للعجز المالي للحكومة من خلال وضع حدود قصوى على الاقتراض الخارجي وعلى الائتمان المحلي المقدمان للحكومة مع العمل على زيادة الإيرادات العامة وتخفيض النفقات العامة.

في الواقع هذه الإجراءات لها آثار قد تكون وخيمة على الاقتصاد الوطني كتخفيض معدل النمو وارتفاع معدلات التضخم والعجز في ميزان المدفوعات ولذلك نرى أنه كان ينبغي التركيز على استعمالات القروض سواء الداخلية أو الخارجية، عوض التركيز فقط على وضع سقوف لذلك، فإذا كانت هذه القروض تموّل مشاريع إنتاجية وتساهم في زيادة الإنتاج الوطني، وتخلق فرصا للعمل، فلا بأس من التوسع في القرض، أما المرفوض اقتصاديا هو الإصدار النقدي لفترة طويلة كتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، وما يترتب عنها من مشكلات اقتصادية كإرتفاع معدلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التضخم وتدهور قيمة النقود، كما يمكن للحكومة الاقتراض عن طريق إصدار السندات وبيعها للجمهور الشيء الذي يعمل على سحب الفائض من الكتلة النقدية في التداول، ومنه خفض معدل التضخم، ولعل وجود سوق مالي نشط يساعد كثيرا على ذلك.

المطلب الثاني: تدابير السياسات الأرثوذكسية Politiques Orthodoxes.

إن برنامج التصحيح الاقتصادي حسب صندوق النقد الدولي شرط أساسي لتطور التنمية في البلدان التي تشكوا من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها، وعدم قدرتها على خدمة ديونها، ولجوء الكثير منها إلى طلب إعادة الجدولة.

وما دامت برامج التصحيح تسعى تقريبا كلها كمرحلة أولى إلى تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وتحريره، فان محتواها لا يتغير كثيرا من منطقة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى، رغم الدراسة حالة بحالة التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية.

إن كل برنامج للتصحيح أو للإصلاح الاقتصادي يحتوي على تدابير للاستقرار تهدف إلى تكييف الطلب الكلي (الخاص والعمومي) مع الموارد المتاحة واستعادة التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية باستعمال وسائل تأثير متعددة.

"ورغم أن إجراءات الاستقرار هذه تحتوي على عناصر مهمة في تسيير الاقتصاد على المستوى الكلي، إلا أنها في أغلب الحالات تكمل بإجراءات أخرى ذات طابع هيكلي، تهدف إلى زيادة العرض وتأطير القرض، وتشجيع الإنتاج الموجه للتصدير وزيادة معدلات الاستثمار...". (1)

وسنعرض هنا مختلف وسائل التصحيح المعتمدة في إطار السياسات الأرثوذكسية المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية سواء تلك المتعلقة بسياسة الاستقرار أو تلك التي تعود إلى سياسات التصحيح الهيكلي.

---

(1) Heller, Peter, "les programmes d'ajustement appuyés par le fonds et les pauvres." Finances et développement, Décembre 98, Vol 25, N° 04, p (2-5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية تمثل عنصرا جوهريا في أي سياسة نقدية حذرة تهدف للوصول إلى توزيع فعال للقرض، وانطلاقا من صعوبة تحقيق توازن كاف بين حاجيات الدولة من الاقتراض البنكي الصافي وحاجيات باقي الاقتصاد، فإن كثيرا من البلدان النامية تقوم بتقليص منح القرض للقطاع الخاص واستخدام تلك الموارد في تمويل العجز الموازني المتزايد، لكن صندوق النقد الدولي يرفض هذه السياسة ويدعو إلى وضع حدود ليس فقط للاقتراض الداخلي الإجمالي، ولكن كذلك بالنسبة للقرض البنكي للدولة، ويكون توزيع أي توسع في القرض بين القطاعين العام والخاص بناء على الاستعمال الفعال لها.

ومن جهة أخرى يعتبر تحديد أسعار الفائدة وتوزيع القروض بشكل إداري إجراءات تعاكس التعبئة المثلى للادخار المحلي وتوجيهه نحو الأنشطة الأكثر مردودية "فلضمان عائد مناسب للودائع (معدل فائدة دائن) وللقروض (معدل فائدة مدين) يجب أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية موجبة، بل تنافسية في اقتصاد مفتوح".(1)

فالرقابة المباشرة للقروض ولأسعار الفائدة أثبتت فشلها عمليا وأدت إلى سوء تخصيص للموارد وعدم فعاليتها، ومن ثم يرى الصندوق ضرورة العمل بالوسائل المبنية على قواعد السوق لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي.

حقيقة أن رفع أسعار الفائدة على الإيداعات الادخارية يحفز الأعوان الاقتصاديين على فعل الادخار، وهو ما يقلل فجوة الموارد (الاستثمار-الادخار)، لكن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض له آثار عكسية من حيث زيادة تكلفة المنتجين وإضعاف قدرتهم على التسديد، وتردد الأعوان الاقتصاديين في الاختيار بين قرار الاستثمار أو الادخار، زيادة على تأثير ذلك على استقرار ميزان المدفوعات وأسعار الصرف، ومن هنا لابد من العمل على استقرار سعر الفائدة الدائنة والمدينة عن مستواها الحقيقي في الأجل المتوسط.

---

(1) Beniassed. M. H, "l'ajustement structurel- objectifs et expériences", Algérie : Alim, édition, 1994, p.47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- سياسة سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف عنصرا أساسيا في برامج الإصلاح الاقتصادي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية، نظرا لآثاره المتعدية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعد آلية فعالة في تخصيص الموارد من حيث تأثيره على الأسعار المحلية وآثاره على أسعار الواردات والصادرات، الإنتاج والاستثمار، ولذلك يحرص الصندوق على ضرورة تنفيذ سياسة سعر صرف فعالة، من خلال تخفيض قيمة العملة حتى تصل إلى سعرها الحقيقي، من خلال تفاعلات قوى السوق (سعر صرف موحد) لأن سعر الصرف غير الحقيقي (مبالغ في تقديره) يحد من قدرة الدول على المنافسة في الأسواق الخارجية، ويؤدي إلى بروز أسواق العملة غير الرسمية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

كما أن التخفيض يشجع الصادرات ويعمل على إحلال الواردات على النحو الذي يدفع بالعجز في ميزان المدفوعات إلى الاختفاء تدريجيا، خاصة إذا كان الطلب العالمي مرنا بما فيه الكفاية.

لكن من ناحية أخرى للتخفيض آثار قد تكون قاسية في بعض الأحيان، من حيث زيادة تكلفة الاستيراد، خاصة وأن معظم البلدان النامية ترتبط صناعتها بمدخلات الإنتاج المستوردة، ناهيك عن استيراد الحاجيات الاستهلاكية، وهو ما يترجم في الواقع بتحمل المؤسسات المنتجة لتكاليف إضافية يكون أثرها واضحا على الأجور وعلى الاستهلاك بالقيم الحقيقية.

لكن الصندوق يؤكد أن آثار التخفيض على الأجل المتوسط تكون مفيدة من خلال[1]:

- زيادة إيرادات الصادرات بالعملة الصعبة.
- ارتفاع أسعار الإنتاج الزراعي، ومنه تشجيع الإنتاج الموجه للتصدير.
- إحلال الواردات، خاصة المنتجات الغذائية والمواد الأولية الصناعية.
- استرجاع الثقة في العملة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار.

---

(1) بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 203.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحسين آفاق النمو الاقتصادي وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

فيما يرفض صندوق النقد الدولي تلك الإجراءات الميزانية التي تعتمدها الدول عوض التخفيض، كرخص الاستيراد وإعانات التصدير لأنّها إجراءات انتقائية قليلة الفعالية في الأجل الطويل وتشكل عبئا ماليا على ميزانية الدولة.

3- السياسة الميزانية:

باعتبار أن معظم الدول النامية تشكو من عجز في موازناتها العامة فان برامج الإصلاح تهدف إلى تقليص هذا العجز من خلال وضع سقف لاقتراض الدولة من النظام البنكي وضغط النفقات العامة، ممّا يسمح بتقليص الامتصاص المحلي وتخفيف معدل التضخم ومن ثم تصحيح الحسابات الخارجية.

وبالتالي من الضروري حسب وجهة نظر الصندوق " من وقف التوظيف في الوظيف العمومي وتجميد الأجور والمرتبات وتخفيض الإعانات الممنوحة للاستهلاك والتحويلات للمؤسسات العمومية " [1].

وفي الواقع العملي إذا كان من السهل خفض بعض النفقات كنفقات الإدارة إعانات الاستهلاك والإنتاج، فإنه من الصعب جدا خفض نفقات الصحة والتعليم ونفقات الصيانة والتجديد التكنولوجي ومساعدة الفقراء ومعدومي الدخل في المجتمع.

و من هنا تجد السلطات العمومية نفسها أمام وضع حرج سياسيا و اجتماعيا من خلال إضراب النقابات العمالية والعصيان المدني، والتظاهر في الشوارع، ولكن مع ذلك يجب الإبقاء على تغطية بعض النفقات، كنفقات الخدمات العمومية والاستثمار المنتج والعمل على تحرير مصادر مالية إضافية، من خلال تبني سياسة ضريبية فعالة، التي يجب أن تركز على:

- تقليص الإعفاءات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي المرتكز على قواعد بسيطة ومعدلات منخفضة بغرض زيادة التحصيل.
- تخفيض الحقوق الجمركية وتبسيطها لتسهيل المبادلات التجارية.

(1) Jacques de La rosière, Op.cit, p.181.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- توسيع الوعاء الضريبي ليشمل ضرائب أخرى ذات معدلات بسيطة كالرسم على القيمة المضافة.

- محاربة التهرب الضريبي الذي يمارسه أصحاب المهن الحرة، أرباب العمل وغير الأجراء عموما.

- إصلاح الإدارة الضريبية من خلال تحسين التكوين وتوفير شروط العمل الملائمة، وتدعيم نظام العقوبات الضريبية وإجراءات الطعن، أي لابد من إصلاح النظام الضريبي للوصول إلى تخصيص أمثل للموارد وتحقيق التوزيع العادل للعبء الضريبي على الممولين، ومنه زيادة الإيرادات العامة.

4- معالجة التشوهات السعرية وتشجيع المنافسة:

إن إختلالات الأسعار هي في الحقيقة مشكلة الدول التي ينتشر فيها القطاع العام بشكل عريض وتهيمن فيها الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وملكية عوامل الإنتاج في إطار مناخ تنعدم فيه شروط المنافسة الحرة، وتحل محلها آليات إدارية تضيّق من حرية السوق.

وعلى هذا الأساس فسياسة الأسعار التي يريدها الصندوق هو الوصول إلى مستوى قريب من أسعار السوق الدولية، أي الوصول إلى حقيقة الأسعار والتكاليف وتعتبر أسعار السوق مؤشر هام في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج عموما، " أي أن هذه الأسعار تمثل في لغة الاقتصاد تكلفة الفرصة البديلة لكل عمليات إنتاج السلع الموجهة للتجارة ".[1]

ومن بين هذه الأسعار - بغض النظر عن سعر الصرف الذي هو سعر العملة وسعر الفائدة الذي هو سعر القرض والذين يجب أن يتحددا على أساس قوى السوق - أسعار مواد الطاقة وأسعار المواد الواسعة الاستهلاك، والبحث عن حقيقة الأسعار يعني جملة أمور:

- التخفيض تم الإلغاء التدريجي للدعم الممنوح لأسعار السلع والخدمات الواسعة الاستهلاك بهدف تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة، باعتبار أن إعانات الاستهلاك

(1) Jacques de La rosière, Op.cit, p.232.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى إعانات الاستغلال المدفوعة للمؤسسات العمومية تشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.

– إلغاء الدعم وترك الأسعار تتحدد على أساس تفاعل قوى السوق يرشد الاستهلاك ويقلل من تبذير الموارد ويشجع على الإنتاج والاستثمار، وخاصة الإنتاج الزراعي ويؤدي إلى تحسين الدخول الريفية واقتصاد الطاقة وبدائلها المختلفة.

– إلغاء الدعم المباشر والغير المباشر لأسعار مختلف السلع والخدمات، يجعل المؤسسات المنتجة (زراعية، صناعية) في وضع تضطر فيه للقيام بدراسات دقيقة وتحليل التكاليف للتحكم فيها وتحقيق هامش ربح يمكنها من البقاء قي السوق ومواجهة المنافسة.

ومن هنا فإن عملية تحرير الأسعار ومعالجة التشوهات الملحقة بها، يجب أن ترافقها سياسات تحد من احتكار الدولة للتسيير والملكية وتشجيع الأسواق التنافسية وحرية انتقال عوامل الإنتاج (خاصة الرأسمال) بين القطاعات، ولذلك لابد من بعض الإجراءات العملية لتحرير بقية الأسواق ودفعها نحو اقتصاد المنافسة ومنها:

– إلغاء كل النصوص التشريعية والقانونية التي تكرس الاحتكار العمومي.

– تشجيع الاستثمار الخاص، خاصة الوطني وتحفيزه وإزالة كل أشكال الحواجز المعيقة له ومعاملة القطاع الخاص والعام على حد سواء بخصوص الحصول على الموارد.

– منح المؤسسات العمومية لا مركزية في اتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار وإخضاعها إلى قانون السوق وهدفها تعظيم الربح.

– دعوة رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار وإزالة كل أشكال الموانع القانونية والتشريعية المعرقلة لذلك وتحفيزهم بمختلف التسهيلات.

وهكذا بفضل تنشيط آليات السوق والمنافسة، تبقى المؤسسات التي تحقق أرباح في السوق، وتختفي تلك التي تفقد مبررات وجودها من خلال الحل والتصفية والإفلاس سواء كانت عمومية أو خاصة أو مختلطة.

ونشير هنا إلى أن تحرير الأسعار رغم أنها تؤدي إلى تحسين التوازنات المالية الداخلية والخارجية إلاّ أنها مكلفة اجتماعيا، وتؤدي إلى تراجع رفاهية الفرد والمجتمع،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما قد تؤثر على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، وهو ما يجب أن تنتبه إليه السلطات العمومية من خلال جلسات الحوار والتهدئة وتفعيل شبكة الحماية الاجتماعية للطبقات المحرومة.

5- تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي:

تتضمن شروط صندوق النقد الدولي أيضا بندا مهما هو ضرورة تحرير التجارة وإلغاء الحماية للصناعة الوطنية، والمقصود بتحرير المبادلات هنا هو ذلك التغيير الذي يعيد نظام التجارة لدولة ما أكثر حيادية، " أي أن نظام المبادلات يكون حياديا بشكل تام إذا كان يشتغل خارج تدخل السلطات العمومية ".[1]

ففي نظام مبادلات حر نسبيا، يكون من الممكن أمام البلد تنويع وزيادة موارد الدخل فيه، وبالتالي حماية اقتصاده من الصدمات الخارجية، أكثر ممّا هو الحال في اقتصاد موجه، زد على ذلك أن تحرير التجارة الخارجية تساهم في نمو كل الدول بينما تقييد المبادلات ومراقبتها تفسح المجال لممارسات تمييزية وتخفض من الدخل الإجمالي.

إن التبرير الذي يقف وراء هذه الدعوة إلى تحرير التجارة الخارجية هو " أن عملية التحرير وإلغاء القيود الجبائية يحقق عددا من المزايا للبلد النامي، ومن هذه المزايا تحسين كفاءة المؤسسات الإنتاجية وزيادة ربحيتها، الأمر الذي تنتفي معه الحاجة إلى دعم هذه المؤسسات "،[2] بالإضافة إلى تنمية قطاع الصادرات ودعم المبيعات للخارج بفضل أنظمة قروض خاصة ونظام تأمين موافق، كما تقتضي سياسة تحرير المبادلات تخفيض التقييدات الكمية وعقلنة نظام التعريفة الجمركية، وتبسيط إجراءات الدفع الخارجي.

إن عملية تحرير الميزان التجاري تقتضي كذلك تحرير الواردات حتى يتمكن الأعوان الاقتصاديون من تموين أنفسهم بالسلع الوسيطة والتجهيزات الضرورية

---

(1) Michachy et autre, "organiser la libéralisation des échanges", Finances et développement, Vol 26, N°1, Mars 1989, p 2-5.

(2) مصطفى مهدي حسين، "مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية عرض وتحليل وتقويم"، مجلة آفاق اقتصادية يصدرها اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات العربية المتحدة، العدد 69، 1997، ص 120.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للاشتغال الفعال للجهاز الإنتاجي، ممّا يسهم في زيادة العرض وتقليص عجز الميزان التجاري.

إن تحرير المبادلات تقتضي كذلك تحرير ميزان رأس المال مما يعني ضمنيا تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وذلك برسم سياسات أكثر مرونة وفاعلية في التكامل معه ومراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية، كمراجعة قانون الاستثمار، وتبسيط إجراءات دراسة الملفات ومنح العقار الصناعي، وتوفير المعلومات وغيرها من التحريضات الملائمة والشفافة وتسهيل امتلاكهم لحصص في رأس مال المؤسسات العمومية المعروضة للخوصصة.

من جهة أخرى نسجل أن لهذا الانتقال من نظام حمائي إلى نظام حر للتبادل، لا يتم دون تكاليف قد تكون مرتفعة على الأقل في الأجل القصير والمتوسط، خاصة أمام منافسة الشركات المتعددة الجنسيات التي تنتج بأحجام كبيرة، ومنه يتوقع انخفاض الإنتاج الوطني وانخفاض معدل النمو وزيادة البطالة على الأقل في الأجل القصير لكن صندوق النقد الدولي يراهن على أن هذا التراجع سيكون ظرفيا فقط، وستختفي هذه الآثار في الأجلين المتوسط الطويل.

6- تقليص دور القطاع العام وإصلاحه وفسح المجال للقطاع الخاص:

يرى خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن المدخل الضروري لدعم وتعزيز الاقتصاد الوطني، وبخاصة ذلك الذي يعاني من اختلالات كبيرة، هو تقليص الأهمية النسبية للقطاع العام وتعزيز القطاع الخاص، إذ يلح الصندوق على الدول بأن تتخلى عن التزاماتها تجاه المؤسسات العمومية، سواء بتصفية العاجز منها، أو بيعها للقطاع الخاص أو مساهمة الرأسمال الأجنبي فيها، أو بأي صيغة من الصيغ التي تسمح بتحسين فعاليتها وعودتها إلى وظيفتها الأساسية وهي خلق الثروة، فالعجز المالي الذي تعرفه مؤسسات قطاع العام يجد تفسيره في سياسة الأسعار الإدارية المفروضة على المؤسسة، طرق اختيار الاستثمارات، نظام القرارات فيها وأهدافها المتعددة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعارضة مع تعظيم الربح: من اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، وهو ما أفقد المؤسسة صفتها التجارية.[1]

والمعروف في نمط اقتصاد الأوامر عادة ما تلجأ الحكومات وبهدف تحسين فعالية ومردودية هذه المؤسسات، إلى تغطية تكاليفها عن طريق إعانات الاستغلال أو إعانات متضمنة في أسعار فائدة تفضيلية، أو مبيعات مضمونة بسعر ثابت للدولة تخفيض الضرائب، تزويدها بأموال خاصة عمومية أو بأسعار صرف تفضيلية.

مقاربة صندوق النقد الدولي تعاكس تماما هذه الإجراءات، إذ يقترح إخضاع هذه المؤسسات إلى ضغوطات السوق كأحسن طريقة لتطوير فعاليتها، وتعد الخوصصة هنا أحسن وسيلة لتطبيق نظام السوق وتحسين تخصيص الموارد وتفعيلها.

تركز مقاربة صندوق النقد الدولي بخصوص إصلاح مؤسسات القطاع العام على نقطتين أساسيتين:

- المؤسسات التي تبقى مملوكة للدولة لاعتبارات إستراتيجية أو تلك التي تنتج في مجالات لا يرغب القطاع الخاص للاستثمار فيها، يجب أن تشتغل وفق قواعد السوق، وأن يتم تحسين الأداء المالي فيها عن طريق تحسين الإدارة الداخلية لتلك المؤسسات ورفع الأسعار لتعكس أسعار التكلفة، وتحسن الفعالية والمنافسة بين المؤسسات، وتصفية تلك المؤسسات العاجزة وعديمة الكفاءة التي كثيرا ما تستنزف موارد الميزانية العامة.
- التخلي عن ملكية العديد من مؤسسات القطاع العام وتمليكها للقطاع الخاص وتعتبر هذه الأداة من أصعب الأدوات، ذلك أن بيع وحدات القطاع العام ليست عملية بسيطة سواء من حيث إقناع العمال وشرائح المجتمع التي تستفيد من هذه المؤسسات المدعومة، أو من حيث تقييم أصولها وتحديد سعر مناسب وسليم لها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على مشترين نتيجة ضخامة القيمة الرأسمالية أو الخوف من السيطرة الأجنبية وظهور قوى احتكارية في المجتمع[2].

---

[1] Michachy et autre, Op.cit, p 7.

[2] محمد ناظم حنفي، "الإصلاح والاقتصاد وتحديات التنمية"، كلية التجارة، طنطا، 1992، ص 206.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولهذا يجب أن تكون عملية بيع وحدات القطاع العام ذات ضوابط ومعايير دقيقة لتجنب هذه المخاطر التي إن ظهرت تتطلب التدخل الحكومي من جديد ممّا قد يعرقل مسار الإصلاح.

إن الخوصصة تعني: إدخال تقنيات تسيير يشرف عليها القطاع الخاص في المؤسسات العمومية التي تبقى مملوكة للدولة وإما تحويل الملكية كليا أو جزئيا من الدولة إلى مختلف الأعوان الاقتصاديين الآخرين محليين أو أجانب، ويمكن اشتقاق الكثير من الصيغ حسب أهداف وظروف كل بلد منها:

- الخوصصة عن طريق عقود التسيير أو ما يسمى بتأجير مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- المساهمة العمالية، حيث تباع أسهم المؤسسة إلى العمال بفضل قروض بنكية تمنح لهم أو فتح رأسمال للاكتتاب العام للجمهور لتعزيز الرأسمالية الشعبية وتقاسم ثمار الإصلاحات الاقتصادية.
- التنازل المباشر عن الأسهم لصالح مؤسسات أجنبية معينة في حدود نسب معينة وذلك للاستفادة من التمويل والتكنولوجيا والخبرة، زيادة على فتح الأسواق الخارجية.
- مبادلة الأسهم لمؤسسات عمومية معروضة للخوصصة مقابل تسديد جزء من المديونية الخارجية.
- بيع الأصول، أي عناصر الذمة المالية للمؤسسة بقرار قضائي وغيرها من الصيغ الممكنة التي يجب أن يبقى هدفها هو البحث عن الفعالية وتدنية التكلفة التي تتحملها الخزينة العامة للدولة.

7- الحماية الاجتماعية أثناء عملية الإصلاح:

يقصد بالتكاليف الاجتماعية الآثار السلبية التي يتحملها المجتمع عند تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي (خاصة)، وهذه الآثار لم تكن محل اهتمام كبير في الماضي من قبل صندوق النقد الدولي وحتى الدول النامية، باعتبارها نتيجة منطقية للإصلاح، يقول كامدوسيوس المدير السابق لصندوق النقد الدولي " التصحيح الهيكلي ترافقه إجراءات غالبا ما تكون عقابية، وهي ضرورية لانفتاح الاقتصاد وتحريره من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقابة " [1] كما ينظر لهذه التكاليف على أساس أنه مهما بلغ مستواها فهي تبقى أقل من تلك في حالة غياب التصحيح، ويمكن أن تتخذ هذه الآثار ثلاثة أشكال:

- أثر سلبي على الناتج المحلي، حيث يتحمل المجتمع تكلفة اجتماعية في صورة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي، وهو ما يؤدي إلى زيادة البطالة، خاصة في مرحلة الاستقرار ذات الطبيعة الانكماشية.
- أثر سلبي على مستوى المعيشة لقاعدة عريضة من السكان بسبب زيادة الضغوط التضخمية على الأسعار وانخفاض قيمة العملة.
- عجز ميزان المدفوعات ممّا يؤدي إلى النقص في العملة الصعبة ومنه ضغوط الأسعار المحلية نتيجة ارتفاع أسعار الواردات.

إن فاعلية برنامج الإصلاح الاقتصادي تمكن في مدى قدرته على تدنية هذه التكاليف، وتوزيع عبئها على كافة شرائح المجتمع، فالتوزيع غير العادل لها يهدد استقرار المجتمع ومنه تتعثر الإصلاحات، والتجارب العملية بينت أن عبئها يقع على عاتق الأغلبية الفقيرة في المجتمع.

ونتيجة الاعتراف المتنامي للمؤسسات المالية الدولية بالآثار المعاكسة وخطورتها على استمرار الإصلاحات، خاصة على الأجل القصير والمتوسط، اشتملت برامج الإصلاح على تدابير معينة لحماية قطاعات عريضة من السكان منها: نظم شبكات الأمان، التحويلات النقدية المباشرة، توجيه دعم غذائي للفئات المستحقة إنشاء صناديق خاصة بمساعدة من الدائنين لتمويل مشاريع تخفف من هذه الآثار المعاكسة للإصلاحات، مثل الصندوق الاجتماعي في مصر، صندوق التوظيف والتنمية في الأردن، صندوق البطالة في الجزائر...

ولمواجهة أثار إصلاح القطاع العام والخوصصة، نصت برامج الإصلاح على جملة تدابير منها: إعادة الإدماج، إعادة التكوين، مكافئات ترك الخدمة، كما يتدخل البنك العالمي في هذا الإطار بتقديم نصائح وتمويل مشاريع لتقليل الآثار السلبية

---

(1) Benissad. M. H, Op.cit, p 53.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإصلاحات حيث تحصلت بولونيا على قرض 100 مليون دولار لدعم برنامج خاص بتقليل الآثار السلبية الناجمة عن التسريح الكبير للعمال.[1]

---

(1) La Banque Mondiale, Rapport, 1992, p.147.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: السياسات غير الأرثوذكسية (politiques hétérodoxes).

ينطلق أنصار السياسات غير الأرثوذكسية من معارضتهم للسياسات الأرثوذكسية التي يتبناها صندوق النقد الدولي من خلال النقاشات التي دارت في أمريكا اللاتينية، وفي إطار لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية منذ سنوات الخمسينات حول تحديد طبيعة التضخم، خاصة وأنّ التضخم الذي ظهر في بعض دول أمريكا اللاتينية كان من ثلاثة أرقام، ولهذا رأوا أنه من غير المنطقي مكافحته بنفس الأساليب والسياسات التي يتم بموجبها مواجهة تضخم من رقمين.[1]

المطلب الأوّل: الخلفية النظرية للسياسات غير الأرثوذكسية.

يرتكز أنصار هذا الطرح على فكرة أن " للتضخم قصوره الذاتي، وأنّه لو ترك لحاله فإنه سوف يستمر بالمعدلات الراهنة إلى ما لا نهاية، ونظرا لأن التضخم يمكن أن يتغذى ذاتيا على نطاق واسع فان أنصار ما يسمى بالعلاج غير الأرثوذكسي (hétérodoxe) للتضخم يجادلون بأن الرقابة على الأسعار وعلى الأجور بصورة مؤقتة تعتبر ذات أهمية كبرى، ولو أن ذلك يشوه الأسعار النسبية إلاّ أنّه يحد من القصور الذاتي للتضخم، بما يساعد الاقتصاد في أن ينتقل دون ألم نسبيا من تضخم عال إلى تضخم متدني ".[2]

وعلى النقيض فإن أنصار العلاج الأرثوذكسي (orthodoxe) والذي يؤيده صندوق النقد الدولي والممثل في التضييق المالي والنقدي، سيكون له تكلفة تتمثل في الناتج الضائع ومعدل البطالة الأعلى، ومع ذلك فان أنصار العلاج الأرثوذكسي لا يسمحون للحكومات بأن تتجاهل الإصلاح المالي، فأوجه الرقابة على الأسعار بمفردها لا تكبت التضخم بل لابد أن يصاحبها خفض النفقات العامة للدولة.

---

(1) قدي عبد المجيد، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية "، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 249.

(2) عشماوي علي عشماوي، "برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 415، ص 251.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أنصار العلاج الأرثوذكسي يعتمدون على أفكار المدرسة الهيكلية التي تقدم تفسيرا مغايرا لأفكار المدرسة النقدية بخصوص تشخيص وعلاج الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية.

فإختلال التوازنات الداخلية (التضخم) والتوازنات الخارجية (اختلال ميزان المدفوعات) غير ناجمة عن وجود فائض في الطلب أو زيادة المعروض النقدي وبالتالي فإن سياسات جانب الطلب لن يكون لها أثرا ايجابيا بل ستؤثر على زيادة العرض من خلال تأثيرها السلبي على الإنتاج والاستثمار وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في التكاليف الاجتماعية، ومن هنا ينادون بالتدخل النشط للدولة لإزالة هذه الاختلالات.

ويميّز رمزي زكي بين المعنى الذي يحمله مصطلح الاستقرار الاقتصادي بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة، وبين المعنى الذي يحمله هذا المصطلح في حالة البلدان المتخلفة.

ينصرف مصطلح الاستقرار الاقتصادي في عرف كثير من الاقتصاديين بالدول الرأسمالية إلى تحقيق ثلاث أمور هامة وهي: التشغيل الكامل، استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وهذه الأمور أصبحت تعرف باسم " مثلث أهداف السياسية الاقتصادية ذو الزوايا الذهبية ".[1]

ويشير رمزي زكي إلى أنّ المعني الذي يحمله الاستقرار الاقتصادي في حالة البلدان النامية لابد وأن يختلف عنه في حالة الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة وهذا الاختلاف يفرضه طبيعة الاختلاف الجذري بينهما من حيث حالة التقدم وحالة التخلف، ويمكن رصد هذه الاختلافات في معني الاستقرار الاقتصادي كما يلي:

- من العبث القول أن سياسة الاستقرار الاقتصادي بالبلدان النامية تستهدف الحفاظ على استمرار التشغيل الكامل، لأنها لم تصل أبدا إلى هذا المستوى، فكيف يكون الحفاظ عليه، بل الأصح أن يعني الاستقرار الاقتصادي ضرورة بناء التنمية واستمرارها، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحافظة عليها باستمرار.

---

(1) رمزي زكي، "تقييم الأداء برنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع ص.ن.د (77-81) حصاد التجربة واحتمالات المستقبل"، المؤتمر العالمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1982، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص 323.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– إذا كانت سياسات الاستقرار بالبلدان الرأسمالية تهدف إلى علاج مشكلة البطالة الدورية التي تعرفها هذه الدول في حالة الكساد، وما يتطلب ذلك من زيادة الإنفاق العام على الأشغال العامة، فالأمر ليس كذلك بالبلدان النامية، لأنها تعرف بطالة هيكلية الملازمة لمشكلة التخلف، والتي تتمثل في مختلف ألوان البطالة، المقنعة والسافرة والموسمية، الناتجة عن الاختلاف بين معدل نمو السكان والقوة العاملة من جهة ومعدل خلق فرص التوظيف من جهة أخرى، وعلاج ذلك لا يكون بزيادة الإنفاق العام على الأشغال العامة، وإنما بخلق فرص عمل من خلال زيادة معدل الاستثمار وتغيير هيكل الإنتاج الوطني واختيار التكنولوجيا الملائمة.

– إذا كانت سياسات الاستقرار الاقتصادي بالبلدان الرأسمالية الصناعية تهدف إلى تجنب الموجات التضخمية وحالات الانكماش التي تعرفها هذه الدول خلال مراحل الدورة الاقتصادية، والتي تعود إلى سيطرة الاحتكارات وإلى الأخطاء في تصميم السياسات النقدية والمالية، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للدول النامية، فموجات التضخم فيها ترجع أساسا إلى اختلالات هيكلية (للتضخم قصوره الذاتي) ترتبط بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف، وليست الجوانب المالية والنقدية للتضخم إلا انعكاسا لهذه الاختلالات، زيادة على ذلك أن اعتماد الدول النامية على العالم الخارجي من خلال استيراد سلع الاستهلاك والسلع الوسيطة والاستثمارية يجعلها معرضة للوقوع في فخ التضخم المستورد، ضف إلى ذلك أن عملية التنمية خاصة في مراحلها الأولى تولد بعض الضغوط التضخمية لا يمكن تجنبها إلا بوقف عملية التنمية ذاتها، وذلك أمر غير مقبول، وبالتالي يتطلب مراقبتها والتخفيف منها باستمرار.

– أن اختلال موازين المدفوعات في الدول الصناعية الكبرى لا يعكس اختلالا هيكليا، أي اختلالا في طبيعة بنيان الإنتاج الوطني، وإنما يعكس الصراع والمنافسة القائمة بين التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى في السوق العالمي، أما في الدول النامية فان اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال هيكلي يعكس الاختلال بين هيكل الإنتاج الوطني والطلب الكلي بين قوى الاستهلاك وقوى الادخار، بين حجم الاستثمار وبين مصادر التمويل المحلية، وقد يكون مبررا في المراحل الأولى من التنمية، إلا أنه يجب معالجته وإلاّ تراجعت عملية التنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– إذا كانت قضية توزيع الدخل لا تطرح أصلا ضمن مفهوم الاستقرار الاقتصادي بالبلدان الصناعية، ويترك حلها لقانون السوق وموازين القوى بين العمال وأرباب العمل، وما يحمل ذلك من علاقات صراع منظمة (نقابات العمال، نظام الأجور التعاقدية، إعانات البطالة...)، فإنه لا يمكن إسقاط ذلك من مفهوم الاستقرار الاقتصادي بالبلدان النامية، لأنّ إهمال مسألة توزيع الدخل يؤدي مع مرور الوقت إلى مناقضة الاستقرار الاقتصادي.

فإذا كانت سياسة توزيع الدخول في المجتمع تعاكس مصالح ذوي الدخول الثابتة (الأجراء والموظفون) وهم الأغلبية وفي صالح أصحاب عوائد حقوق التملك وهم الأقلية، فإن البلد سيتعرض لاضطرابات اجتماعية وسياسية وفقدان السلم الاجتماعي والمناخ الاستثماري الملائم.

المطلب الثاني: تدابير وإجراءات السياسات غير الأرثوذكسية.

يمكننا استخلاص مختلف التدابير والإجراءات التي اتبعتها بعض من دول أمريكا اللاتينية بخصوص تبنيها لسياسات غير أرثوذكسية، ومنها تجربة الأرجنتين والبرازيل والبيرو، ومن خلال خطة أوسترال في الأرجنتين في سنة 1985 وخطة كروزادو في البرازيل سنة 1986، وتجربة البيرو بين (1986–1988) والتي تعتبر معاكسة لوصفة المنظمات المالية الدولية.

1– خطة أوسترال الأرجنتينية (plan Austral):

نشير إلى أنّ وضعية الاقتصاد الأرجنتيني قبل اعتماد هذه الخطة تلخصه المطيات التالية:[1]

– كان معدل التضخم الشهري المتوسط لعام 1984، 18 % أي 688 % في السنة.

– اختلال خارجي حاد، وصل حجم المديونية إلى 50 مليار دولار أي ما يعادل 85 % من الناتج الكلي الخام.

– حدّة عجز الموازنة الناجم عن المديونية العمومية للمؤسسة العسكرية.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 302.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستهدفت الخطة التدابير التالية:

- تجميد الأجور والأسعار.
- خلق وحدة نقدية جديدة تسمى الأوسترال تحدد قيمتها بالنسبة للدولار، وافتراض بقاء قيمة الوحدة النقدية الجديدة ثابتة.

- تخفيض عجز الموازنة العامة بشكل جوهري من 10 % من الناتج الكلي الخام إلى 4 %، ومن لجوء الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لتمويل الإنفاق العام. وقد استخدم لتخفيض الإنفاق العام تخفيض قوي للأجور الحقيقية للعمال وخفض الاستثمار الحكومي، وخوصصة المؤسسات العامة.

أسفرت هذه الخطة على النتائج التالية:

- الفترة الموالية للانتهاء من الخطة:

- عرف معدل التضخم الشهري انخفاضا إذ وصل إلى 2 % في النصف الثاني من 1985 بعدما كان 25 % في ماي 1985. وأدّت المنافسة إلى استمرار الأسعار في الانخفاض.
- انخفاض العجز الموازني من 11 % من الناتج المحلي الخام في الثلث الثاني من 1985 إلى 1,9 % من نفس الفترة لسنة 1986.
- العودة إلى النمو في الربع الأخير من سنة 1985 بتحقيق معدّل نمو بـ 5,7 %.
- زيادة درجة تنقيد الاقتصاد monétisation فلقد ارتفعت النسبة M_1/PIB خلال عشرة أشهر من 3 % إلى 6,5 %.

- بعد مرور سنة من تطبيق الخطة:

- العودة إلى التضخم وإن كان بمدّلات أقل بدءا من أفريل 1986، إذ وصل إلى 8% شهريا. في نهاية سنة 1986. ممّا دف الحكومة إلى التحكم مجددا في الأجور، بعد أن سمحت بارتفاع في الأجور والأسعار بنسبة 3 % شهريا. ولم يعد ممكنا التحكم في التضخم رغم تغيير محافظ البنك المركزي، والارتفاع المذهل في أسعار الفائدة.

هناك تفسيرات عديدة لعودة التضخم أهمها:[1]

---

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 302-303.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم مساندة الخطة بإصلاح ضريبي.
- الإفراط في الإصدار النقدي والتخفيضات المستمرة للأوسترال للمحافظة على تنافسية الصادرات.
- عودة ضغط النقابة من مراقبتها للأجور.
- عودة رؤوس الأموال المحلية من الخارج نتيجة ثبات سر صرف الأوسترال وارتفاع أسعار الفائدة ممّا قاد إلى زيادة الطلب.[1]

2- خطة كروزادو البرازيلية:

أبرم البرازيل اتفاق مع صندوق النقد الدولي للفترة (81-84) لكن نتائجه لم تكن مشجعة، حيث لا زال التضخم مرتفعا، حيث بلغ 200 % في سنة 1984 ومعدلات نمو سالبة رغم تخفيض العملة بــ 30 % سنة 1983 بهدف تشجيع الصادرات ودفع عجلة النمو.

لجأت البرازيل إلى سياسات غير أرثوذكسية (non orthodoxe) والتي بدأ تنفيذها في فيفري 1985 من خلال:

- إنشاء وحدة نقدية جديدة (cruzado) مرتبطة بالدولار على غرار نموذج الخطة الأرجنتينية، بهدف إحداث تغيرات في النظام المالي وزرع ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني ولمحاربة التضخم.
- وضعت الحكومة مزيدا من أوجه الرقابة السعرية، وكانت الحكومة تحاول أن تقنع نفسها بأن عجز الميزانية لا يهم، لأن المشكل يتعلق بطبيعة القصور الذاتي للتضخم، وكان الخطأ الذي ارتكبته البرازيل هو أنها سمحت بزيادة كبيرة في الأجور في بداية الخطة قبل تجميدها، وأدّى هذا إلى زيادة الطلب وتمخض عن حالة تقليدية للتضخم المكبوت، مع نقص في السلع على نطاق واسع وازدهار السوق السوداء، كما ساهمت الرقابة الصارمة على الأسعار في زيادة العجز المالي للمؤسسات العمومية ومن ثم ضعف الاستثمار وتدني القدرات الإنتاجية.

---

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 303.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولو أن معدل التضخم قد انخفض من 260 % في الربع الأول من سنة 1986 إلى حوالي 62 % عن نفس الفترة لسنة 1987، لكنه عاد مرة أخرى حيث ارتفعت الأسعار بحوالي 468 % في ماي 1988[1].

3- البيرو وتجربة السياسات غير الأرثوذكسية (86-88):

رغم إبرام البيرو لبرنامجين للاستقرار الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سنتي 1989 و 1988، لكن التضخم استمر في الارتفاع، انخفاض الإنتاج بالقيم الحقيقية بـ 27 % و الاستثمار الداخلي الخام بـ 62 % وكان لأزمة المكسيك المالية سنة 1982 أثرا واضحا على اقتصاد البيرو، التي بعدما كانت تفي بالتزامات تسديد الديون في مواعيدها، أغلقت أمامها أسواق المال مع نهاية سنة 1982، وانخفضت الدخول الصافية لرؤوس الأموال العامة و الخاصة بـ 78 % ما بين (82-85) بالإضافة إلى ضعف الطلب العالمي على صادراتها بسبب الركود الاقتصادي[2].

بعد وصول حزب (APRA) [*] إلى السلطة سنة 1985 اعتمدت البيرو مقاربة غير أرثوذكسية نلخصها فيما يلي:

- اعتمدت نظرية الصدمة (la thérapie de choc) على مستوى الاستهلاك والاستثمار من خلال حقن الاقتصاد بمبالغ مالية هامة، فالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي لا يتحقق إلا بعد فترة ابتدائية من النمو (عكس السياسات الأرثوذكسية التي تهدف إلى الاستقرار أولا).
- رقابة على الأسعار مع تعميم الدعم بهدف حماية الفقراء وتشجيع النمو عن طريق زيادة الطلب.
- تقليص تسديد مدفوعات الدين الخارجية من طرف واحد بهدف تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي.

---

[1] عشماوي علي عشماوي، مرجع سابق، ص 252.

[2] Paul Glewwe et Gillette Hall, "Ajustement non orthodoxe et pauvreté au Pérou", finance et développement, décembre 92, Volume 29, N° 4, p 07.

[*] APRA: Alianza Popular Revolucionaria Americana.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- برامج للشغل والاستثمارات في قطاع التربية والصحة والهدف هو تحسين ظروف المعيشية للفقراء.

أما النتائج التي أسفرت عنها هذه المقاربة بعد تنفيذها فكانت كالآتي:

- أدت هذه الإجراءات في البداية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، ولكن سرعان ما برزت الضغوط التضخمية وعجوزات الميزانية في منتصف سنة 1987.

- استمرت هذه الخطة إلى سبتمبر 1982 وبعدها تم اعتماد نظرة جديدة بخصوص إصلاح الأسعار، من خلال تركها ترتفع وتجميد الأجور الحقيقية، لكن هذا أدّى إلى ارتفاع معدل التضخم من 158 % سنة 1985 إلى 1720 % سنة 1988 و 2776 % سنة 1989.

- انخفاض الإنتاج للفرد بـــ 25 % والأجر الأدنى الحقيقي بـــ 60 %.

- انغلاق الأسواق المالية الدولية (عموميون وخواص) أمام البيرو.

- الاضطرار إلى الإصدار النقدي لتمويل الاستهلاك والإستثمار، ومنه زيادة موجة التضخم وعدم المساواة وانتشار الفقر في هذه الفترة.

- انخفاض الاستهلاك بـــ 50 % ما بين (85-90).

وعموما تدهور كبير في معظم مؤشرات الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي مثلما يوضحها الجدول الموالي.

جدول (01)

تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي لاقتصاد البيرو.

المؤشرات	1980	1985	1990
الناتج الداخلي الخام للفرد	100	87	70
الأجر الأدنى المتوسط بالقيمة الحقيقية	100	54	21
الأسعار عند الاستهلاك	100	3474	40216.592
الصادرات (بالدولار)	100	76	83
صافي احتياطيات الصرف	100	89	- 13

المصدر:

Paul Glewwe et Gillette Hall, « ajustement non Finances et développement non orthodoxe au Pérou », Op.cit, P 11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومهما يكن من أمر و رغم ما عرفته هذه المحاولات الذاتية للإصلاح في إطار ما سمى السياسات غير الأرثوذكسية (non orthodoxes) من فشل إلاّ أنه تبقى مؤشرا على أن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست بالضرورة ذات وصفة واحدة هي تلك التي تقترحها المؤسسات المالية الدولية، كما أنه يمكن الاستفادة من أخطاء السياسات التي اعتمدت لتدعيم برامج الإصلاح الذاتي التي تحترم الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصـــة:

ممّا سبق قمنا بالتعرف على مختلف المدارس الاقتصادية ووجهت نظرهم فيما يخص الاستقرار الاقتصادي وأسباب عدم الاستقرار بالإضافة إلى متطلبات برامج هذه الإصلاحات الاقتصادية.

ثمّ قسمنا سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى قسمين:

⇦ السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي أو السياسات الأرثوذكسية.

⇦ والسياسات التي تبنتها بعض دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل والبيرو كمحاولة ذاتية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمسماة بالسياسات غير الأرثوذكسية.

أمّا الفصل الموالي فسنتطرق فيه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من أحد أهم أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادية التي تعمل على استقطابه، لما له من أثار إيجابية على التنمية في هذه البلدان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاستثمار

الأجنبي المباشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يشكّل أحد المتغيرات المؤثّرة في تطوّر البلدان ونموّها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيّف مع التطورات العالمية في ظلّ سيادة العولمة وزيادة التحوّل نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعدّدة الجنسيات على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدراً لرفع كفاءة رأس المال البشري والتغيّر التكنولوجي وامتصاص البطالة في الاقتصاديات النامية، وبالتالي أصبح محفّزاً للنمو الاقتصادي، هذا ما يفسّر التعديلات التي تقوم بها الدول من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الأجهزة المختلفة على المستوى السياسي والاقتصادي وكذلك الاجتماعي، لجعلها أكثر مرونة لتشجيع جذب هذه الاستثمارات لما لها من آثار على التنمية والتنمية المستدامة للبلدان المستقطبة له.

ومن خلال ما سبق سنقوم بدراسة الاستثمار الأجنبي في هذا الفصل حيث سنتطرّق في بداية الأمر إلى التفسيرات النظرية والتطوّر التاريخي له ثمّ ننتقل في المبحث الثاني إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي، أمّا في المبحث الثالث سنقوم بدراسة دوافع الاستثمار الأجنبي ومحدّداته وأهم الحوافز وفي الأخير سنتطرّق إلى أثر هذه الاستثمارات على أهمّ المتغيرات الاقتصادية

المبحث الأوّل: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتطوّر التاريخي لها.

تمثل قضية الإستثمار الأجنبي المباشر محوراً لاهتمام العديد من المدارس الإقتصادية منذ ظهورها، فقد حاول كل تيار اقتصادي تفسير هذه الظاهرة بما يراه مناسباً من وجهة نظرها في تحقيق الإستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة للدول المضيفة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

والجدل الدائر حول جدوى الإستثمار الأجنبي المباشر لم ينتهي بعد ويعود هذا التباين إلى أراء وأفكار كل مذهب اقتصادي، كما أنّ ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليست ظاهرة قديمة قدم الفكر الاقتصادي إذ أنّها ارتبطت بقيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، ثم نمت وتطوّرت حتى وصلت ذروتها في العصر الحالي.

ولا شكّ أنّ ذلك النشأة وهذا النمو والتطوّر مرّ بعدّة مراحل زمنية فتارة كان ينمو ويتطوّر بسرعة وتارة كان يتراجع، وهذا حسب الظروف الإقتصادية السائدة في العالم في كل مرحلة.

ولإلقاء الضوء على هذا الموضوع سنعتمد في بداية دراستنا هذه على التفسيرات النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر ثم نتطرق إلى التطوّر التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأوّل: التفسيرات النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر.

إنّ الاختلاف في النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر، دليل على الصعوبة التي وجهناها في تحديد مفهومه، ولذلك فإنّ العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار سنتطرّق إلى النظريات التالية حسب التسلسل الزمني لها.

1- النظرية الكلاسيكية:

لقد نشأت النظرية الكلاسيكية في واقع الأمر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بقصد الدعوة إلى حرية التجارة عندما تناقض تطوّر الأوضاع الإقتصادية في انجلترا مع السياسات الإقتصادية التي قامت في ذلك الوقت على أساس تعاليم مذهب التجاريين،(1) كما ينطلق المفكرون الكلاسيك من فرضية أن السوق كاملة والمنافسة تامة، ولا وجود لتدخل الدولة. كما أنّه لا وجود للحدود الجغرافية ضدّ رأس المال وعناصر الإنتاج.(2)

كما نجد أنّ الكلاسيك يفترضون الاستثمارات الأجنبية تحتوي على الكثير من المنافع، غير أنّ هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. كما أنّ الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أنّ

---

(1) محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ، ص 45.

(2) جيل برنان، الإستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد و علي زلعور، منشورات عويدات، لبنان، 1981، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفائز بنتيجتها الشركات متعدّدة الجنسيات وليس الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح من عملياتها إلى الدول الأم بدلا من إعادة استثمارها.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا توائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.
- إنّ ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدّي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك قد لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول المضيفة.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول من خلال تقديمها أجور مرتفعة للعاملين فيها، ممّا يخلق الطبقة الاجتماعية.
- إنّ وجود الشركات متعدّدة الجنسيات قد يؤثّر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة.
- خلق التبعية الإقتصادية لدول الأم لشركات متعددة الجنسيات.[2]

2- نظرية رأس المال:

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للإستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، إذ أنّ الأولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي، فنجد أنّ المنشأة لا تتوقف عن الإستثمار إلاّ عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحديّة وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميّز بمردودية قوية لرأس المال، وفي هذا المجال

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 367.

(2) نفس المرجع ، ص 367-368.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك العديد من الباحثين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع كما يمكن تقسيمهم إلى فئتين. حيث ترى الفئة الأولى أنّ جلّ القرارات المتعلقة بعملية الإستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدّل نمو السوق بمعنى أن تطوّر الإستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق وهذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدّل الربح.

أمّا الفئة الثانية، فترى أنّ هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب، حيث أنّ عملية الإحلال هذه ترتكز أساسا على ميكانيزمات التمويل ممّا يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب. كما ترى هذه الفئة كذلك أنّ قرارات الإستثمار الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بمعدّل الربح كأساس ومعدّل نمو السوق كما أشار إليه "برنان بونين" ‘‘Bernard Bonin’’ : "أنّ قرار الإستثمار يتعلق بمعدّل نمو السواق ومعدّل الربح". وقد وجهت إلى هذه النظرية عدّة انتقادات أهمّها كون الإستثمار المباشر لا تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم المردودية فقط، بل لديه أهداف أخرى لا يمكن التخلي عنها، وهي تبحث عن أسواق أخرى بهدف توسيع حصص المؤسسة وكذلك تعظيم المبيعات ... الخ.

3- النظرية السويدية:

نظرا للانتقادات الشديدة الموجهة لمختلف تفسيرات النظرية الكلاسيكية وعلى رأسها نظرية "ريكاردو" ولقيام التجارة الخارجية، والإستثمار الأجنبي المباشر على السواء، ظهرت هناك أبحاث وأفكار فيما يخص هذا الطرح فكان أبرزها أفكار كلّ من "هيكستر وأولين" رواد النظرية السويدية التي توصلت إلى تحديد أسباب اختلاف الميزة النسبية بين البلدان.

حيث يرى روّاد هذه النظرية أنّ سبب قيام التجارة الخارجية يعود إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كلّ منهما، حيث أنّ التفاوت سيؤدي إلى اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي أثمان المنتجات نظراً لتفاوت السلع فيما تَحتاجه من شتّى العناصر ممّا يبرّر قيام التجارة بين مختلف الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ أنّ كل دولة ستقوم بتصدير تلك السلع التي تنتجها بتكاليف أقل نسبيا، فالتبادل الدولي للمنتجات هو طريقة غير مباشرة لتبادل لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول.[1]
وقد وجهت إلى هذه النظرية عدّة انتقادات كإغفالها للفروق النوعية لعناصر الإنتاج، وكذا استخدامها لنموذج يتكوّن من متغيرين فقط هما العمل ورأس المال ثمّ إنّها تشترط توفر المنافسة الكاملة، كما أنّها أهملت في الواقع قيام الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك لافتراضها عدم وجود تداول رؤوس الأموال والمواد الأولية إلى جانب اعتقادها أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يقوم على صيغة تبادل السلع بعد اكتمال المرحلة النهائية للمنتوج.[2]

4- نظرية حياة المنتج:

صَاغة هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي "ريمون فرنون" ‘‘R. Vernon’’ في سنة 1966، لتفسير العلاقة الديناميكية بين التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الرأسمالية داخل القطاع الصناعي.[3]

كما أنّ هذا النموذج يساعد في توضيح لماذا انتقلت الصناعة التحويلية الأمريكية من التصدير إلى الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، حيث تعتبر أنّ الصناعات الأمريكية تكتسب ميزة التصدير الاحتكاري من اختراعات المنتوج المطوّر في الأسواق الأمريكية قبل أن يصبح المنتوج نمطي، حيث يستمر الإنتاج بالتركيز داخل الولايات المتّحدة الأمريكية رغم أن تكاليف الإنتاج في بعض الأقطار تكون أقل،[4] ومن ناحية أخرى فإنّ هذا النموذج يبيّن لنا كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا خارج حدود الدولة الأم، وبالتالي انتشار ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر.

---

(1) زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 56.

(2) فارس فضيل، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2004، ص 66.

(3) Denis Tersen et Jean Luc Bricout : L’Investissement International, édition Armand Colin, Paris, France 1996, P 62.

(4) محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 165.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قدّم " فيرنون " هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية مع التطبيق على الشركات الأمريكية على النحو التالي.

شكل رقم (02):

مراحل دورة حياة

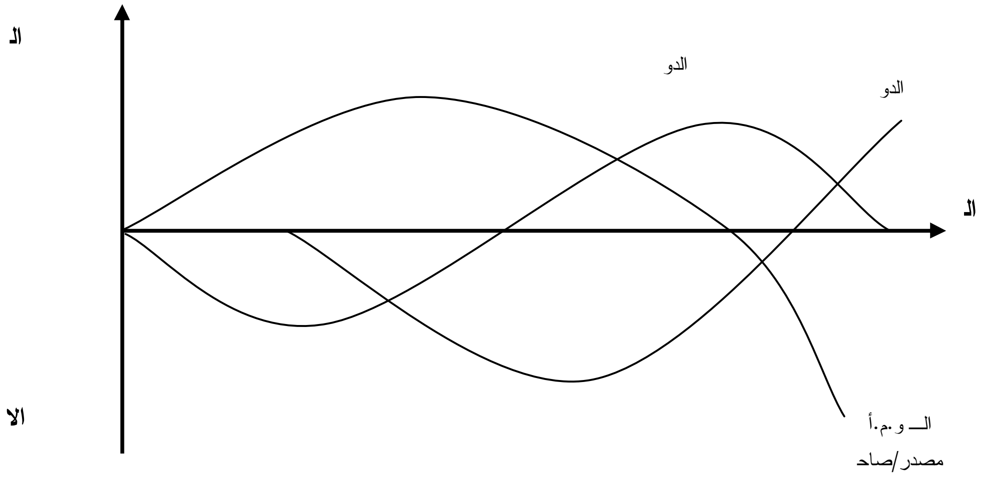

أوّلا: مرحلة المنتج الجديد:

تتميّز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير وأحياناً بالخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقوم الشركة في هذه المرحلة بحملة دعائية وإعلامية مكثفة تهدف إلى خلق حالة من الولاء للعلامة التجارية، وبكون المنتج الجديد مرتفع السعر، ولا يتم تسويقه إلاّ في الأسواق المحلية (الولايات المتحدة الأمريكية)، مع تصدير كميات قليلة منه إلى أسواق الدول المتقدمة التي تشابه أذواق المستهلكين وقدرتهم الشرائية في الدولة الأم التي نشأ فيها المنتج ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي.[1]

ثانياً: مرحلة النمو والتصدير:

في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة، ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، وتقوم الشركة بتصديريه إلى الأسواق

---

(1) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية، وتقوم الشركة صاحبة المنتوج بالاستفادة من الفرصة مقدمة كل خبرتها في هذا المجال فتواصل تحسين المنتوج، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال اقتنائها المزيد من وسائل الإنتاج الحديثة لتصنيع المنتج بطريقة نمطية حديثة، ويتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها.[1]

ثالثاً: مرحلة المنتج الناضج:

تشهد هذه المرحلة نموا سريعا للمنتج حيث يصاحبه زيادة في الاستهلاك وتبدأ المنافسة بالظهور ويكون الطلب في الدولة الأم أكبر حساسية لعامل الأسعار كما أنّ الدول المتقدمة الأخرى تتوقف عن استيراد هذا المنتوج بسبب تمكنها من معرفة الطرق التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتوج، فالشركات صاحبة الإبداع تبدأ في عملية انتشار نحو الدول التي تتمتع بهيكل طلب ومستوى دخل مماثل وتبرز أولى الاستثمارات الأجنبية المباشر في الدول المتقدمة الأخرى نظراً لارتفاع كثافة رأس المال فيها وحسب " فرنون " يحدث الإستثمار عندما تكون التكلفة الحديّة للوحدة المنتجة للتصدير في الولايات المتّحدة الأمريكية، مضافاً إليه تكلفة النقل أكبر من التكلفة المتوسّطة لأوّل وحدة منتجة في الخارج، بالإضافة إلى قيام الشركة بالاستثمار في الخارج لحماية سوقها حيث تقوم بالسيطرة على سوق البلد المضيف أين توجد شركات محلية لها قدرة كامنة على تقليد المنتوج المستورد، والاستحواذ عليه وتكييفه مع خصائص الطلب المحلي.[2]

رابعاً: مرحلة المنتج النمطي:

وهي المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج، وهي مرحلة يصبح فيها المنتج نمطي أو قياسي، حيث تصل السوق المحلية إلى مرحلة إشباع، أمّا الأسواق الخارجية

---

[1] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 166.

[2] عبد السلام أبو قحف، نفس المرجع السابق، ص 63.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإنّ الشركات الأجنبية تبدأ في تقليد المنتج الجديد، كما يمكن للبلد الأصلي صاحب الاختراع، استيراد كميات من المنتج نظراً لانخفاض سعره في الخارج، نتيجة وفرة العمالة غير الماهرة في الدول النامية.

إنّ الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركات صاحبة المنتج المبتكر، تزداد أكثر فأكثر، وبنمو عدد المقلدون للمنتج، حيث يصبح العرض أكثر من الطلب، فتنخفض الأسعار وتتّجه الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية، والتي تعرف وفرة كبيرة في عنصر العمل غير الماهر، وبالتالي انخفاض في الأسعار.

وقد لاحظ " فرنون " أنّ هذه المرحلة تتميّز بقيام الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة.(1)

➢ **الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:**

إنّ الواقع العملي لكثير من الشركات متعدّدة الجنسيات تؤيّد الاقتراحات التي قامت عليها نظرية دورة حياة المنتج الدولي، فنجد أنّ الصناعات الالكترونية كالحاسبات الآلية بدأ تسويقها في الولايات المتّحدة الأمريكية قبل إنتاجها في باقي الدول المتقدّمة كألمانيا واليابان وفرنسا وامتدّت إلى دول نامية مثل كوريا الجنوبية، نظراً لارتفاع تكلفة إنتاجها، إلاّ أنّ هناك سلع لا يمكن أن تطبّق هذه النظرية كسلع التفاخر وأيضاً فإنّ هذه النظرية تقدم فقط تفسيراً للسلوك الاحتكاري لشركات الأمريكية مستفيدة من فروق التكاليف الخاصة بالإنتاج أو الأسعار واستغلال الامتيازات الممنوحة من قبل الدول المستضيفة، وأقرّ " ريمون " أن نموذجه الذي تميّزت به الشركات الأمريكية خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية عرف حدوده في سنوات السبعينات من القرن العشرين.(2)

---

(1) رضا عبد السلام، محدّدات الإستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص 59.

(2) رضا عبد السلام، نفس المرجع السابق، ص 59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- نظرية عدم كمال السوق:

تمّ صياغة هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي "ستيفن هايمر" ''Stephane Hymer'' في سنة 1960، محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظلّ عيوب الأسواق المتميّزة بالنقائص.

"هايمر" بدأ تفسيره في هذا الشأن انطلاقاً من الانتقادات التي وجّهها إلى النظريات الكلاسيكية فيما يخص انتقال رؤوس الأموال من الدول التي يتوفر فيها عنصر رأس مال بكثرة ومعدّل فائدة ضعيف إلى ذلك التي تمتاز بقدرة هذه العناصر ومعدّل فائدة مرتفع.[1]

كما تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها. كما أنّ الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الإقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتّى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي في منظمات الأعمال أي أنّ توافر بعض القدرات أو جوانب القوّة لدى الشركة متعدّدة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية. أو بمعنى آخر أنّ إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجياً أو إنتاجياً أو مالياً أو إدارياً يمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية. كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الإستثمار الأجنبي فضلاً عن أنّ التملك المطلق لمشروعات الإستثمار هو الشكل المفضّل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعدّدة الجنسيات.

وفي هذا الشأن يرى "هودمونيج" أنّه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإنّ هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعدّدة الجنسيات على التأثير أو التحكّم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق

---

(1) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنّ السلع وعناصر الإنتاج المستخدمة تتّصف بالتجانس ومن ثمّ فإنّه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعدّدة الجنسيات في هذا النوع من نماذج السوق.(1)

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأنّ رحيل الشركات متعدّدة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للإستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في كلّ وبعض الحالات الآتية:

– حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعدّدة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية بالدول المضيفة.

– حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية متميّزة لدى الشركات متعدّدة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة.

– كبر حجم الشركات متعدّدة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات بالحجم الكبير.

– تفوّق الشركات متعدّدة الجنسيات تكنولوجياً.

– تشدّد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثمّ تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.

– قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعدّدة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.(2)

وقد وجّهت إلى هذه النظرية بعض الانتقادات منها:

– أنّ هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعدّدة الجنسيات بجميع فرص الإستثمار الأجنبي بالخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

– أنّ هذه النظرية لم تقدّم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعدّدة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الإستثمارات الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوّة أو

---

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 393.

(2) نفس المرجع، ص 394.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للإستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة.[1]

- لم تقم هذه النظرية بتفسير كيفية قيام الاستثمارات في حالة الاستثمارات المتقاطعة بين كلّ من أوروبا والولايات المتّحدة واليابان مثلاً.
- لم تفسّر هذه النظرية كيفية التدويل في قطاع الخدمات.[2]

6- نظرية الموقع:

تقوم هذه النظرية باختيار الدولة المضيفة حيث ترتكز على المحدّدات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثّر على قرارات إقامة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظراً لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته، وهذا ما أكّده " جون نينيغ " في تفسيره لنظرية الموقع فأوضح أنّها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق.[3]

ومن واقع النظرية سابقة الذكر وما أشارت إليه الكثير من الدراسات إلى أنّ العوامل الموقعية تؤثّر على كل قرارات الشركة متعدّدة الجنسيات للإستثمار المباشر في إحدى الدول وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الإستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول المضيفة الأخرى.

ومن أهم هذه العوامل:

- العوامل التسويقية والسوق: والمتمثلة في درجة المنافسة ومنافذ التوزيع بالإضافة إلى وكالات الإعلان ومعدّل نموها ودرجة التقدم التكنولوجي والرغبة في المحافظة على العملاء وإمكانية التصدير إلى الخارج.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: كالقرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال بالإضافة إلى تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطية.

---

(1) Josette Peyard : Gestion Financière internationale, 4eme édition, Flocl Famayenne, France 1999, P 190.

(2) فليح حسن خلف. التمويل الدولي عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع2004 ،ص24

(3) عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 403.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإجراءات الحمائية: ضوابط التجارة الخارجية كالتعريفة الجمركية ونظام الحصص بالإضافة إلى القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار الأجنبي: وهو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية والإستقرار السياسي بالإضافة إلى الضمانات والحوافز الممنوحة من الدول المضيفة.
- عوامل أخرى: كالأرباح والمبيعات المتوقعة والموقع الجغرافي والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال وإمكانية التهرّب الضريبي.(1)

وقد قام كل من "ربوك" ‘‘Robok’’ و"سيموندس" ‘‘Simondos’’ بإضافة بعض المحدّدات والعوامل التي قد تؤثّر على الاستثمارات الأجنبية من خلال نظرية الموقع المعدّلة، وقد تمّ تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة (03) مجموعات هي على النحو التالي:

➢ العوامل الشرطية:

- خصائص المنتج: والمتمثلة في نوع السلع واستخداماتها ودرجة حداثتها ومتطلبات الفنية والمالية والبشرية لإنتاج السلع.
- الخصائص المميّزة للدولة المضيفة: طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدّم الحضاري وخصائص البيئة السياسية والإقتصادية ... الخ.
- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى: نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الإقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد... الخ.

➢ العوامل الدافعة:

- الخصائص المميّزة للشركة: مدى توفر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
- المركز التنافسي: المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية ... الخ.

---

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 406.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ العوامل الحاكمة:

– الخصائص المميّزة للدولة المضيفة: القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسة الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ.

– الخصائص المميّزة للدولة الأم: القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية والمنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.

– العوامل الدولية: الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.(1)

7– نظرية المدرسة اليابانية:

حاول مجموعة من الاقتصاديين اليابان، من أشهرهم: Osawa ،Kojima، Tsurumi تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية، وما تتمتع به من ميزات وخصائص تسييرية وتنظيمية، تختلف عن النماذج الأوروبية والأمريكية، ولقد استطاعت المدرسة اليابانية تطوير نموذج يمزج بين الأدوات الكلية والجزئية.(2)

واعتمادا على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، مع الاستبدال الجزئي للسوق، توصي المدرسة اليابانية بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال، من خلال السياسات التجارية. فنظرية " كوجيما " تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما برهن أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة، في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، كما يعتبر " كوجيما " أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتتركز في البلدان الأسيوية.

(1) دريد محمد السامرائي، الإستثمار الأجنبي – المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 71.

(2) تشمل الأدوات الجزئية على القدرات الاقتصادية والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، أما الأدوات الكلية فتمثل في السياسات التجارية والصناعية للحكومة، لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد حاول الاقتصادي " تسوريمي " تفسير مدى فعالية تسيير الشركات اليابانية مقارنة بالنموذج الأمريكي، حيث توصل على أن المسيرين الأمريكيين ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، في حين أن النموذج الياباني يركز على اشتراك جميع الأطر المتوسطة والعليا في اتخاذ القرار؛ كما يهتم جميع الموظفين بالأهداف طويلة الأجل، فضلا عن وجود علاقات دقيقة بين الموردين وغرف التجارة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تزويد الشركات الاستثمارية بالمعلومات الضرورية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية التوطن بالخارج.

وعلى العموم، فإن الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان، يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، حيث يبرز ذلك من خلال ما تتمتع به اليابان من حزمة المهارات المتخصصة والمواصفات المتعلقة بالموقع، ولقد استطاعت الشركات اليابانية ترقية مهاراتها استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة.

لقد وجهت للنظرية عدّة انتقادات، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:[1]

- يعد تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه نموذجا كلاسيكيا، غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي على مستوى الرفاهية.
- اعتبرت النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في المنطقة الأسيوية، إلاّ أنّ الواقع يبرز تعاظم دور الاستثمارات اليابانية في أوروبا، وأمريكا، وحتى في إفريقيا، بفعل عوامل الجذب في هذه المناطق.
- ترى النظرية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية هي التي تمارس عمليات الاستثمار بالخارج، إلاّ أنّ ذلك غير صحيح دائما، إذ أنّ كبرى الشركات اليابانية توطن أنشطتها في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج والتسويق.[2]

---

(1) عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص 89.

(2) محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: التطوّر التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر.

لقد مرّ تطوّر الإستثمار الأجنبي المباشر بعدّة مراحل أساسية عبر التاريخ وسنقوم بتسليط الضوء على كل مرحلة من هذه المراحل.

1- الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى:

تعتبر هذه الفترة في الواقع مرحلة ازدهار للاستثمارات الأجنبية، إذ بلغت فيها تلك الاستثمارات قمّتها، ويرجع ذلك إلى عوامل قيام الثورة الصناعية، وزيادة الإنتاج والموارد،[1] إذ أنّه ابتداء من 1850، سمحت الاستثمارات الأجنبية بتسريع عملية إنشاء السكك الحديدية لاسيما في ألمانيا وإسبانيا، وقد صدرت تدفقات الإستثمار الأجنبي من الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بريطانيا،[2] إذ تسببت النهضة الصناعية في تركيز قواها الإنتاجية في مجال التصنيع واستيراد مقدار كبير من احتياجاتها من الموارد الأولية من الخارج، كما نعمت باستقرار سياسي وتوسّع كبير في نشاطها الاقتصادي.[3]

وقد توجهت الاستثمارات الدولية في هذه المرحلة إلى القارة الأوروبية وساعدت في نمو الثورة الصناعية فيها، تمّ توجه قسم كبير منها في نهاية القرن التاسع عشر إلى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتّحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين وأستراليا والهند ونيوزيلندا، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلاّ قدراً ضئيلاً لا يتجاوز 2,8 بالمئة من مجموعها.

أمّا القطاعات الإقتصادية التي كانت مركز الإستثمار الدولي في هذه المرحلة فهو قطاع المواد الأولية الذي حضي بنسبة 55 % والسكك الحديدية بـ 20 % و15 % في المنتجات الصناعية و10 % في الخدمات. كما نلاحظ في هذه الفترة هيمنة بريطانيا العظمى بلا منازع على هذا النوع في حركة رؤوس الأموال بإدارتها لوحدها حوالي 50 % من هذه الاستثمارات والشكل الموالي يبيّن ذلك.

---

(1) Alain Samuelson : « Economie Internationale », Librairie Vebert, Paris, France 1995, P 68.

(2) دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

(3) نفس المرجع، ص 73.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (03)

توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ما بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1914 باستعمال الدائرة النسبية.

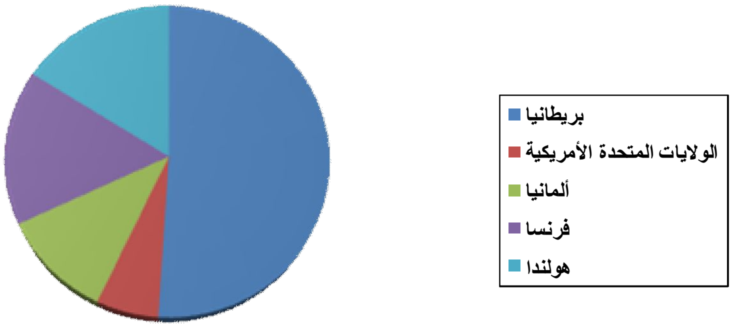

<u>Source</u> : « Des firmes multinationale pour une marche mondiale », Revue d'alternative économique N 42, 4eme trimestre 1999, Paris, P 55.

عمليات تحويل النسب:

بريطانيا	183,6° = 360° × % 51
الـــ و.م.أ	57,6° = 360° × % 16
ألمانيا	57,6° = 360° × % 16
فرنسا	39,0° = 360° × % 11
هولندا	21,6° = 360° × % 06

2- الاستثمارات الأجنبية ما بين الحربين العالميتين:

ترتب عن الحرب العالمية الأولى والسنوات التي لحقتها تأثير مباشر على مختلف مقومات الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، وذلك من جراء عدم الإستقرار الاقتصادي والسياسي الذي ساد هذه الفترة، كما أنّ الظروف الإقتصادية الدولية في تلك الفترة لم تكن تسمح بنمو أكبر للاستثمارات الأجنبية بسبب عدم استقرار الأوضاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقدية في أوروبا نتيجة التضخم الذي ساد معظم الدول الأوروبية في العشرينات وبسبب الكساد الاقتصادي الكبير الذي حلّ بالنظام الرأسمالي في سنة 1929.[1]

كما تقلصت في هذه الفترة الاستثمارات بين الدول الأوروبية، إذ وجد البريطانيون أنفسهم مجبرين على تصفية معظم استثماراتهم في الخارج من أجل تمويل الحرب، بحيث لم يحتفظوا سوى بمساهماتهم في الشركات البترولية وفي مناجم الذهب والمعادن الأخرى وفي مزارع المطاط، خاصة في ماليزيا، نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الألمانية بالخارج، فقد تمّ تصفية الجزء الأكبر منها سواء من طرف ألمانيا خلال فترة النزاع أو فيما بعد عندما قامت البلدان المنتصرة بعملية المصادرة.[2]

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الإستثمار الأجنبي حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات،[3] ويعود هذا إلى الصعود التدريجي والقوي للشركات الأمريكية في هذه الحقبة، فقد عرفت الشركات الأمريكية كيف تستغل ضعف منافسيها الأوروبيين لتحسين موقعها على حسابهم، إذ ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل من 20 % إلى 28 %، بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45 % إلى أقل من 40 % وتدهورت حصة ألمانيا من 10,5 % من المخزون العالمي إلى 1,3 %.[4]

كما أنّ حصة البلدان النامية، فكانت في ارتفاع مستمر وبقيت دول أمريكا اللاتينية أوّل منطقة مستقطبة لهذه الاستثمارات، أمّا اليابان فقد انعزلت عن باقي العالم وشكّلت منطقة تجمع أسيوي يضم بعض البلدان الأسيوية مثل كوريا الجنوبية.

3- الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينات:

إنّ أهم الآثار التي ترتبت على قيام الحرب العالمية الثانية تجسدت في تصفية الكثير من الاستثمارات الدولية، فقد تمّ بيع الكثير منها، ودمر بعضها، وتمت مصادرة

---

(1) دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

(2) Michel De Lapierre, Christian Milleli : « Les Firmes Multinationales », Libraire Vebert, Paris, France 1995, P 41.

(3) حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد 32، 2004، ص 4.

(4) Revue d'Alternatives Économique « Des Firmes Multinationale pour un Marche Mondiale », N° 42, 4eme Trimestre, 1999, Paris, P 54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جانب مهم منها نظراً لما صاحب الحرب وما لحقها من ظروف سياسية وعسكرية واجتماعية في العالم.[1] كما تغير نمط الإستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات الأمريكية هي المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات، وأصبح الإستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع الاستثمارات شيوعاً، وارتفع مخزون الاستثمارات الدولية ما بين 1960 و1978 من 66 مليار دولار إلى 380 مليار دولار.

ولقد استمر معدّل الإستثمار الأجنبي في الارتفاع بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية إذ ارتفع حجم استثماراتها من 7 مليارات دولار في 1946، إلى 54 مليار دولار في سنة 1966 ليصل إلى 70 مليار في نهاية 1968، مقابل 30 مليار لبريطانيا و10 مليار لفرنسا.

أمّا على البلدان المضيفة فقد عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي تغيراً في اتجاهها، إذ لم تستقبل البلدان النامية سوى حوالي 30 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشر في فترة الستينات، حين استقطبت البلدان المتطوّرة 65 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

وفي نهاية السبعينات تغيّرت الوضعية بالنسبة لبعض الدول النامية والتي كانت تعتبر دولاً مستضيفة للاستثمارات الأجنبية، إذ أصبحت بلداناً مستثمرة ومن أهم هذه البلدان النامية نجد كلّ من الأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية والهند كمصدر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلاّ أنّها تميّزت بنسبة ضئيلة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الدولية، بينما أصبحت أوروبا الغربية في تلك الفترة أوّل منطقة لجذب هذا النوع من رؤوس الأموال.[2]

4- سنوات الثمانينات وبداية التسعينات:

عُرِفَتْ هذه الفترة بازدياد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير لاسيما منذ 1985، إلاّ أنّه تركز أساساً في البلدان المتقدمة والتي أصبحت مصدر الاستثمارات بحوالي 97 % في حين استقبلت 75 % منه، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاد الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

(2) Michel De Lapierre, Christian Milleli, Op.cit, P 49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوّل بلد مستضيف للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت الاستثمارات الداخلة بـــ 329 مليار دولار مقابل 327 مليار دولار للخارج.

كما عرفت هذه الفترة بروز اليابان كأكبر بلد مستثمر في الخارج، حيث تضاعف مخزونه من الإستثمار المباشر في الخارج ما بين 1980 و1990 بـــ 8 مرّات، وعلى غرار سنوات السبعينات، أين تركزت معظم استثماراته في البلدان النامية وبالخصوص الدول الأسيوية، فقد عرفت هذه الفترة تخزين معظم استثماراتها في الدول المتقدمة، وعلى وجه الخصوص بالولايات المتّحدة الأمريكية وذلك بنسبة 31 %. وقد كان تطوّر الاستثمارات اليابانية لصالح قطاع الصناعات التكنولوجية بالإضافة إلى قطاع الخدمات.

وما ميّز هذه الفترة أيضاً تدويل قطاع الخدمات بشكل ملحوظ، حيث ارتفع مخزون الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع ما بين 1977 و1986 من 60 مليار دولار إلى 119 مليار دولار، حيث كان الإستثمار في قطاع الخدمات يقدر بـــ 25 % من إجمالي الاستثمارات خلال السبعينات وصل إلى 43 % من الإجمالي خلال هذه الفترة، وقد تركّز في القطاع المالي البنوك والتأمين، وفي القطاعات المرتبطة بالتجارة مثل النقل والسياحة والفندقة ...

5- الاتجاهات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر الدول المتقدمة أكثر بلدان العالم جذباً للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت مداخيلها في هذا الإستثمار بين عامي 1988 و1998 من 480 مليار دولار إلى 636 مليار دولار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أوّل بلد مستضيف للإستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغت مداخلاته حوالي 186 مليار دولار في سنة 1998 ثمّ ارتفعت إلى 276 مليار دولار في نهاية 1999.

وإذا كانت الدول المتقدمة رائدة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر فهي تعتبر في نفس الوقت المصدر الرئيسي له، حيث ارتفعت التدفقات الاستثمارية الصادرة عنها حوالي 732 مليار دولار عام 1999، وتعدّ المؤسسات البريطانية المصدر الأوّل للاستثمارات الأجنبية في 1999 بـــ 199 مليار دولار، وتأتي بعدها الولايات المتّحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـــ 151 مليار دولار وذلك بعدما كانت تحتل المرتبة الأولى في سنة 1988 بـــ 146 مليار دولار.

وهكذا بقيت الاستثمارات الأجنبية تتطوّر وترتفع من سنة لأخرى وهذا ما زاد من تنافس كل الدول الكبرى على جذب هذه الاستثمارات تارة وإصدارها تارة أخرى، وتستعملها كقوّة للهيمنة والسيطرة على باقي العالم وبالخصوص الدول الغنية بالموارد الطبيعية وهيأت كلّ الظروف لذلك خاصة مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة واكتمال أقطاب النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي حظي بالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

والشكل التالي يوضّح تدفق الإستثمار الأجنبي واتجاهاته.

شكل رقم (04)

تدفق الإستثمار الأجنبي واتجاهاته.

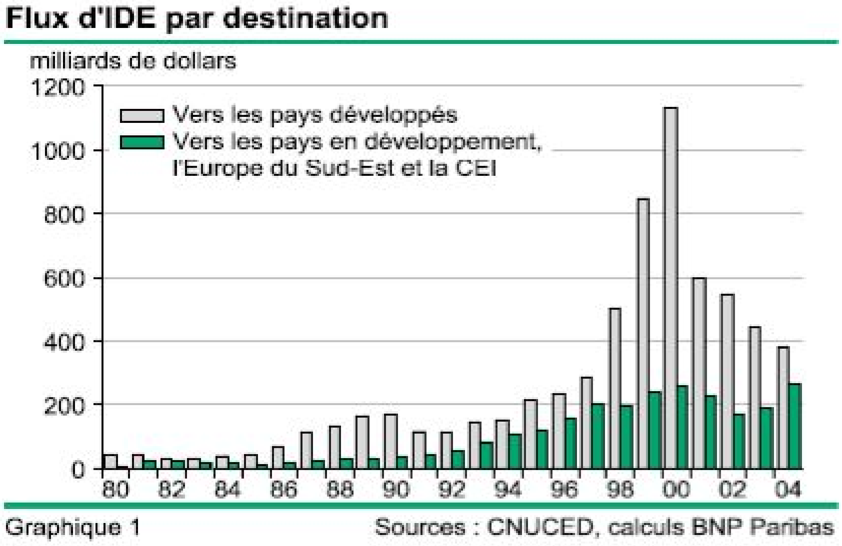

<u>Source</u> : Conjoncture 2005, Bulletin édité par les études économique, BNP Paris bas, P 22.

كما أشارت الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) إلى استمرار تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة عالمياً للسنة الرابعة على التوالي منذ 2003، حيث بلغت عام 2007 ما قيمته 1538 مليار دولار أمريكي أي بزيادة بلغ معدّلها 18 % عن مستواها لعام 2006، الذي بلغ 1306 مليار دولار أمريكي. وترجع هذه الزيادة إلى تواصل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على السواء، وتنامي صفقات الاندماج والتملّك عبر الحدود الدولية وخاصة في الصناعات الاستخراجية والخدمات المساندة لها والقطاع المصرفي، وزيادة الإستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسّع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الأرباح الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية.[1]

6- تداعيات الأزمة المالية الراهنة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر:

إنّ التراجع في معدّل النمو للاقتصاد العالمي خلال العام 2009 بمعدّل نمو سلبي بلغ 1,3 % والذي من المتوقع أن يتعافى بالتدريج خلال العام الموالي ليصل إلى 1,9 %، سوف يؤثّر سلباً على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظراً لأنّ نمو الإقتصاد العالمي يعدّ من أهم العوامل المؤثّرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثمّ فإنّ تباطؤ هذا النمو نتيجة للأزمة العالمية الراهنة من شأنه أن يجعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم ممّا يقلص الإجمالي العالمي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأنّ اقتصاديات الدول المتقدمة تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي هذه التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالمياً.[2]

كما أنّ التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية من شأنه أن يؤثّر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الموجّهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية وخاصة التدفقات الموجّهة إلى الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية وروسيا والدول الأسيوية.[3]

بالإضافة إلى تقليص الانكماش الحاد في حجم الائتمان المصرفي عالمياً والناجم أيضا عن الأزمة المالية الحالية من قدرة الشركات على الإستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملّك عبر الحدود الدولية (أحد أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر وخاصة للشركات غير الوطنية)، وتشير الإحصائيات إلى تراجع قيمة صفقات الاندماج والتملّك الحالية مقارنة بقيم صفقات تمت في السنوات الماضية وذلك بسبب

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2007، ص 8.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2008، ص 80.

[3] نفس المرجع، ص 81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهبوط الحاد في أسعار الأسهم وما صاحبه من تقييم غير واقعي للشركات المعروضة للبيع، وهذا التقييم بدوره يؤثّر سلباً على الإجمالي العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر.

7- أثر الأزمة المالية الدولية على الدول الناشئة:

إن الانتشار السريع لآثار الأزمة المالية الدولية اعتبارا من أكتوبر 2008، الذي تبع تزايد حدتها، قد مس بشكل حاد العديد من الدول الناشئة خصوصا عبر التراجع الفجائي في دخول رؤوس الأموال في ظل ظرف يتميز بانهيار أسعار المنتجات الأساسية. إضافة إلى ذلك، أدى تآكل الطلب على سلع الاستهلاك المعمرة في الدول المصنعة إلى هبوط صادرات الدول الناشئة، وذلك بوتيرة تتكون من رقمين في الثلاثي الرابع 2008.

إن التوترات الحادة في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف التي ميزت الثلاثي الرابع من سنة 2008 أدت إلى حدوث عدوى في الدول الناشئة، لاسيما تلك التي يوجد لقطاعها المصرفي تعرض قوي للأسواق المالية الدولية.

إن الانتشار السريع لآثار الأزمة المالية، مع تزايد حدتها اعتبارا من أكتوبر 2008، قد أظهر بسرعة مشاكل التمويلات الخارجية للعديد من الدول الناشئة. بالفعل، تعاني الدول الناشئة التي تظهر عُجوزٌ قوية في حساباتها الجارية الخارجية، مع أعوان اقتصاديين لديهم تعرض قوي إلى خطر الصرف، بشكل متزايد من وضعية الصدمة الخارجية الفجائية (وهي صدمة فجائية تأتي من التدهور الصافي في وضعية المصارف الدولية والأسواق المالية، Sudden stop)، والتي تترجم بواسطة اشتداد شروط التمويل الخارجي والمصاعب المتزايدة في مجال التمويلات الخارجية في ظل ظرف يتميز بخروج كثيف في رؤوس الأموال. عرف بعض هذه الدول بسرعة أزمة على مستوى ميزان المدفوعات الخارجية (عجز خارجي وما يرتبط به من انخفاض في احتياطيات الصرف) والتي كان عليها اللجوء، اعتبارا من أكتوبر 2008، إلى التمويلات الاستثنائية لصندوق النقد الدولي. قامت هذه المؤسسة المالية متعددة الأطراف بوضع "تسهيلة السيولة قصيرة الأجل" في نهاية أكتوبر 2008، تسمح بسحب سريع يصل إلى غاية 500 % من الحصة، لفائدة الدول الأعضاء التي لها سياسات اقتصادية متينة، ولكن تجد نفسها في مواجهة مشاكل سيولة في الأسواق العالمية لرأس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المال. إن التدهور الواضح في بيئة تدفقات رأس المال، الذي أصبح جليا بشكل متزايد في الثلاثي الرابع من سنة 2008 جعل بعض الدول الناشئة (المجر، أوكرانيا، باكستان، صربيا وليتونيا) تنهي السنة تحت برنامج صندوق النقد الدولي.[1]

في نفس الوقت الذي تم فيه إدخال " تسهيلة السيولة قصيرة الأجل " من طرف صندوق النقد الدولي، تم وضع وسائل التزويد بالسيولة (المقايضة المؤقتة للعملات الصعبة، Swaps) من طرف البنوك المركزية في الدول المتقدمة لفائدة بعض البنوك المركزية في الدول الناشئة (البرازيل، كوريا، المكسيك وسنغافورة)، وهي عبارة عن تمويلات قصيرة الأجل.

على الرغم من الأهمية المتزايدة لاحتياجات التمويل الخارجية للدول الناشئة خاصة بعنوان خدمة الدين الخارجي قصير الأجل الكبيرة، بقيت تدفقات التمويل الصافية المتأتية من القطاع الرسمي (المؤسسات المالية الدولية والجهوية، البنوك المركزية، التمويلات ثنائية الأطراف) ضعيفة في 2008 (40 مليار دولار)، وذلك حسب تقديرات معهد المالية الدولية الذي يغطي 28 بلدا ناشئا. وقد زاد ذلك من تفاقم مشاكل التمويل الخارجي للدول الناشئة التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة المالية الدولية.

بعد مستوى قياسي للدخول الفجائي في رؤوس الأموال المتأتية من القطاع الخاص (بما في ذلك المصارف) نحو الدول الناشئة والذي قدر بنسبة 10,7 % من إجمالي ناتجها الداخلي المجمع في 2007، عرفت سنة 2008 تقلصا جوهريا في هذا المجال. حيث تقدر هذه النسبة في 2008 عند 3,5 % فقط. وإذا كان الدخول في رؤوس الأموال الإجمالية قد حافظ نسبيا على وتيرته في السداسي الأول من سنة 2008، فقد تميز السداسي الثاني بتقلب وجهة تدفق رؤوس الأموال. وهكذا فإن العنصرين الأساسيين اللذين تحملا هذا الانقلاب هما استثمارات المحفظة والقروض المصرفية العابرة للحدود. فيما يتعلق بالقروض المصرفية العابرة للحدود على الخصوص، تسارع الانقلاب في وجهة التدفق في الثلاثي الرابع من سنة 2008 حيث

---

(1) تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أما المجلس الشعبي الوطني، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 2009، ص 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قلصت المصارف الدولية قروضها إلى الاقتصاديات الناشئة بمبلغ 205 مليار دولار وذلك حسب معطيات بنك التسويات الدولية.

في مثل هذا الظرف المتميز بالصدمة الخارجية الفجائية (Sudden stop)، من المفيد التذكير أن بعض الدول الناشئة في آسيا قد شهدت ارتفاعا مستمرا في ادخارها بين نهاية الأزمة الآسيوية (1999) وبداية الأزمة الحالية (منتصف 2007). بالفعل، راكمت بعض الدول الناشئة في آسيا، بعد الأزمة الآسيوية، احتياطيات صرف كبيرة خاصة من أجل مواجهة عمليات خروج مفاجئة محتملة لرؤوس الأموال من النوع الذي لوحظ خلال الأزمة الآسيوية.

في ظل هذا الظرف المتميز بالأزمة المالية الدولية الخطيرة، التي أدت إلى تدهور سريع في النمو العالمي والذي رافق ركودا متزامنا على مستوى الاقتصاديات المتقدمة في الثلاثي الرابع من سنة 2008، عرفت الدول الناشئة والدول النامية تباطؤا في نموها في 2008. هكذا وصل انتشار آثار الركود في الاقتصاديات المتقدمة إلى الدول الناشئة والدول النامية في السداسي الأول من سنة 2009، وهو ما دفع بعض الدول الناشئة خصوصا في آسيا إلى وضع خطط للإنعاش تتمحور حول الطلب الداخلي.

يعرف الكثير من الدول الناشئة والدول النامية، لاسيما تلك التي تعاني من عُجوز جارية خارجية كبيرة، تفاقما في مصاعبها في مجال التمويل الخارجي في السداسي الأول من سنة 2009.

قصد المساهمة في تمويلات ميزان المدفوعات للكثير من الدول الأعضاء التي تعاني من مصاعب في مجال التمويلات الخارجية، قام صندوق النقدي الدولي في مارس 2009 بإدخال إصلاحات على وسائله في مجال القرض، لاسيما تلك المتعلقة بخط القرض المرن الجديد.[1]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المواضيع إثارة للاهتمام والجدل، وهو بمثابة ظاهرة معقّدة الجوانب، بسبب الصعوبة التي واجهت الإقتصاديين والمفكرين والمدارس الإقتصادية في تحديد أبعاده كما سبق ذكره، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.

وإنّ البحث في موضوع الإستثمار الأجنبي، يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية:

- الإستثمار الأجنبي المباشر.
- الإستثمار الأجنبي غير المباشر.

وبما أنّ موضوع الدراسة يقتصر على الإستثمار المباشر، ومن أجل أخذ فكرة عامة على ظاهرة الإستثمار الأجنبي، فإنّنا سنقوم بالتطرّق وبصفة مختصرة إلى تعريف هذا الأخير ثمّ التعريف بالنوع الأوّل ثمّ نتطرّق إلى خصائصه ودوافع قيامه، ثمّ أهم أثاره على المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأوّل: تعريف الإستثمار الأجنبي.

يعرّف الإستثمار الأجنبي بأنّه انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن يتم خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي للدولة المستثمرة.[1]

1- تعريف الإستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي):

بالنسبة للإستثمار الأجنبي غير المباشر، لم نجد أنّ هناك اختلافاً كبيراً حول هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وتعرف بأنّها تَملكْ أجنبي عدداً من السندات أو الأسهم في إحدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها،

(1) دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركة. أو هو تملك دولة أو فرد في دولة مجموعة من السندات والأسهم الاستثمارية بمقدار ضئيل أو نسبة غير عالية بحيث لا تسمح لأصحابه الحق في إدارة رأس المال أو المشروع والإشراف عليه نظراً لقلة القدر الذي يُخولهم حق إدارة المشروع،[1] ويعتبر الإستثمار في الأوراق المالية (المحفظي) استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر كما سنرى لاحقاً.

2- الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهو بمثابة ظاهرة متعدّدة الجوانب، إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة، ولذلك سوف نحاول عرض مجموعة من التعاريف كالآتي:

2-1- تعريف بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (O.C.D.E):

فإنّها تتبنّى تعريفين للإستثمار الأجنبي المباشر، أمّا التعريف الأوّل يعتبر أنّه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الإستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق مباشر على تسيير المؤسسة من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسة أو عن طريق المساهمة فيها.

أمّا التعريف الثاني الصادر من منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية فإنّه يقوم على أهداف إحصائية، لأنّ عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من الدول الأصلية والدول المستقبلة له، لذلك اعتمدت عدّة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، بأخذ صفة المرجعية بالنسبة لدول الأعضاء، ويتمثّل التعريف الثاني في أنّ كلّ شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها

---

[1] بلعزوز بن علي، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 93.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر مستثمراً أجنبياً إذا كان لديها مؤسسة للإستثمار المباشر، فرعاً أو شركة تابعة لها تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.(1)

2-2- تعريف منظمة الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

يعرف الأونكتاد الإستثمار الأجنبي المباشر على أنّه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (البلد المستقبل للإستثمار). وتعرف الشركة الأم على أنّها تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصته تساوي أو تفوق 10 % من الأسهم العادية أو القوّة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المحلية، أو ما يعادلها للشركات الأخرى حداً فاصلاً لأغراض تعريف الإستثمار الأجنبي.(2)

2-3- تعريف حسب صندوق النقد الدولي (FMI):

أمّا بالنسبة لصندوق النقد الدولي فإنّه يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.(3)

2-4- تعريف محاسبي ميزان المدفوعات الأمريكي:

حيث يعتبرون أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر هو تدفقات من القروض إلى شركة أجنبية أو شراء ملكيتها على أن مملوكة في معظمها لمواطنين من الدولة المستثمرة وتختلف نسبة الملكية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي في الشركات الأجنبية في الخارج والتي تؤهله لأن يكون مستثمراً مباشراً من بلد إلى آخر. ففي الولايات المتّحدة

---

(1) O.C.D.E : définition des références détales des investissements internationaux, Paris, 1983, P 14.

(2) علي عبد القادر: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2004، ص 4.

(3) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية يعتبر امتلاك الشركة المستثمرة لـــ 10 % فما فوق من الشركة الأجنبية في الخارج استثماراً أجنبياً مباشراً.[1]

2-5- تعريف جيل برنان:

الإستثمار الأجنبي على أنّه "يستلزم السيطرة والإشراف على المشروع بحيث يأخذ هذا الإستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنّه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للإستثمار الأجنبي المباشر، في أنّه يتمثّل في تلك المشاريع التي تتجسّد من طرف أشخاص غير مقيمين في الدولة المضيفة للاستثمار، والتي تختلف صفاتهم القانونية وتوجهاتهم الإقتصادية والسياسية، كما يضمن المستثمر الأجنبي حق الإدارة والرقابة عليه، إمّا بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يعطي له حق الإدارة والرقابة.

المطلب الثاني: خصائص الإستثمار الأجنبي وأهدافه.

1- خصائص الإستثمار الأجنبي:

يتميّز الإستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:

- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدّم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المستقلبة إلاّ بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة.

- له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة.[3]

- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الإقتصادية والمنافع الإجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007، ص 232.

[2] جيل برنان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] دراز عبد المجيد، السياسات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص 214.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لخلق مناصب العمل، والعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتّسم بالتعقيد، حيث تتوقف قدرة الإستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على مضمون هذا الاستثمار. ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة اقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة. إلاّ أنّ الشيء المؤكّد بالنسبة للعمل هو أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر له أثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته، وليس على الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما.(1)

- يقوم الإستثمار الأجنبي بدعم المبادلات الدولية وزيادة نسبة الصادرات عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.(2)

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر شكلاً بديلاً للمديونية، إذ لا يرتب أيّة التزامات بالدفع على عاتق الدولة. كما يتميّز عن كلّ القروض التجارية والمساعدات الائتمانية الرسمية، التي أصبحت شديدة المشروطية، في أنّ تحويل الأرباح المترتبة عليه ترتبط بمدى النجاح التي تحققه المشروعات المحوّلة عن طريق الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات المرتبطة بها.(3)

2- أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر:

كثيراً ما تلجأ الشركات والأفراد إلى الإستثمار في دول أخرى سعياً منهم وراء تحقيق أهداف عديدة ومن أهم الأهداف التي تؤمل تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي:

- الهدف الأوّل هو تحقيق العائد أو الربح مهما يكن الاستثمار، فمن الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الأرباح.(4)

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لجل استخدامها في صناعاتها.

- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستضيفة، حيث أنّ أجرة العامل تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة.

---

(1) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 252-253.

(2) نفس المرجع، ص 255.

(3) المهران حسن، الإستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية تطويره في ضوء التطوّرات المحلية والإقليمية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأوّل، 2000، ص 7.

(4) طاهر حيدر حدران، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية، خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة.
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار، والإعفاءات الضريبية والحوافز المختلفة التي تمنحها الدول من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية، من حيث الجودة والأسعار والخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.[1]
- هناك أهداف خطيرة للإستثمار الأجنبي المباشر تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيقها ومن جملتها إحكام السيطرة والهيمنة على الدول النامية من خلال استغلال مواردها وزيادة مديونيتها والفقر والبطالة، وجميع المشاكل الاقتصادية.

المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.

بالنظر إلى مجموعة التعاريف التي عرضناها سابقاً، يتّضح لنا أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقّف على شكل واحد متعارف عليه دولياً، بل يأخذ عدّة أشكال نذكر من أهمّها:

1- الإستثمار المشترك:

وهو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.

وبالتالي فالاستثمار المشترك، هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعاً خاصاً أو قطاعاً عاماً، ومشاركة الطرف الأجنبي هنا يأخذ عدّة أشكال، سواء في شكل مالي أو خبرة ومعرفة أو عمل تكنولوجياً أو تقديم معلومات أو تقديم السوق.[2]

---

(1) حسني علي خربوش وآخرون، الإستثمار والتمويل، بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 184.
(2) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 184.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ **مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:**

أ/ **بالنسبة للدول المضيفة:** من حيث المزايا، يمكن القول بأن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم (إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وإدارته) في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.

– تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد... الخ.

– تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل.

– تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية راسية أمامية أو خلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة.[1]

أما عن عيوب ها النوع من الاستثمارات فتكمن في الآتي:

– حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.

– إن انخفاض الفكرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة الأجل.

– إن تحقيق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذي الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المختلفة ونظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع ممّا يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة مثلا بزيادة فرص التوظيف، والتحديد التكنولوجي وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، انخفاض تدفق العملات الأجنبية.

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 486.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب/ بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات: يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركات التملك المطلق لمشروع الاستثمار خاصة في بعض أنواع مجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة و البترول... الخ.

- يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين.

ممّا سبق يمكن القول أن الاستثمار المشترك يتناسب مع الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الدولية صغيرة الحجم.

- الاستثمار المشترك يساعد في تدليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني يعد الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة.

- الاستثمار المشترك يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدءا من التصدير أو الوكلاء.

- الاستثمار المشترك يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام والأولية اللازمة للشركة الأم.

أمّا بخصوص عيوب الاستثمار المشترك من جهة نظرا للطرف الأجنبي فتكمن في الآتي:

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي لمشروع الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.

– عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع قيودا أو شروط صارمة على التوظيف والتقدير على تحويل الأرباح الخاصة للطرف الأجنبي على الدولة الأم، إضافة على أن الاستثمار المشترك يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا.

2– الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي:

تعتبر مشروعات الإستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعدّدة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق... الخ، ونجد في الجانب المقابل أنّ الدول النامية تتردّد كثيراً إزاء هذا الشكل، ويعود ذلك إلى الخوف من التبعيّة الإقتصادية وما ينتج عنها من أثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعدّدة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.(1)

➢ **مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المملوكة بالكامل:**

أ/ **بالنسبة للدول المضيفة:** من حيث المزايا فيمكن ذكرها باختصار على النحو التالي:

– إنّ زيادة حجم تدفقات النقد أو رأس المال الأجنبي للدول المضيفة، كما أن الاحتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع إلى المساهمة الجيّدة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض التصدير وتقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسين ميزان مدفوعات الدول المضيفة وأيضا نقل التكنولوجيا والمعرفة في حالة وجود تنظيم محكم للاستثمار.

– أمّا من ناحية العيوب كما سبق واشرنا ومع الأخذ في الاعتبار التحفظات السابقة الذكر فإن الدول المضيفة وخاصة منها النائية تخشى من أخطار الاحتكار الشعبية

(1) عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 273.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

أ/ **بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:** من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقق للشركات متعددة الجنسيات ما يلي:

– توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية إنتاجية، المالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية).

– كبر الأرباح المتوقعة والتي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

– يساعد التملك المطلق للمشروع الاستثماري في التغلب على المشكلات الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي مثل التراخيص والتوكيلات وعقود الإدارة وغيرها.

– إذا استطاعت الشركة متعددة الجنسية أن تبني صورة ذهنية لدى الجمهور في الدولة المضيفة فمن المحتمل جدا أن تصبح مهمة فرع الشركة لهذه الدولة سهلة للغاية فيما يخص تنفيذ سياسات التسويق والتوسع وغيرها بالإضافة إلى سهولة حصولها على تسهيلات مختلفة والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها خاصة مع ما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلية المستوردة والإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها.

أما فيما يخص عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي فيمكن القول على النحو السابق الذكر بأن الإخطار غير التجارية مثل: التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة النامية، تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات متعددة الجنسيات العاملة بهذه الدول (المضيفة النامية) وبصفة خاصة إذا كانت الاستثمارات في إطار ما يمكن أن يطلق عليه الأنشطة والصناعات الإستراتيجية أو الحساسة مثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صناعة البترول والأسلحة والأدوية... الخ ويضاف أن ذلك النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة للمقارنة مع الأول.[1]

3- الإستثمار في المناطق الحرّة:

المنطقة الحرّة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المناطق الجمركية امتداد للخارج فهي معزولة لاعتبار جمركي كما أنّ الاستثمارات تكون غير خاضعة لقوانين الدولة المضيفة،[2] إلاّ أنّها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرّة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوماً جمركية على تلك البضائع إلاّ عند اجتيازها حدود المنطقة الحرّة إلى داخل الدولة.[3]

4- مشروعات الإستثمار القائمة على التجميع:

و تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، ويقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معيّن وليكن سيارة أو حاسب آلي مثلاً على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً.

و قد تنطوي مشروعات التجميع على الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.[4]

5- الإستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تكون لمدّة معيّنة غالباً ما تكون طويلة الأجل، وقد ازدادت تدفقات الإستثمار الأجنبي في هذا النوع من المشروعات مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الإقتصادية وتغيّر دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجة الدول النامية على وجه الخصوص إلى سد فجوة الموارد

---

(1) عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 488-489.

(2) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 185.

(3) أنور عبد الخالق محمد عباس، المناطق الحرّة، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1998، ص 98.

(4) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 185.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحلية من زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي حتّى لو تمّ ذلك في مجال البنية الأساسية مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات واستغلالها لمّدة معيّنة بناءاً على عقد معيّن بين الحكومات المضيفة وهذا النوع من الاستثمار، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة.[1]

المطلب الرابع: الإستثمار الأجنبي المباشر والعولمة.

أدّت عمليات التحرير الاقتصادي المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية والخدمات ورؤوس الأموال، وقد أعطى الإستثمار الأجنبي المباشر حافزاً كبيراً لعملية التكامل تلك، من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمّال وزيادة الأجور النسبية وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة، وقد انتهجت الشركات متعدّدة الجنسيات استراتيجيات ذات صفة عالمية مستندة في ذلك إلى قدر كبير من التخصيص وتوزيع الأنشطة، واستهدفت الاستفادة من الوفرات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات.

وقد استفادت الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا من الاندماج في السوق العالمي ومن تحرير التجارة ومن التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة لتحقق معدّلات نمو مرتفعة ومتواصلة وشجع ذلك دولاً نامية أخرى على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الإقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة الحوافز وتعزيز السياسات وتخفيض القيود التنظيمية، وتحرير الأسواق، كما أدركت الدول النامية بأنّ المعيار الذي نقيس بع قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر قد تغير من حجم إسهامه المباشر في القيمة المضافة المحلية إلى النتائج الأطول أمداً بالنسبة لقدرة الموارد والإمكانيات المحلية للاقتصاد على المنافسة.

ومع التوجه إلى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أصبح المستثمرون الدوليون يعيدون موازنة تركيبة محافظهم مع سقوط الحواجز أمام الإستثمار الأجنبي المباشر وفي الوقت نفسه، فإنّ الاتجاه المتسارع نحو التكامل العالمي

---

[1] نفس المرجع، ص 186.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من شأنه أن يؤدّي إلى خلق فرص جديدة ما يعطي بدوره أيضاً حافزاً إضافياً للإستثمار الأجنبي.

بالإضافة إلى ذلك فإنّه في ظلّ العولمة كما أوضح ذلك إسماعيل صبري:[1]

- أصبحت الشركات متعدّدة الجنسيات تنشر نشاطها عبر عدد كبير من الدول وتحاول في ذلك الاستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية للبلد الأصل كما تنتقي إطاراتها وما تحتاج إليه من عمالة على أساس الكفاءة والأداء بغض النظر عن عامل الجنسية، وتحصل على تمويل محلي من كلّ بلد يمتد إليه نشاطها الذي قد يكون فرعاً أو شركة مملوكة بالكامل، وتبيع أسهمها لمواطنيه، وتقترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مدخرات كبيرة من بلدان الدول المتخلفة من خلال البنوك والبورصات العالمية.

- كما أصبحت هذه الشركات لا تهتم بسلعة واحدة محدّدة، إذ أنّ من أهم سمات هذه الشركات هو تعدّد الأنشطة التي تستغل فيها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة.

- كما أصبحت هذه الشركات أقدر على التحكم في التقدم العلمي والتكنولوجي، الذي أصبح عمودها الفقري، وأصبحت هي المحول والناقل الأساسي لآلياته وتقنياته ومنتجاته.

- كما أصبحت هذه الشركات غير خاضعة لرقابة البنوك المركزية أو لسياسات المصارف الوطنية، إذ أوجدت لنفسها محيطاً خاصا بمساعدة المؤسسات الحالية التي أصبحت تمنحها إمكانيات كبيرة في التمويل وتنفيذ مختلف سياساتها واستراتيجياتها.

فالعالم حاليًا يشهد مزيداً من الاندماج والعولمة، وممّا يسهّل ذلك انتشار الفكر النيوليبرالي ونموذج اقتصاد السّوق، وهو النّموذج الصّاعد والجذّاب عالميًا، وأنّ هذا الاندماج يكتسح المواقع في مجتمعات وأقاليم كانت مقفلةً بشكل محكم، مثل أوربا الوسطى والشّرقية والاتّحاد السوفييتي وحتّى الصّين. كما أنّ دول العالم الثّالث، التي كان بعضها يقاوم بواسطة التّمسّك ببدائل مختلفة، وجدت نفسها تعيش فراغًا على هذا الصّعيد. ويلعب كلّ من البنك الدّولي وصندوق النّقد الدّولي دورا رائدًا في ترسيخ

---

[1] إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية من مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربي، عدد 222، أوت 1999.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العولمة الاقتصادية. فتدويل الإنتاج وعولمة التّفاعلات المالية الاستثمارية على وجه الخصوص، وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية على العموم، كلّها عوامل تساعد على انتشار الظّاهرة العالمية وشيوع الفكر النيوليبرالي المبشِّر بالرّفاهية والتّنمية المستديمة. فعولمة التّجارة والأسواق والتّنقّل الآني وبدون حدود، رغم أنّها كانت وراء الاختلالات النّقدية والمالية، ووراء البطالة الهيكلية في العديد من الدّول، ووراء التّحوّلات العميقة في ترتيب وتوظيف الفضاء، كانت أيضا وراء التّنمية الاقتصادية لدول كانت إلى عهد قريب فاقدة للأمل، وفي أحسن الأحوال متواضعة التّطلّع للمستقبل، والمقصود بذلك الدّول (المتخلّفة) الحديثة التّصنيع والتي استطاعت الاستفادة من التّوجّهات الحاصلة في تحقيق تنميتها واندماجها في الأسواق.

فالعولمة والتّوجّه إلى الليبرالية، أو اقتصاد السّوق، أصبح أمرًا واقعًا، لا مجال فيه للانتظار أو للاختيار. لقد عبّر المدير العام للمنظّمة العالمية للتّجارة عن حقيقة هذا التّوجّه المميّز للاقتصاد العالمي بعبارات بسيطة مستمدّة من وصف واقع الحياة اليومية بقوله: " العولمة واقع ليست اختيارا، واقع يبدأ بنا وبحياتنا اليومية، في الصّباح نستيقظ على جهاز راديو ياباني مجمّع بماليزيا، نتناول القهوة الواردة من كولومبيا، نستقلّ سيارتنا المصنوعة بفرنسا، لكنّ نصف أجزائها تأتي من كلّ أنحاء العالم ،ثمّ نتّجه إلى المكتب حيث الحاسوب وكلّ الأجهزة الأخرى المنتجة بمعظم مناطق العالم ".

و في ظلّ هذا النّهج الجديد، الذي أصبح سائدا، نهج الليبرالية الجديدة والعولمة، استطرد أسامة عبد الرحمان قائلا: " إنّ الاقتصادات التي لا تطبّق القواعد التي تفرضها الدّول الغربية المتطوّرة، ومؤسّساتها الاقتصادية والتّنظيمية، قد تجد نفسها محكوما عليها بأن تظلّ في الهامش للأبد. ولا يعني ذلك أنّه لن تحصل على رأس المال الاستثماري فحسب، ولكن ستجد أنّه من المستحيل عليها تحقيق التّنمية الفعلية وامتلاك ناصية المعرفة التّقنية ".(1)

---

(1) كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة –حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص 71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: دوافع، محدّدات وحوافز استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

تتنافس الدول المتقدمة والدول النامية على حدّ سواء على جذب استثمار الأجنبي لما له من أهمية في التنمية الإقتصادية وتحقيق النمو المستدام كما يعتبر موضوع جذب الإستثمار من القضايا الأساسية، لاسيما بعد موجه الانفتاح الاقتصادي الذي طبع العقد الأخير من القرن العشرين، ومحاولة الكثير من الدول الاستفادة من حركة العولمة والاندماج في الإقتصاد العالمي، ولهذا سنتطرّق في هذا المبحث إلى دوافع قيام الإستثمار الأجنبي المباشر ثمّ إلى أهم محدّداته وفي الأخير نتطرّق إلى أهمّ أشكال الحوافر المقدّمة من الدول المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأوّل: دوافع الإستثمار الأجنبي.

في حقيقة الأمر إنّ كلاّ من طرفي الإستثمار المباشر، يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به وهي التي تدفعه بقوّة إلى المضيّ قدماً لتحقيقها وفيما يلي سنعرض دوافع كلّ من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر.

1- دوافع المستثمر الأجنبي:[1]

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الإستثمار في الخارج وهي:

- يكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأوّل الذي يجعل من الشركات متعدّدة الجنسيات تقرّر تفضيل التدويل بدلاً من التصدير.
- يكمن في تجنب مختلف العوائق والحواجز المحتملة والتي قد تعترض بشدّة كل من حركات الإستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات، ومن العوائق أيضاً البيئة المعادية للاستيراد.
- دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية.
- التخلّص من التكنولوجيا القديمة.

(1) حجازي، زياد،مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرةص21: الجامعة الأردنية،1996

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاستفادة من الأجور المنخفضة في الدول النامية.

2- دوافع الدول المضيفة:[1]

تسعى الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الإقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نجد:

- وسيلة لاستكمال الموارد، لأجل النهوض بمعدلات الإستثمار والحل الأمثل لتغطية الفجوة الادخارية، وشكل بديل للأشكال الكلاسيكية للتمويل الخارجي التي لها تبعيات سلبية، وذات أعباء ثقيلة.
- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبّط فيها هذه الدول.
- دافع الحصول على مستوى معيّن من التكنولوجيا ومختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية.
- تحقيق التقدّم الاقتصادي.
- تنمية التجارة الخارجية.
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
- توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
- تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة ما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري.
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية لتحسين الموارد البشرية المحلية للإدارة الحديثة.

المطلب الثاني: محدّدات الإستثمار الأجنبي.

تمثّل هذه المحدّدات إلزامية جذب الاستثمارات الأجنبية، والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين أجانب وهما الإستقرار السياسي والإستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى محدّدات تتعلّق بالموقع الجغرافي والمحيط الإجتماعي والثقافي.

---

(1) نفس المرجع، ص 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الموقع الجغرافي:

يعتبر موقع البلد جغرافياً عاملاً ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يساهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع إلى البلد المضيف وكذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة.

2- المحيط الإجتماعي والثقافي:

يعتبر البلد محل للروابط الإجتماعية والثقافية، حيث أنّ قدرة تسهيل إدماج المستثمر في المحيط الإجتماعي والثقافي للبلد المضيف هي من أهم الاعتبارات في جذب الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للبلد المضيف، كما تلعب أيضاً الصراعات النقابية والإجتماعية دوراً هاماً ومؤثّراً في جذب الاستثمارات الأجنبية، فكثرة الاضطرابات الملاحظة في بعض الدول كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع الشركات متعدّدة الجنسيات.(1)

3- الإستقرار السياسي:

إنّ الإستقرار السياسي وعلى الرغم من أنّه مثار جدل بين الباحثين حول درجة أهميته في قرار الإستثمار عبر الحدود الوطنية، إلاّ أنّ هناك إجماعاً على أهميته بوصفه عنصراً أساسياً في هذا القرار. ذلك أنّ المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلاّ إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والإستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظلّ أجواء تسودها الأزمات المختلفة.

فكلما كان الواقع السياسي مستقراً كلّما كانت فرص الإستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول كبيرة ويسيرة.(2)

---

(1) مداخلة الأستاذ كورتل فريد: أستاذ مكلّف بالدروس، جامعة سكيكدة، في المؤتمر حول IDE في الاقتصاديات الانتقالية، سكيكدة، 14-15 مارس 2004.

(2) دريد محمود السامرائي، الإستثمار الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- الإستقرار الاقتصادي:

يأتي الإستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد الإستقرار السياسي حتّى وإن كان من الصعب الفصل بينهما، ويتمثّل الإستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من توازنات الإقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار ومن أهمّ المؤشرات الإقتصادية لجذب الإستثمار الأجنبي نذكر:

4-1- توازن الميزانية العامة:

تقوم الدول التي تعاني عجزاً في موازناتها بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل العجز كما تعمل الدول من جانب آخر أثناء تسجيلها لانخفاضات في الإيرادات على تخفيض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيّف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة، وهذا ما يمثّل اتّجاهاً خطيراً ويجعلنا نخلص إلى أنّه كلّما سجل عجزاً في الموازنة العامة كان ذلك عامل طرداً للإستثمار الأجنبي المباشر، أمّا إذا كانت الموازنة العامة تعرف فائضاً أو على الأقل توازناً كان هذا عامل جذب للمستثمر الأجنبي.

4-2- توازن ميزان المدفوعات:

باعتبار أنّ ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الإقتصادية للبلد المستثمر بمعرفة وضعية ميزانه، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتّخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها (قيود وحقوق جمركية عالية، مراقبة الصرف والحدّ من القروض والتخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها) من شأنه أن يعيق الإستثمار الأجنبي المباشر.

4-3- التضخم:

من المعلوم أنّ لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رؤوس المال، كما تأثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي كما أنّ لارتفاع معدّلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدى ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ذلك لأنّ المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية بالتضخم ما يتجاوز 10 % فإذا بلغ 30 % إلى 40 % أو تجاوز 100 % سنوياً يدخل منطقة الخطر، سواء بالنسبة للاستثمارات الأجنبية أو المحلية بالإضافة إلى أنّ التضخم يشوّه النمط الاستثماري، حيث يتّجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الأنشطة طويلة الأجل.

4-4- سعر الصرف:

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أنّ المستثمر الأجنبي يتفاعل لردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح ''Cushmame'' أنّ المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة فضلاً على تقلبات في سعر الصرف تصعب تحقيق الجدوى كما يمكنها أن تعرض المشروعات بخسارة شديدة غير متوقعة تستخدم برامج التثبيت الاقتصادي سعر الصرف كأداة لخلق حافزاً قوياً لدى المؤسسات المحلية للاقتراض بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة منخفضة ولدى المستثمرين الأجانب، كما نعتبر عملية تخفيض سعر العملة إستراتيجية تتّبعها الدول لجذب الإستثمار الأجنبي.

4-5- معدّل الفائدة:

إنّ الزيادات في أسعار الفائدة المتّجهة نحو مستويات إيجابية بشكل معتدل تقترن بالزيادة في الإستثمار والادخار، وهذا ما يحسن من إمكانية النمو الاقتصادي وتؤدّي سلبية أسعار الفائدة إلى:

- هروب رؤوس الموال المحلية.
- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات أو الأرصدة إلى ودائع العملة الأجنبية وهذا ما يولّد ضغوطاً على ميزان المدفوعات ممّا يساعد على الارتفاع في أسعار الصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: أنواع الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الإستثمار الأجنبي.

هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الإستثمار المباشر، يمكن تلخيصها على النحو التالي.[1]

1- حوافز تمويلية:

و تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال مباشرة وقد تكون على سبيل المثال في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة.

و في هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا إلى قيام بعض الحكومات بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:

- تقديم تسهيلات الحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدّلات الفائدة.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروع والتوسّعات في المستقبل في مجالات النشاطات المختلفة.

2- حوافز مالية:

و يتم تقديم تلك النوعية من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب الكلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدّة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية وإعفاء أو تخفيض معدّلات الضرائب الجمركية على الصادرات وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرّة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير.

3- الحوافز غير المباشرة:

و قد لوحظ أنّ تلك النوعية من الحوافز يتم تصميمها بحيث تؤدّي إلى تعظيم الربحية للمستثمر الأجنبي بمختلف الوسائل غير المباشرة، حيث قد تقوم حكومة الدولة

---

(1) عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 212-213.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المضيفة على سبيل المثال بتزويد المستثمرين بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها التجارية وربّما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازاً فيما يتعلق بمركزها في السوق وقد يكون ذلك في صورة المعاملة التفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركز احتكاري في السوق أو قفل السوق بالنسبة لمن يرغب في ممارسة نفس النوع من النشاط كما قد يكون في صورة الحماية من منافسة الواردات أو معاملة تنظيمية خاصة للشركة الأجنبية.

إنّ الحوافز المذكورة سابقاً والمطبّقة في العديد من الدول النامية وخاصة في تلك الدول التي تمر بمرحلة انتقالية إلى استقطاب رسا ميل كبيرة إليها، إلاّ أنّ تدفق هذه الاستثمارات يبقى ضعيفاً مقارنة مع الدول المتطوّرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (02)

صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000/2007

الوحدة **مليار دولار أمريكي**

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العالم	1338183	824445	625168	561056	717695	958697	1411018	1833324
الاقتصاديات النامية	256624	214391	170966	180114	283618	316407	412972	499720
الاقتصاديات الانتقالية	6995	9762	11274	19892	30367	30971	57167	85942
الاقتصاديات المتقدمة	1134564	600291	442928	361050	403711	611319	940880	1247661
الدول العربية	5957	9324	8360	15603	24706	45723	67568	72368

من إعداد الطالب اعتماداً على تقرير الأونكتاد لمناخ الإستثمار لسنة 2008

المصدر: تقرير الأونكتاد حول مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أكتوبر 2008.

www.manaraa.com

4- الوضع الراهن لاستخدام حوافز الاستثمار:[1]

إذا كان جذب الإستثمار الأجنبي المباشر هو هدف الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية، فإنه يجب دراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه سواء لتوفير البيئة المواتية له، أو لتعظيم الاستفادة وتقليل الأضرار والأعباء الناجمة عنه بقدر الإمكان، كما يجب ذكر بعض الاعتبارات الهامة التي يجب أخذها في الحسبان عند توافد الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول ومن بينها الجزائر بصورة أكبر مما عليه الآن ومن هذه الاعتبارات ما يلي:

4-1- نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إذا كان رأس المال الأجنبي حر في التحرك بين شتى أنحاء العالم بصورة مطلقة، حيث يمكنه اختيار المناطق التي يتوطن فيها حسب اعتبارات اقتصادية وسياسية، إلا أنه يجب على الدول المضيفة اختيار أنسب الاستثمارات انطلاقا من حقائق واقعية، حتى يمكن الحصول على أكبر المنافع، أو تحمل أقل التكاليف، كما أن بعض القطاعات الإقتصادية ذات الصبغة الحساسة لا يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر الدخول إليها والإستثمار فيها كصناعات الدفاع الوطني وقطاعات الأمن الوطني والصناعات التي تتمتع بدرجة كبيرة من الحماية من قبل الدولة المضيفة نظرا لأنها من الصناعات الإستراتيجية التي يقوم عليها الإقتصاد الوطني.

4-2- ترشيد حوافز الإستثمار خدمة للاقتصاد الوطني:

من الأهمية بمكان تحديد الأنشطة الاستثمارية التي سوف تحصل على حوافز حيث يجب ربط الحوافز بنوعية الاستثمارات التي ينبغي تشجيعها كالتصدير مثلا أو استخدام العمالة الوطنية.

---

[1] مداخلة الأستاذ زيدان محمد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، في المؤتمر الدولي حول IDE سكيكدة، ص 5-6، 14-15 مارس 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-3- طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة:

قبل التطرق إلى العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة نشير إلى ضرورة عدم الإسراف في منح التسهيلات المختلفة، والعمل على الاستفادة أكثر من هذه الاستثمارات من خلال تحديد علاقة تعمل على تدفق وانسياب التكنولوجيا والخبرات العلمية والعمل على توظيف أكبر للعمالة الوطنية مع العمل على تدريبها وتأهيلها. يبرز دور الدولة عند تحليل العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة في الرقابة القوية على أنشطة المستثمرين الأجانب بسبب قوتهم الاحتكارية في السوق المحلي، وبعض أسباب الضغط التي يمكن أن يمارسوها على الدولة المضيفة في اتخاذ بعض القرارات الخاصة بالاحتكار والإغراق وغيرها.

4-4- استقرار البيئة المواتية للاستثمار:

إن من أهم المقومات التي تعمل على جذب الإستثمار الأجنبي هي البيئة المواتية وإطارها المؤسسي، لذا يجب دائما الحفاظ على الإستقرار بمجالاته السياسية والإقتصادية والتشريعية، حتى تكون هناك حكومة قادرة على التفاوض مع المستثمر الأجنبي من موقع قوة.

4-5- مدى قدرة الدولة المضيفة على التفاوض:

إن استقرار الدولة يجعلها قادرة على التفاوض بشكل يحقق لها أقصى المنافع لذا يجب على الدولة القيام بتفاوض ناجح وبناء بمهارات تفاوضية عالية، ومن خلال مجموعة تفاوض متنوعة من الخبرات والمهارات التي تشمل القانون الدولي، الإقتصاد الدولي.

4-6- المنافع والتكاليف الإجتماعية للإستثمار الأجنبي المباشر:

لا يجب إغفال الناحية الإجتماعية للإستثمار الأجنبي المباشر بل يجب الأخذ في الاعتبار ما يضيفه هذا الإستثمار للمجتمع ككل.

يمكن تصنيف المنافع والتكاليف الإجتماعية للإستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من صعوبة تقديرها حسب الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (03):

الجدول التحليلي يبين المنافع والتكاليف الإجتماعية المترتبة عن الإستثمار الأجنبي المباشر.

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
البيئة	– إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب. – إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث. – تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية.	– التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الاستثمارية سواء تلوث الهواء أو الماء ... – إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بصحة الإنسان.
العمالة	– تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج. – تعيين نسبة كبيرة من العمالة المحلية بالمشروع الأجنبي. – رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية.	– عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية والاكتفاء بالأجانب. – الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية. – الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط. – ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة حتمية لما سبق.
الرفاهية	– رفع المستوى المعيشي بصفة عامة. – إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار معقولة. – رفع المستوى العلمي والفني للعمالة المحلية.	– الفروق الكبيرة بين دخول العمالة الأجنبية والعمالة المحلية. –احتدام المنافسة في مجال إنتاج السلع واحترام مقاييس الجودة.
البحوث والتطوير	– قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية. – قد يساهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي. – قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية وذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.	– قد ينقل الإستثمار الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة ولكن قد تكون غير مناسبة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيداتها الفنية. – قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-7- ترويج الإستثمار في الدولة المضيفة:

من الأهمية بمكان الترويج لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، ولكن لا ينبغي الإسراف في بذل جهود باهظة التكاليف لترويج الإستثمار مثل إرسال بعثات إلى الخارج أو نشر إعلانات على النطاق الدولي. لقد سعت العديد من الدول إلى إنشاء وكالة لترويج الإستثمار تعمل على مساعدة المستثمرين وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشادات اللازمة.

4-8- خلق طبقة من المنظمين ورجال الأعمال بالدولة المضيفة:

إن قيام الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة من شأنه أن يؤدي إلى ظهور طبقة هامة من المنظمين ورجال الأعمال يساهمون في التنمية الوطنية وخاصة في قطاع التصنيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المتغيرات الاقتصادية.

إذا كانت البلدان النامية تقدّم للاستثمارات الأجنبية العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية وذلك لتشجيع هذه الاستثمارات على الانسياب إليها، فإنّه لا شكّ أنّ لهذه الاستثمارات أثار عديدة على اقتصاديات تلك الدول، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

وعلى الرغم من أنّ ذلك يمثل السمة الطبيعية لمعظم المتغيرات الإقتصادية التي تجمع في أغلب الأحيان كلا الجانبين الإيجابي والسلبي، إلاّ أنّ هناك أراء أيّدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مستندة على ما لها من أثار إيجابية، وأراء أخرى رفضت وعارضت وجود هذا النوع من الاستثمارات تخوّفاً من أثارها السلبية.

ويمكن دراسة الآثار الإقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول النامية من خلال النقاط التالية:

- الأثر على زيادة معدّل التكوين الرأسمالي.
- الأثر على التشغيل والتضخم.
- الأثر على ميزان المدفوعات.
- الأثر على التقدّم التكنولوجي.

المطلب الأوّل: الأثر على زيادة معدّل التكوين الرأسمالي.

تعدّ هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، إذ أنّ معظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، ممّا تضطرّ لتعويض هذا النقص إمّا باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة والمضرّة على المدى القصير والمتوسّط بالاقتصاد الوطني، وإمّا تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطوّرة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وذلك لقدرة هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات الأجنبية على تحمل مخاطر في ميادين قد تُحمل الدولة المستقبلة تكاليف باهظة.[1]

وتظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية في زيادة معدّل التكوين الرأسمالي، من الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية، فقد ارتفعت تدفقات هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية أربعة أمثال مستواها في الفترة الممتدّة بين 1980 إلى 1997.[2]

جدول رقم (04):

تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

القيمة بالمليون دولار

السنة	إجمالي التدفق العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر	إجمالي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية	إجمالي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا
متوسط الفترة 1980 – 1985	49831	12634	2253
1986	78283	14184	1728
1987	132949	25021	2186
1988	158289	29718	2325
1989	195153	29756	4446
1990	183835	31776	2196
1991	158936	41696	2752
1992	173761	49625	3151
1993	218094	73045	3691
1994	238738	90462	5496
1995	316524	96330	4699
1996	337550	129813	4828
1997	400486	148944	4710

(1) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الإقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 400.

(2) نفس المرجع، ص 401.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال البيانات السابقة يلاحظ أنّ حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلدان النامية في زيادة مستمرة، ولا شكّ أنّ هذه الاستثمارات إذا ما أحسن توجيهها يمكن أن تشكل إضافة مباشرة إلى التكوين الرأسمالي في تلك البلدان، فمن المتصوّر أن تؤدّي هذه الاستثمارات إلى زيادة الدخل المحلي حيث يمكن أن يدخر جانب منها ويتحوّل إلى استثمارات محلية ترفع من معدّل التكوين الرأسمالي.

بالإضافة إلى أنّها تساهم في سدّ بعض الفجوات الرئيسية في البلدان النامية، فهي تساهم في سدّ الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة، وسدّ فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص، وسدّ الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب من نشاط المشروعات الاستثمارية.

كما أنّ هذه الاستثمارات توفر العملات الصعبة للدول المضيفة مرتين، الأولى عند قدومها إلى البلاد، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في السواق الخارجية، ممّا يحوّل اقتصاد الدولة إلى اقتصاد تصديري ويؤدّي إلى تقليص فاتورة الاستيراد.

كما أنّ الشركات الدولية التي تقوم بالاستثمار المباشر في البلدان النامية تساهم في حلّ مشكلة قصور التمويل أو عجز الموارد المالية في هذه البلدان عن الوفاء باحتياجات التنمية وذلك إمّا مباشرة بتوفيرها داخلياً أو من أسواق المال أو بأسلوب غير مباشر بإحدى الطرق التالية:

– تستطيع هذه الشركات توفير التمويل اللازم عن طريق دعوة شركات دولية أخرى للاشتراك معها في بعض المشروعات بالبلدان النامية.

– كذلك توفر تلك الشركات الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدول الأم، ذلك أنّ ممارسة تلك الشركات لنشاطها في الدول المضيفة وحريّة دخول رؤوس الأموال لهذه الأسواق يكون عاملاً مشجّعاً لتدفقات المعونة الأجنبية.

– كذلك تستطيع تلك الشركات تعبئة المدخرات المحلية، بتقديمها فرص مغرية الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الأثر على التشغيل والتضخم.

لا شكّ أنّ البطالة تعدّ أحد أهمّ الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتناف فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية التي ترى أنّها تمثّل قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدها، إمّا في التخلص من البطالة، أو على الأقل في الحدّ منها ومن تفاقمها.

والبطالة هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه ويبحث عنه، ولا يجد فرصة العمل عند معدّلات الأجور السائدة.[1]

ولقد تصاعدت البطالة خاصة منذ أوائل الثمانينات، في الدول المتقدمة وفي الدول النامية على السواء، وذلك بعد تباطؤ النمو الاقتصادي، نتيجة لدخول الإقتصاد مرحلة كساد طويلة، وممّا فاقم من مشكلة البطالة في الدول النامية تفجر مشكلة المديونية الخارجية لتلك الدول بعد أزمة ديون المكسيك عام 1982.[2]

وأشار التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام 2000 إلى أنّ إجمالي القوى العاملة في الدول العربية تقدّر بـــ حوالي 97 مليون مشتغل في عام 1999: 35,9 % من سكان الوطن العربي، وأنّ معدّلات البطالة في الوطن العربي قد تجاوزت 20 % من إجمالي القوى العاملة. ويوضح الجدول التالي تطوّر معدّلات البطالة في بعض الدول العربية.

---

(1) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 409.

(2) نفس المرجع، ص 415.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (05):

تطوّر معدّلات البطالة في بعض الدول العربية.

السنــوات	الأردن	الجزائر	تونس	المغرب
1984	5,4	–	12,9	–
1985	6,0	9,7	–	–
1986	8,0	–	–	–
1987	8,3	21,4	–	14,3
1988	8,8	12,6	–	13,9
1989	10,3	18,1	13,4	16,3
1990	19,8	19,8	–	15,4
1991	18,8	20,7	15,0	17,3
1992	–	23,8	–	16,0
1993	–	24,3	–	–

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام 1996، ص 168.

من هذا الجدول يتّضح كيف تفاقمت البطالة في هذه الدول العربية، وبالتالي فالاستثمارات الأجنبية تساهم في حلّ مشكلة البطالة في هذه الدول، لذا فهي موضع ترحيب من جانب الدول المتقدمة والدول النامية على حدّ سواء.

ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص للعمل، وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات التالية:

– أنّ وجود الشركات متعدّدة الجنسيات سوف يؤدّي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثمّ خلق فرص جديدة للعمل.

– إنّ الشركات متعدّدة الجنسيات سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحقّقة وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة. ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإنّ زيادة عوائد الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوف يمكنها من التوسّع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثمّ سترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.[1]

– إنّ إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجّهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرّة سوف يؤدّي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

– إنّ وجود الشركات الاستثمارية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة مقارنة بنظيرتها الوطنية، فإنّه من المحتمل أن تتّجه العمالة والإطارات للعمل بهذه الشركات.[2]

وفي واقع الأمر فإنّ تدفق الاستثمارات الأجنبية على البلدان النامية قد يتسبّب في بعض الأحيان في إحدى موجات تضخمية تجتاح اقتصادياً هذه البلدان، ويظهر ذلك على النحو التالي:

– عندما تأتي هذه الاستثمارات لإنشاء مشروعات معينة في البلدان النامية، فإنّ تنفيذ هذه المشروعات عادة ما يتطلّب جزاءاً من الإنفاق الاستثماري عن طريق التمويل المحلي، ممّا يترتّب عليها زيادة واضحة في القوّة الشرائية داخل البلدان النامية في المراحل الأولى من تنفيذ المشروعات، وبالتالي زيادة الطاقة على الإنفاق، خصوصاً إذا تمّ تمويل هذه المشاريع من طرف الدولة عن طريق التمويل التضخمي، فإنّها تعمل بذلك على زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدّة الضغط التضخمي.[3]

إذا تمّ الأخذ في الاعتبار أنّ أسعار السلع التي تنتجها الشركات متعدّدة الجنسيات مرتفعة نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، نظراً للمبالغة في تقييم التكنولوجيا الداخلة في إنتاجها، وارتباط هذه السلع بالسوق العالمي، ومع محاولة المنتجات الوطنية منافسة منتجات الشركات الأجنبية، مع وجود الخبرة المناسبة في القطاع العام، فقد ترتفع أسعار السلع المحلية مع عدم ارتفاع مستوى جودتها ممّا أدّى إلى ارتفاع عام في مستوى الأسعار.[4]

---

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 464.

(2) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الإقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 419.

(3) نفس المرجع، ص 496.

(4) سعيدي يحي، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية غير منشورة، 2007/2006، ص 154.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الأثر على ميزان المدفوعات.

لا شكّ أنّ ميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الإقتصادية في توجيه وإدارة الإقتصاد القومي، نظراً لأنّه في كثير من الحيان ترتبط الإجراءات الإقتصادية التي تتّخذ في دولة ما بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة.

ويعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنّه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الإقتصادية الخارجية التي تتمّ بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.

ونظراً للعجز المستمر في ميزان المدفوعات في البلدان النامية ولخطورة تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج كان لا بدّ من اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تساهم في زيادة الإستثمار الإجمالي وبالتالي في نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون لها أثرا إيجابياً في تحسين ميزان المدفوعات طالما كان حجم انسيابها إلى البلدان النامية يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج.(1)

والحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثّر عليه، كما يستلزم حساب وتحديد العناصر الآتية:(2)

1- التدفقات الداخلة:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري وكلّما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلّما زاد حجم، كلّما زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة التصدير.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومات الأم.
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

---

(1) نزيه عبد المقصود مبروك، نفس المرجع، ص 432.

(2) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 468.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- التدفقات الخارجية:

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد المواد الخام والمواد الأولية.
- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق.
- مقدار رأس المال المحوّل للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنّه يجب الأخذ في الاعتبار بعض الآثار الأخرى سواء الناجمة عن الممارسات وشروط الدولة المضيفة أو تلك الخاصة بالطرف الأجنبي فضلاً عمّا قد ينجم من آثار نتيجة فتح أو الدخول في أسواق عالمية جديدة وتحسين المركز التنافسي للدولة المضيفة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية لخلق علاقات تكامل بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بالدولة، وتنمية صناعات أخرى جديدة، مثل قطاع السياحة والبنوك والتأمين.[1]

المطلب الرابع: الأثر على التقدم التكنولوجي.

تعرف التكنولوجيا على أنّها: "فن وعلم أصول الصنعة" وذلك بما تحتويه وتتطلبه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجالات إنتاجية، كما يمكن تقسيم التكنولوجيا إلى عدّة تصنيفات من أهمّها:[2]

- تكنولوجيا صلبة تشمل الآليات والرسومات الهندسية والتوصيفات الفنية التي تستخدم في استغلال الآليات الصلبة. كذلك هناك تكنولوجيا ناعمة تتمثل في أساليب الإدارة والتسويق والتمويل والبرمجة.
- تكنولوجيا متقدمة وتكنولوجيا قديمة.
- تكنولوجيا محزومة تأتي فقط كجزء من حزمة أو اتفاق ومرتبطة به، أو تكنولوجيا حرّة متاحة عند الصائغين.
- كما يطرح التحويل التكنولوجي في الواقع، مشكلة التحكم في التكنولوجيا من قبل الدول التي تريد استعمالها، وهذا ما يدفع بالدول النامية إلى ضرورة بناء نظام وطني

---

(1) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الإقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 437.

(2) نفس المرجع.ص440.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإبداع مرتبط ومتكامل ومنسجم يأخذ بعين الاعتبار وفوراتها من عوامل الإنتاج وحاجات السوق الفعلية الآنية والمستقبلية، كما أنّ التحوّل التكنولوجي ليس أكيداً لكون التكنولوجيات المستعملة في الدول المتقدمة ليست بالضرورة ملائمة لظروف وواقع توليفة عوامل الإنتاج في الدول النامية.[1]

– كما أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، وبالتالي يساهم في رفع كفاءة العمّال في الدولة المضيفة حيث تتميّز الآلات والمعدّات التي يستخدمها المستثمر الأجنبي بدرجة عالية من التكنولوجيا ويقوم المستثمر الأجنبي بتدريب العمّال على استخدام هذه الآلات والمعدات ممّا يزيد من مستوى مهاراتهم وكفاءاتهم وينعكس ذلك إيجابياً على إنتاجيتهم.

– كما يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق أو إيجاد المنافسة بين الشركات الأجنبية وباقي الشركات المحلية، ونعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيا.

– كما أوضحت دراسة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) عام 1998 أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي، والتكنولوجيا الحديثة، إذ ترتب عن التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في السواق العالمية. وقد شملت تلك الدراسة أربع دول أسيوية هي: الصين، ماليزيا، سنغافورة وتايلاندا.

---

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، 2003، ص 253.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصــــة:

ممّا سبق يتّضح أنّ الحقبتين الماضيتين شهدت ثورة في عالم تحركات رأس المال الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص، فالتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التي تجسدت في ما يسمّى بالعولمة أثّرت إيجاباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الذي جعل الكثير من الاقتصاديين وصناع القرار يهتمون بتفسير هذه الظاهرة، إمّا مدافعين أو معارضين لها، موضحين أهمّ آثاره الإيجابية والسلبية على اقتصاديات الدول المستقطبة ومحاولة وضع إطار وتصوّر خاص به في ظلّ التحولات العالمية وزيادة الطلب عليه، خاصة من الدول النامية لتمويل اقتصادياتها في ظلّ الإصلاحات التي قامت بها وتخفيف عبء المديونية التي تعاني منها، ومحاولة تصحيح الاختلالات الكليّة، لجعل المناخ الاستثماري أكثر جاذبية لهذا النوع من الاستثمارات.

أمّا بالنسبة للفصل الثالث فسنتعرّض فيه إلى واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على أهمّ محدّداته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية 2008/1998

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تمهيد:

يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول، بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، وكذا تحقيق الرفاهية الاجتماعية، برفع الإنتاج وإيرادات الدولة في القطاع الجبائي، وكذا امتصاص البطالة إلى جانب الأدوار الأخرى العديدة التي سبق ذكرها.

وتعتبر الجزائر إحدى الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظلّ النظام الاشتراكي، ممّا ألزم السلطات الجزائرية إلى تبني إصلاحات اقتصادية شاملة من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وهذا بغية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتكمن أهمية هذا الفصل في الوقوف على مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي توجّه نحو ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: تطور جهود تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الإصلاحات الإقتصادية.

اقترن تطور معالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعاملين، يتمثل الأول في التطورات والظروف التي شاهدتها منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي كان لها انعكاس في تطور مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الدولي، ويتمثل الثاني في التوجهات التي تبنتها الجزائر على المستويين السياسي والاقتصادي، والذي أفرز إصلاحات اقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة، والتي قد تتوافق أو تتعارض مع نشاط المستثمرين الأجانب، وقد كان ذلك على عدة مراحل.

وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على خصوصيات كل مرحلة، وانعكاسها على تطور هذه الظاهرة في الجزائر.

المطلب الأول: فترة الاقتصاد الموجه (1962-1989).

سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال إلى التخلص من مخلفات الاستعمار وتوظيف إمكاناتها المحدودة في ترتيب أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال رسم معالم انطلاق المسيرة التنموية للبلاد بانتهاج النهج الاشتراكي، لبسط النفوذ على الاقتصاد وفك الارتباط بالاقتصاد الفرنسي، ووضع الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق مخططات مقبلة لخدمة الأهداف التنموية.

وإذا كانت بداية هذه الفترة قد شهدت إصدار القانون 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963، والذي خاطب الرأسمال الأجنبي بعدم مغادرة الجزائر والمشاركة في بنائها، والقانون 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 والذي كان أكثر شرحًا وتحديدًا لتدخل القطاع الخاص وكذلك الامتيازات والضمانات الموفرة له،[(1)] فإن القراءة المتمعنة لمعالم التوجه السياسي والاقتصادي آنذاك يتنافى والإبقاء على الشركات الأجنبية (الفرنسية)، فهي مرادف لاستمرار الهيمنة، ونهب الثروات، والإبقاء على التبعية والتخلف، خاصة في ظل ظهور شعارات الاعتماد على الذات، والتنمية المستقلة...

هذه الأسباب جعلت من الجزائر على غرار العديد من الدول النامية ذات التوجه الاشتراكي دولاً معادية للاستثمار الأجنبي المباشر (بدرجات متفاوتة)، ممّا أدى بها إلى اتخاذ العديد من الأساليب المعادية كالتأميم، ويبرز الجدول رقم (06) أن حالات التأميم التي مست فروع الشركات الأجنبية للفترة (1960-1976) تراوحت بين (1-5) كحد أدنى في اليمن وسوريا وأفغانستان وغينيا، وأكثر من 50 حالة في الجزائر وأنغولا وتنزانيا وإثيوبيا.

الجدول رقم (06)

عدد حالات التأميم لفروع الشركات متعددة الجنسية في بعض الدول النامية للفترة (1960-1976)

العدد	1-5	6-15	21-25	26-30	أكثر من 50
الدول	سوريا، اليمن، أفغانستان، غينيا	البنين، العراق، الموزمبيق	الغونغو	مدغشقر	الجزائر، أنغولا، إثيوبيا، تنزانيا

Source: Marc humbert, investissement international et dynamique de l'economie mondiale, Economica, Paris, P 370.

(1) عبد الرحمان تومي، "واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، 2006، ص 108.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد اتضحت معالم السياسة الاقتصادية في الجزائر أكثر في بداية السبعينات، عندما اعتُمِدت إستراتيجية النمو غير المتوازن، أي نمو جميع القطاعات الاقتصادية بقيادة قطاع واحد، وبالتالي فقد تم وضع خطة تنموية اعتمدت نموذج الصناعات المصنعة (الثقيلة).

ولتجسيد هذه الإستراتيجية، أصدرت الدولة مخططين، المخطط الرباعي الأول خلال الفترة (1970-1973) والذي رُصِد له مبلغ قدره 35 مليار دينار جزائري، كانت حصة الصناعة منه 57,3 %، والمخطط الرباعي الثاني للفترة (1974-1978) والذي رصد له مبلغ 140 مليار دينار جزائري، خصص لقطاع الصناعة نسبة 60,7 % منه، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (07).

الجدول رقم (07)

المخصصات المالية لقطاعات الاقتصاد الجزائري خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني.

القطاعات	المخطط الرباعي الأول (70-1973)	المخطط الرباعي الثاني (74-1977)
المبلغ الإجمالي	35 مليار دينار	140 مليار دينار
الصناعة	% 57,3	% 60,7
الزراعة	% 11,9	% 7,3
قطاعات أخرى	% 30,8	% 32

المصدر: أمين صيد، "سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات - حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 110.

وإذا كانت هذه السياسة قد حققت بعض النتائج الايجابية، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة 4,5 %، وانخفض معدل البطالة من 25 % في عام 1967 إلى 19 % في عام 1978،[1] لكن يؤخذ عليها السلبيات التالية:

- في ظل الاعتمادات الضخمة المرصودة لقطاع الصناعة، فقد كان ذلك على حساب قطاع الزراعة الذي تم تهميشه، إذ بلغ متوسط اعتماداته خلال فترة تطبيق المخططين

[1] Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisième millénaire, Ed: Marinour, Alger, 1998, P 62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10,6 %، وقد كانت هذه السياسة بداية لخلق التبعية الغذائية إلى الخارج خاصة مع النمو الديموغرافي السريع.

– تتميز الاستثمارات في الصناعات الثقيلة بالكثافة الرأسمالية، ممّا كلف الدولة أموالاً طائلة، ومع عدم كفاية الموارد المحلية وقعت الجزائر في فخ المديونية الخارجية، والتي ارتفعت من 0,95 مليار دولار في عام 1970 إلى 17 مليار دولار في عام 1980.[1]

– أُعطيت أهمية كبيرة لمعدل الاستثمار والذي تراوح بين 40 و50 %، وفي ظل طول فترة الاسترداد فقد أدى ذلك إلى تحقيق عجز مالي، إضافة إلى إهمال النتائج التي تتمخض من عملية الاستثمار سواءً المباشرة كالنمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات، أو غير المباشرة والمتعلقة بخلق ارتباطات بين فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني.

– لعب المصرف المركزي كسلطة نقدية دورًا شكليًا، ممّا ساهم في نمو العرض النقدي بمستويات مرتفعة كانت أكبر من التدفقات الحقيقية (السلع والخدمات)، ممّا خلق اختلالاً على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن جراء ذلك.

– لم يتجاوز معدل تغطية صادرات القطاعات خارج المحروقات لواردات نفس القطاعات معدل 5%،[2] ممّا يعني أن هذه السياسة فشلت في إشراك قطاعي الزراعة والصناعة في التنمية، بفعل التباطؤ في وتيرة الإنتاج، وضعف كفاءة اليد العاملة، وعدم القدرة على التحكم في التكنولوجيا، وسوء التسيير، وطول فترة إنجاز المشاريع، ممّا أدى إلى تحمل تكاليف إضافية.

وبغض النظر عن النتائج التي أسفرت عنها السياسة الاقتصادية لهذه الفترة، فإن تزامنها مع ضعف حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل التمويل الخارجي للدول النامية نظرًا للاعتماد على القروض والإعانات، إضافة إلى القرارات النابعة من الاختيارات السياسية والتوجهات الإديولوجية لعبا الدور الحاسم في تحديد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

---

[1] Hamed Madjdoub, Algérie, études et perspectives, Ed: Economica-essai, Alger, 2003, P 53.

[2] Ahmed Benbitour, Op.cit, P 62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي عام 1971 تم تسجيل تدفق سلبي نتيجة تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل عمليات التأميم، وبعد هذه السنة فتحت الجزائر قطاع المحروقات لوحده في مجالات الاستغلال والتكرير والإنتاج أمام الرأس المال الأجنبي في شكل مشاريع مشتركة تمتلك، منها الجزائر نسبة 51 % كما يتضح من الشكل رقم(05).

الشكل رقم (05)

تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

خلال الفترة (1970-1979).

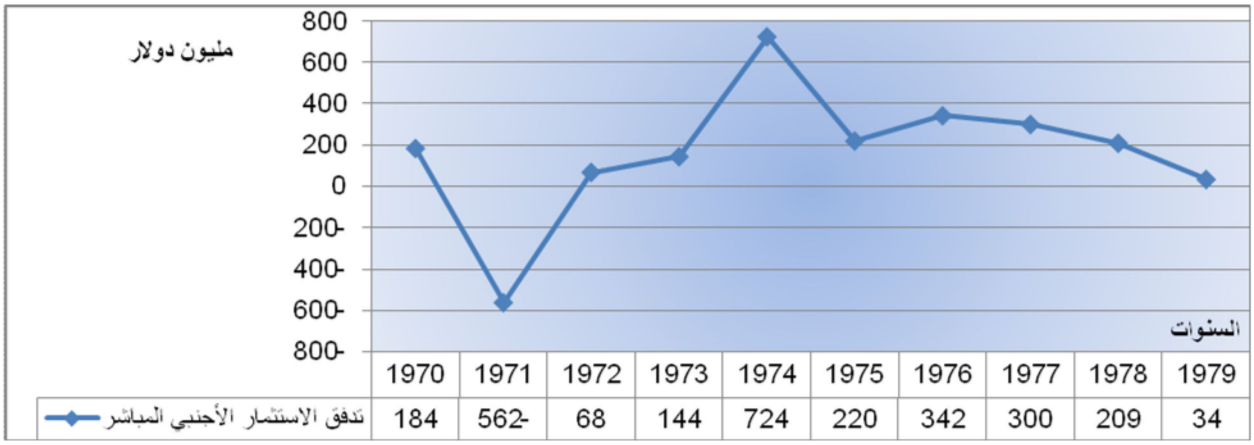

<u>المصدر</u>: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

SFI et Fias, societe financiere internationale, ´´l'investissement etranger´´, leçons de l'experience, 1997,P111.

ويتضح من الشكل رقم (05) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة تميزت بالتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، لكن المؤكد أنها ضعيفة مقارنة بمصادر التمويل الدولية الأخرى، فقد قدرت قيمتها التراكمية للفترة (1970-1979) بـــ 1,663 مليار دولار، وبمقارنتها مع المديونية الخارجية لعام 1980 والمقدرة بـــ 17 مليار دولار فإنها لا تمثل سوى 9,8 % منها.

وحتى في قطاع المحروقات، فقد تم تقييد نشاط الشركات الأجنبية بالعديد من المقاييس والشروط ممّا يدل على أنه لولا الحاجة الماسة لتكنولوجيا البحث والتنقيب والاستغلال لما سُمِح بإشراك المستثمرين الأجانب خلال هذه الفترة.

لقد توافقت بداية الثمانينات مع استمرار ارتفاع أسعار النفط، وكان الغرض من الإصلاحات التي انتهجتها السلطات الجزائرية تحقيق هدفين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– يتمثل الأول في تصحيح إخفاقات السياسة الاقتصادية لعشرية السبعينات من خلال تصفية مختلف الاختلالات الناتجة عنها.

– ويتمثل الثاني في محاولة اعتماد اللامركزية في تسيير الاقتصاد الوطني، وبالتالي محاكاة التوجه الرأسمالي من خلال إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

بالنسبة للهدف الأول فقد وضعت الحكومة مخططين خماسيين، إذ رصد للأول مبلغ 500 مليار دينار خلال الفترة (1980–1984)، ورصد للثاني 828 مليار دينار خلال الفترة (1985–1989)،[1] وبالتالي فقد امتازا بالإعتمادات المالية الكبيرة مقارنة بالمخططين الرباعيين الأول والثاني.

ولقد كان هدف هذين المخططين تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الإنتاجية والخدمية، وبالتالي فقد كرسا التوجه التدريجي للتخلي عن سياسة النمو غير المتوازن المعتمدة خلال عشرية السبعينات.

فعلى مستوى هيكل الاستثمارات، انخفضت حصة الصناعة من إجمالي الاستثمارات من 56 % إلى 24 % بين سنتي 1980 و1984، بينما ارتفعت استثمارات البنية التحية من 30 % إلى 55 % خلال نفس الفترة، وبقيت حصة الزراعة ما بين 3 و4 %. وانتقلت الموازنة العامة من حالة فائض في عام 1980 إلى حالة عجز في نهاية 1984 بسبب زيادة نفقات التجهيز، أما الميزان التجاري فقد استمر في تسجيل الفائض حتى عام 1985. وبالرغم من انخفاض المديونية الخارجية إلى 14,1 مليار دولار في عام 1984، فإن خدمة الدين كنسبة من الصادرات ارتفعت إلى 37 %.[2]

لقد فشلت سياسة النمو المتوازن المتبعة في إشراك قطاع الزراعة في عملية التنمية بفعل ضعف حصته من الاستثمارات، ممّا عمق التبعية الغذائية للخارج خاصة مع ارتفاع حصة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات من 10 % في عام 1970 إلى 22 % في عام 1985.

---

(1) صالح تومي وعيسى شقبقب، "محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970–2002)"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2005، ص 15.

(2) Ahmed Benbitour, Op.cit, PP 68-71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يضاف لذلك استمرار هيمنة قطاع النفط على هيكل الإنتاج الوطني نتيجة ارتفاع مساهمته في الصادرات الإجمالية إلى 98 %، ممّا يعني استمرار تركيز السياسة الاقتصادية عليه كعامل أساسي لتحقيق النمو (النمو المشروط)، ونتيجةً لعدم التحكم في أسعار النفط وانخفاض تغطية منظمة الدول المصدرة للبترول للطلب العالمي من الثلثين في عام 1974 إلى الثلث في عام 1984، فقد لعب هذا القطاع دورًا رئيسيًا في نقل الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد الجزائري.

أما على مستوى السياسة النقدية، فقد كانت الخزينة العامة هي الهيئة المسئولة عن تسيير شؤون النقد، فالمصرف المركزي مجرد هيئة مسؤولة عن إصدار النقد اللازم لتمويل الاستثمارات العامة المخططة، أما المصارف، فقد كانت مجرد أداة لتمويل المؤسسات العامة، إذ يكفي أن يُعتمد أي مشروع استثماري من طرف الحكومة ليحصل على التمويل اللازم من المصارف دون النظر إلى القدرة المالية وشروط السداد وغيرها من الحسابات الاقتصادية.

وأمام مكامن الضعف الواضحة لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر حتى منتصف الثمانينات والتي تزامنت مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني، واجهت الجزائر صعوبات وتعقيدات كبيرة بفعل انخفاض أسعار البترول، والذي ضرب عمق الاقتصاد الجزائري المبني على الريع البترولي.

إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد المحروقات دفع به إلى شفا الانهيار نتيجة تراجع سعر برميل النفط من 27 دولار إلى أقل من 14 دولار بين سنتي 1985 و1986. كما ساهم تدهور قيمة الدولار خلال هذه الفترة في تراجع مداخيل الصادرات الجزائرية وارتفاع قيمة المديونية الخارجية، مما أدى إلى:

– انخفاض فرص العمل المستحدثة من 194 ألف في عام 1986 إلى 62 ألف في عام 1988، وبهذا ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 650 ألف في عام 1986 إلى 1,8 مليون في عام 1989.[1] كما تراجعت نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة من

---

(1) Mutin Georges, évolution économique de l `Algérie depuis l`indépendance, Gremmo, Lyon, 1998, P 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طرف الدولة ممّا أدى إلى تأزم الوضع الاجتماعي، وقد تجلى ذلك في المظاهرات المأساوية لــ 1988/10/5.

– انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 5,2 % في عام 1985 إلى (– 2,9 %) في عام 1989، وارتفعت المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري وحدت من مصداقيته في أسواق المال العالمية إلى 25,3 مليار دولار في عام 1989، ممّا انعكس في ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 75,25 % لنفس السنة.(1)

بالنسبة للهدف الثاني فقد شهدت فترة الثمانينات إصدار القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 آب 1982، والذي هدف إلى تحقيق تكامل بين القطاعين العام والخاص (المحلي والأجنبي) من خلال إعطاء هذا الأخير مساحة وحرية أكبر للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وقانون 19 آب 1986 والذي جاء متمما للقانون السابق وقد نص على السماح بتحويل الأرباح، وضمان التعويض في حالة التأميم، والتحويل الجزئي لأجور العمال...،(2) لكن عمليًا استمر تحفظ الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة على كل التدخلات الأجنبية بما فيها الاستثمارات المباشرة بفعل استمرار النظرة التي سادت خلال عشرية السبعينات.(3)

وأمام فشل البرامج التنموية خلال هذه الفترة في دفع عجلة التنمية، وفي ظل الإبقاء والتأكيد على مبدأ سيادة الدولة على المجالات الاقتصادية، وبالتالي استمرار هيمنة القطاع العام والعقلية البيروقراطية نتيجة عدم التجسيد الفعلي للقوانين الصادرة، كل هذا أكد أن الاستثمار الأجنبي لم يحن وقته بعد باعتباره ليس من أولويات هذه البرامج، ممّا انعكس في الانخفاض الشديد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة كما يتضح ذلك جليًا من الشكل رقم (06).

---

(1) ONS, statistiques sur l`économie Algérienne (1970-2002).

(2) عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 109-110.

(3) CNES, l`investissement en Algérie, Dossier documentaire, Février 2006, P 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (06)

تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

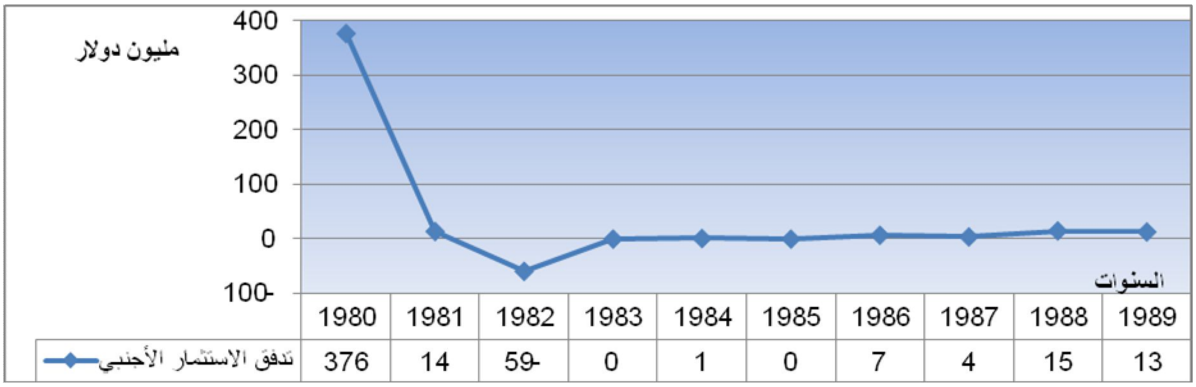

<u>المصدر</u>: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

SFI et Fias, societe financiere internationale, opcit, 1997, P 112.

وتحت ضغط المتغيرات الداخلية (ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية)، والمتغيرات الخارجية (ارتفاع المديونية الخارجية، وانهيار النظام الاشتراكي وزيادة حدة العولمة) كان لزامًا على السلطات الجزائرية أن تحدث إصلاحات أكثر عمقاً وشمولية، فاتجهت إلى المؤسسات المالية الدولية في أكتوبر 1989 مستنجدة بسياساتها وتوجيهاتها في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات (ما بعد عام 1990 إلى غاية 1998).

نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام تحقيق تنمية شاملة، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين، جسدت القطيعة مع المرحلة السابقة، ممّا فتح صفحة جديدة من التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر.

و سيتم السعي من خلال هذا الجزء إلى تسليط الضوء على مضمون هذه الإصلاحات وتقييم انعكاساتها على تطوير مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب.

و قد اشتملت الإصلاحات على الجوانب التالية:

1- الجانب الاقتصادي:

لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية في عام 1989 للحصول على التمويل في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- مضمون برامج الإصلاح للمؤسسات المالية الدولية: تنطوي هذه البرامج على إجراء التعديلات اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات، ويتحقق ذلك بانتهاج مجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية، والتي تُستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي الداخلي (معدل التضخم، ورصيد الموازنة العامة، ومعدل البطالة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي) والخارجي (رصيد ميزان المدفوعات، والمديونية الخارجية، واحتياطات الصرف). والتي تعتبر من أهم المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

والتحديد الدقيق لمفهوم هذه البرامج يتطلب التمييز بين سياسات التثبيت (stabilisation) وسياسات التعديل (ajustement)، فسياسات التثبيت ترتبط بالمدى القصير وتهدف إلى القضاء على اختلال ميزان المدفوعات عن طريق إدارة سليمة للطلب المحلي، بترشيد الإنفاق العام، وصرامة السياسة النقدية وتخفيض قيمة العملة المحلية، أما سياسات التعديل فهدفها ضمان استمرارية الأداء والفعالية الاقتصادية في المدى الطويل والناتجة عن برامج التثبيت من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة معدلات الادخار والتراكم، بهدف زيادة الإنتاج، وبذلك فهي تركز على جانب العرض من خلال تحرير الأسعار، وإقرار الخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو زيادة التصدير.

وحسب البنك الدولي، فإن تحقيق النمو المنشود مرهون بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أن السياسات المالية والنقدية السليمة من شأنها خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية،(1) وهذه إشارة واضحة (حسب البنك الدولي) إلى ضرورة وأهمية تبني سياسات الإصلاح السابقة الذكر.

ب- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: حصلت الجزائر على التمويل بقبول تنفيذ الوصفات الإصلاحية عبر أربع اتفاقيات امتدت على طول الفترة (1989-1998) على النحو التالي:

---

(1) Banque mondiale, "le défit du développement", rapport sur le développement dans le monde, Washington, 1991.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* اتفاق الاستعداد الائتماني الأول في أوت 1989: استفادت الجزائر بعد إبرام هذا الاتفاق من قرض قيمته 886 مليون دولار.(1)

* اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني في سبتمبر 1991: أقر هذا الاتفاق على أن تحصل الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار.(2)

لكن هذا الاتفاق لم يتم إتمام تنفيذه (لم تستفد الجزائر من قيمة القرض كله) نتيجة المعارضة الشديدة من طرف الشركاء الاجتماعيين، وتبني حكومة السيد بلعيد عبد السلام لإصلاحات ذاتية تتعارض ومحتوى الاتفاق، فقد عرفت السياسة المالية توسعًا بسبب الظروف الأمنية والانفلات الأمني الخطير الذي عاشته البلاد آنذاك، وزيادة الأجور الحكومية ومخصصات دعم الأسعار (و هذا يتنافى مع وصفة صندوق النقد الدولي)، وفي ظل ارتكاز هيكل الإيرادات العامة على الجباية البترولية، وأمام انخفاض أسعار البترول بنحو 10 دولار للبرميل بين سنتي 1991 و1992، فقد أدى ذلك إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة، ولتغطيته لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي مستفيدة من ضعف استقلالية السلطة النقدية، فبلغ معدل نمو العرض النقدي (M_2) 24,23 % في عام 1992، ممّا حرض الضغوط التضخمية والتي بلغت 31,7 %.

لقد أدى عدم التزام الحكومة بتنفيذ محتوى الاتفاق في ظل الظروف السياسية والاجتماعية الصعبة إلى استمرار انهيار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ففي عام 1993 بلغ رصيد ميزان المدفوعات والموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 0 و- 5,9 % على الترتيب، وسُجل معدل نمو حقيقي سالب (- 2,2 %)، ومستوى تضخم بلغ 20,5 %، ومعدل بطالة قارب 24 %، كما أن احتياطات الصرف والمقرة بـــ 1,5 مليار دولار، لا تكفي لتغطية (1,9) شهر من الواردات، وهو لا يمثل هامش أمان للمصرف المركزي لمواجهة الالتزامات الخارجية، خاصة في ظل ارتفاع المديونية الخارجية إلى أكثر من 25 مليار دولار، وخدمة الدين التي تلتهم أكثر من 80 % من إيرادات الصادرات، والجدول رقم (08) يوضح ذلك.

(1) Mustapha Mekideche, l`Algérie entre l`économie de rente et économie émergente, Ed: dahlab, Alger, P 63.

(2) Ahmed Benbitour, Op.cit, P 78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (08)

تطور المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1990-1993).

المؤشر	1990	1991	1992	1993
معدل نمو العرض النقدي (%)	11.31	21.06	24.23	21.61
معدل التضخم (%)	17.9	25.9	31.7	20.5
رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.08	3.6	0.7	5.9 -
رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج (%)	0.3 -	1.07	0.4	0
معدل النمو الحقيقي (%)	1.3 -	1.8 -	1.6 -	2.2 -
معدل البطالة (%)	19.7	21.2	23.8	23.15
احتياطي الصرف (مليار دولار)	0.8	1.6	1.5	1.5
احتياطي الصرف (شهر استيراد)	0.8	2	1.8	1.9
المديونية (مليار دولار)	23.4	27.9	26.7	25.7
خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)	66.4	73.8	76.5	82.2
أسعار النفط (دولار)	21.15	28.85	18.8	18.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: تقارير البنك المركزي والديوان الوطني للإحصاء.

وإزاء تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي مثلت أزمة المديونية أخطر الأزمات، خاصة القروض القصيرة الأجل التي قرب وقت سدادها، لم تجد السلطات الجزائرية سبيلاً إلاّ إعادة جدولة شاملة لديونها، ممّا استلزم مجدداً العودة إلى تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي، فكان:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث لعام 1994: قدرت المساندة المالية لصندوق النقد الدولي بــ 1037 مليون دولار في إطار اتفاق التثبيت الممتد من جويلية 1994 إلى جوان 1995.

– اتفاق التعديل الهيكلي للفترة (أوت 1995/ أوت 1998): استكمالاً للاتفاق السابق حصلت الجزائر على قرض قيمته 1169 مليون دولار، ممّا أعطى مؤشرًا إيجابيًا لدائني الجزائر، أدى إلى إعادة جدولة 16 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1 سبتمبر 1995 إلى 31 أوت 1998 بعد المفاوضات التي تمت مع نادي باريس ونادي لندن.[1]

إن موافقة المؤسسات المالية الدولية على تقديم المساعدة المالية في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي كان مقابل التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات، والتي تتلخص في:

– تحرير الأسعار: أدّت سياسة الدعم التي طبقتها الجزائر إلى المساهمة في تعميق عجز الموازنة العامة، وإلى تراكم المخزونات بغرض المضاربة وبالتالي ظهور الأسواق الموازية وانتشار ظاهرة تهريب السلع المدعمة إلى البلدان المجاورة. لهذا أقدمت السلطات على تحرير أسعار السلع والخدمات، وتحرير عمليات التسويق والتوزيع، وقامت بتقليص تدريجي للدعم بإحداث زيادات كبيرة في أسعار المنتجات والمشتقات البترولية وأسعار خدمات المرافق العامة المدعمة لتصل إلى أسعارها الفعلية.

– السياسة المالية: بهدف تخفيض عجز الموازنة تم ضغط الإنفاق العام، بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور بتأجيل الزيادة المرتقبة فيها والمقدرة بــ 12,5 % مع نهاية 1994، كما خفضت عدد التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية،[2] استكمالاً لسياسة رفع الدعم على السلع والخدمات، أما من جانب الإيرادات، فقد اعتُمِدت برامج إصلاحية للنظام الضريبي، هدفت إلى تحديثه، وتطوير الإدارة الضريبية لتفادي

---

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، "الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 123.

(2) الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، الجزائر، 1996، ص 207-208.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التهرب الضريبي، ففي مطلع عام 1991، تم اعتماد الرسم على القيمة المضافة، والضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات.

– السياسة النقدية: هدف قانون النقد والقرض 90-10 لعام 1990 إلى تقليص الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، بتدعيم استقلالية المصرف المركزي، كما تم تفعيل أدوات السياسة النقدية الموجودة من قبل (إعادة الخصم، والاحتياطي القانوني)، واعتماد أدوات أخرى كعمليات السوق المفتوحة، والسماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية.

وبهدف تسهيل عمليات الخصخصة التي باشرتها الحكومة، واستحداث أساليب جديدة لتعبئة المدخرات فقد تم إصدار المرسوم التشريعي 93-10 والخاص بإنشاء سوق للأوراق المالية، ليتحقق ذلك في عام 1998، إذ قامت شركة سوناطراك بإصدار سندات على مستوى بورصة الجزائر،[1] والتي عرفت انضمام شركات أخرى كـ رياض سطيف، وفندق الأوراسي، وشركة صيدال.

– تحرير التجارة الخارجية: بهدف زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي، تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفة الجمركية من 60 % إلى 45 % بين سنتي 1994 و1997، وتم إلغاء العديد من القيود المعيقة لعملية الاستيراد كتلك الخاصة بتحديد القيمة المالية لقروض الاستيراد، أو قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد.

وفي إطار تحرير الصادرات، فقد أصبحت كل المنتجات قابلة للتصدير، باستثناء تلك المواد ذات القيمة التاريخية والأثرية، كما تم إنشاء بعض الهيئات كالصندوق الخاص بترقية الصادرات، والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، لتشجيع الصادرات استكمالاً لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.[2] كما تم ترخيص المدفوعات الأخرى كنفقات التداوي والدراسة بالخارج، وسفريات الأعمال، وتحويل الأجور.

---

[1] Hocine benissad, "l`Algérie de la planification socialiste a l`économie de marche (1962-2004)" ENAG édition, Alger, 2004, P 194.

[2] Voir: Youcef debboub, "le nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, Alger, 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إصلاح المؤسسات العامة والخصخصة: انصبت الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العامة على إعادة هيكلتها من النّواحي التشريعية والإدارية، بإعطائها الاستقلالية المالية والإدارية وتحسين أدائها من خلال تحرير أسعار منتجاتها ومعالجة ديونها تجاه الجهاز المصرفي استعدادًا لخصخصتها، وبالفعل فقد تمّ الشروع في أول برنامج للخصخصة بمساعدة البنك الدولي في عام 1996، والذي مسّ أكثر من 800 مؤسسة عمومية بنهاية 1998، وبرنامج ثان في أواخر 1997 والذي خص كبريات المؤسسات العامة للفترة (1998-1999). ونتيجة لمختلف العراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد عرف مسار الخصخصة تباطؤًا ممّا استلزم إصدار الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، المتعلق بتنظيم، وتسيير وخصخصة المؤسسات العامة، استكمالاً لبرنامج الخصخصة للبنك الدولي.

المطلب الثالث: مرحلة الإصلاحات (ما بعد 1998 إلى غاية 2008).

لقد أعقبت البرامج السابقة برامج إصلاح ذاتية، تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، والذي رُصد له مبلغ 7 مليار دولار، هدف إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليص معدلات البطالة، ومعالجة أزمة السكن، وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتطوير قطاع الزراعة. وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الذي يمتد على طول الفترة (2005-2009)، وقد رصد له مبلغ 55 مليار دولار، يهدف أساسًا إلى استكمال الإصلاحات السابقة، وتطوير الهياكل القاعدية.[1]

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة موجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق منتصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

---

[1] le MOC, "l`Algérie construire l`avenir", 9 janvier 2005, n° 1706, P 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي.

1-1- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004[1]

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز؛
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية؛
- مستوى نضج المشاريع؛
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز، ولاسيما منها الوطنية؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

2-1- نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوق ليس باختيار سهل لبلد كالجزائر، التي كانت قديما منظمة ولا تلجأ إلا إلى عناية الدولة في كل الميادين من الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إزاء مقرضي المال، كانت مسددة، وأن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت. حيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6,8 % واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة. وبالمقابل، فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.

---

(1) مداخلة عبو هودة، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008، ص ص 4-5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (09)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

الوحدة مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنه إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	-	2
نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	-	-	0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

المصدر: مداخلة عبو هودة، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يشكل اعترافا لمقاومة أمة عرفت كيف تكبت آلامها اليومية، المصنوعة من تآكل القدرة الشرائية، الفقرة، التهميش والعزلة، في مواجهة بقائه في الحياة، في عالم حر كله تسامح وازدهار موزّع.

ففي شبكة القيم هذه جاء تدخل قرار فخامة السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" من خلال البدء في هذا البرنامج الذي يجب اعتباره كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي.

لم يقال أن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل الخفية المسجلة في ميدان التشغيل على وجه الخصوص، ولكن من الطبيعي جدا، أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة لأزمة عميقة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.

لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 بـــ 478 مليار دج وكنت هيكلة الاستثمارات المكلفة كالآتي:

تحسين ظروف المعيشة .... 155 مليار دج؛

البنى التحتية .... 124 مليار دج؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأنشطة المنتجة .... 74 مليار دج؛

حماية الوسط .... 20 مليار دج؛

الموارد البشرية والحماية الاجتماعية .... 76 مليار دج؛

البنى التحتية للإدارة .... 29 مليار دج.

في جانب تنفيذ هذه المشاريع، لقد أعطى هذا البرنامج:

- إعداد إطار مرجعي للأنشطة؛
- تعليمة من رئيس الجمهورية؛
- توجيهات من رئيس الحكومة؛
- وضع أو تنصيب لجان متابعة، على مستوى الولايات؛
- زيارات دورية لمتابعة وتقييم المشاريع.

2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا. وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

❖ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار (أي 3.700 مليار دينار) منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2.350 مليار دينار) من الإنفاق العمومي؛

❖ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % طوال السنوات الخمس (بنسبة 6,8 % في سنة 2003)؛

❖ ترجع في البطالة أكثر 29 % إلى 24 %؛

❖ إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700.000 مسكن.

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية لــ 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه. حيث سجل التزام السيد الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني. وزيادة على ذلك، فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذه الأثناء تعتزم الحكومة مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط. وستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها قصد:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.[1]

إن حافظة المشاريع الواجب إنجازها هامة، وتشمل على الخصوص:

- إنجاز خط يربط رجم دموش – بمشرية؛
- تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة – سعيدة عبر عين وسارة وتيارت؛
- الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود – الجلفة عبر توقرت والجلفة؛
- تحديث الخط بين غليزان وتيارت؛
- إنجاز خط ثاني الرابط بين الثنية و تيزي وزو وكهربته وكذا خط شرق – غرب في شمال البلاد؛
- تجديد الخط المنجمي في الشرق؛
- تحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة.

---

[1] مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة ماي 2003، الجزائر، ص ص 41-42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدول التالي يبين لنا المبالغ المخصصة لتلك الاستثمارات (فترة 2005-2009):

الجدول رقم (10)

المبالغ المخصصة للاستثمارات للفترة (2001-2004)

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة لسكان، منها:	**1.908,50**	**45**
- السكنات	555,00	
- الجامعة	141,00	
- التربية الوطنية	200,00	
- التكوين المهني	58,50	
- الصحة العمومية	85,00	
- تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127,00	
- الشباب والرياضة	60,00	
- الثقافة	16,00	
- إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65,00	
- أعمال التضامن الوطني	95,00	
- تطوير الإذاعة والتلفزيون	19,10	
- إنجاز منشآت للعبادة	10,00	
- عمليات تهيئة الإقليم	26,40	
- برامج بلدية للتنمية	200,00	
- تنمية مناطق الجنوب	100,00	
- تنمية مناطق الهضاب العليا	150,00	
2- برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها:	**1,703,10**	**40,5**
- قطاع النقل	700,00	
- قطاع الأشغال العمومية	600,00	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– قطاع الماء (السدود والتحولات)	393,00	
– قطاع تهيئة الإقليم	10,15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	**337,20**	**8**
– الفلاحة والتنمية الريفية	300,00	
– الصناعة	13,50	
– الصيد البحري	12,00	
– ترقية الاستثمار	4,50	
– السياحة	3,20	
– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4,00	
4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	**203,90**	**48**
– العدالة	34,00	
– الداخلية	64,00	
– المالية	65,00	
– التجارة	2,00	
– البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	16,30	
– قطاعات الدولة الأخرى	22,6	
5- برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	**50,00**	**1,1**
مجموع البرامج الخماسي 2005-2009	**2.202,7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، مجلس الأمة، ص ص 6-7 نقلا عن مداخلة عبو هودة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

إن الهدف من عرض هذه الإصلاحات هو معرفة فعاليتها في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري ممّا من شأنه التأثير إيجابًا على مناخ الاستثمار، نظرًا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، ويظهر جليًا من الجدول رقم (11) التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر خاصة مع بداية الألفية، إذ انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد، والتي أدت إلى كبح نمو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة تقليص تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة، وقد تحول رصيد الموازنة العامة من حالة فائض خلال الفترة (1995-1997) بفعل ضغط الإنفاق العام بتخفيض الرواتب والأجور، وتخلي الدولة عن سياسة الدعم إلى عجز في سنتي 1998 و1999 كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بفعل انخفاض أسعار النفط، وبداءً من عام 2000 فقد استمرت الموازنة العامة في تسجيل فائض، وتحققت معدلات نمو حقيقية موجبة ومرتفعة (باستثناء الانخفاض الكبير المسجل في سنوات 2000 و2001 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتسجيل معدل نمو سلبي في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات خاصة قطاع الزراعة)، وانخفضت معدلات البطالة (بعدما كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق البرنامج بفعل عملية الخصخصة والتي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال) بعد تبني برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والذين هدفا إلى تقليص الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج هيئات بريتون وودز، وكنتيجة للتسديد المسبق للديون في عام 2006 (و هذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 25.3 %) فقد انخفضت المديونية الخارجية وأعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات في عام 2007 إلى 5.606 مليار دولار، و2.49 % على الترتيب وبالتالي بداية تحرر الاقتصاد الجزائري من عبء المديونية الذي لازمه طويلاً، كما ارتفعت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية، وتحسن رصيد ميزان المدفوعات ليصل في نهاية عام 2008 إلى 36.99 مليار دولار، كل هذا يؤشر لتحسن جانب مهم من مناخ الاستثمار في الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (11)

تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1998-2008)

المؤشر	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08
معدل التضخم (%)	4.9	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.8	4.4
معدل النمو الحقيقي (%)	5.1	3.2	2.5	2.1	4.7	6.8	5.2	5.4	5.1	5.8	5.2
معدل البطالة (%)	28.9	29	29	28	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3
احتياطي الصرف مليار دولار	6.8	4.4	11.9	19	23.1	32.9	43.1	56.2	74.8	110.2	143.1
المديونية الخارجية مليار دولار	30.5	28.3	25.5	22.5	22.6	23.3	21.8	17.1	5.61	5.606	5.586
خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)	47.6	39.3	21.2	24	21.7	17.7	16.6	12	25.3	2.49	
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	1.7 -	2.4 -	7.6	6.2	3.6	7.4	9.2	16.9	17.7	29.55	36.99
رصيد الموازنة (مليار دولار)	1.7 -	0.1 -	5.3	2.4	0.6	3.6	4.7	14	15.6	15.1	
سعر برميل النفط بالدولار	12.85	18.03	28	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري 2002-2005-2008.

المطلب الرابع: تقنين وضمانات حماية الاستثمار الأجنبي المباشر.

مسايرةً للتوجهات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني، فقد شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية التي أكدت شعار الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الضمانات التي جاءت مصاحبة لها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تقنين الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1- قانون النقد والقرض:

بالرغم من أنّ القانون 10-90 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية ممّا يعني أنه ليس بقانون استثمار، إلاّ أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، وهي:[1]

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التخلي نهائيًا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال.
- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.
- التأكيد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.

وقد لعب المصرف المركزي دور هيئة الاستثمار في ظل هذا القانون باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.

1-2- المرسوم التشريعي 12-93 لعام 1993:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلاّ أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993، تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض، كما تضمن:[2]

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات، وامتيازات ضريبية وجمركية.

---

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

[2] Fodil Hassam, chronique de l`économie algérienne, vingt ans des reformes libérales, l'économiste d'Algérie, Alger, 2005, P 30-31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك فعليًا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

– إنشاء هيئة "**وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات**" كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم، والقيام بالدراسات، وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية، وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

ولا تتعلق أحكام هذا المرسوم بالاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره فقط، بل أعطى أهمية كبيرة للاستثمارات الجاري إنجازها أثناء وقبل صدوره، وقد هدف أساسًا إلى توسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي، لإنجاز برامج الاستثمارات التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة والخاصة بخلق فرص عمل، وترقية الصادرات خارج المحروقات، وإشباع الحاجات الأساسية للسوق الوطنية ممّا يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية.

1-3- الأمر 01-03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات:

بهدف مسايرة التحولات المتسارعة دوليًا، استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 93-12 نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المتوخاة منه،[1] لذلك جاء هذا الأمر ليؤكد على:[2]

– توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار عمليات الخصخصة.

– أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقًا لا تعرف التغيرات المفاجئة، وهذا ما نصت عليه المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع.

---

(1) بين عامي 1993 و2000 تم التصريح بـــ 43000 نية استثمار بمشاركة أجنبية قدرت بـــ 397 نية، بقيمة إجمالية تصل إلى 42 مليار دولار، ومن المتوقع أن تخلق 1,6 مليون منصب شغل، لكن ذلك لم يتحقق، للمزيد أنظر: عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

(2) Agence nationale de développement de l`investissement, textes juridiques relatifs au développement de l'investissement, Alger, 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة، وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام كتلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية...، وإلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها، ويكون رد هيئة الاستثمار على إمكانية استفادة المستثمر من المزايا الممنوحة في إطار النظام الاستثنائي بعد 30 يوم من تقديم الطلب.

وبناء على هذا الأمر فقد أنشئت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار، وهي:[1]

* **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** جاءت لتحل محل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات، وهي مؤسسة عامة ذات طابع إداري، وتعتبر الأداة الرئيسية للتعريف بفرص الاستثمار وخدمة المستثمرين المحليين والأجانب من خلال استقبالهم وإعلامهم بفرص الاستثمار، وتوجيههم، ومتابعتهم.

* **وزارة المساهمة وترقية الاستثمار:** تقترح إستراتيجية ترقية وتطوير الاستثمارات المرتبطة ببرامج الخصخصة فقط.

* **الشباك الوحيد:** موجود على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يتكون من كل الهيئات والدوائر المعنية بالاستثمار، كمكتب الوكالة ذاتها، ومكاتب إدارة الجمارك والمصرف المركزي، والسجل التجاري والضرائب، والتهيئة العمرانية والبيئة، والأملاك الوطنية،[2] يهدف أساسًا إلى توفير أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار، من خلال رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية.

1-4- الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 أكتوبر 2006:

جاء معدلاً ومتممًا للأمر 01-03 بإدخال التعديلات التالية:[3]

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة.

---

(1) Unctad, examen de la politique d`investissement en Algérie, Nations unies, Genève, Mars 2004, P 23.
(2) Agence nationale de développement de l`investissement, op.cit, P 10.
(3) Développement et promotion des investissements en Algérie, in: revue Nawafid sur le Maghreb, janvier 2007, P 18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب، عكس ما كان في السابق فقد كانت محددة وموحدة لكل المشاريع.

– إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار، يتكون من ثمان وزراء ويرأسه رئيس الحكومة، يضطلع بإعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها واقتراح التحسينات الضرورية عبر قوانين المالية، وتعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحت إشراف هذا المجلس.

– مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة، والموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

وبالموازاة مع إصدار التشريعات والسعي لتعديلها وتحسينها وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الاستثمار، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمارات والتي بلغت 42 اتفاقية مع نهاية عام 2006، أمّا الاتفاقيات الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي فقد بلغت 24 اتفاقية.(1)

2– ضمانات حماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من خلال قراءتنا وتحليلنا للمنظومة التي مرت بنا والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، نجدها تؤكد (من خلال مختلف المواد أو المعاهدات والمواثيق التي وقعتها الجزائر سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف) على مراعاة المصالح المشتركة بين الجزائر وبين الطرف المتعامل معها، وبالتالي فهي تبرز في الحقيقة عامل الثقة الواجب توفره، خاصة على مستوى:

- الضمانات التي تقدمها الدولة لصاحب الاستثمار الوافد.
- الالتزامات الدولية الناجمة بفعل الاتفاقيات المبرمة.
- اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة أو التحكيم الدولي.

(1) Agence nationale de développement de l`investissement, accords et investissements, Alger, 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1- الضمانات الممنوحة:

إن المتفحص في قانون النقد والقرض 10/90 والمرسوم التشريعي 19/93 وما بعدهما من قوانين مكملة أو معدلة، مثل قانون الجمارك 09/98، كلها تنص صراحة على جدية الجزائر في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تعمل على حمايته، من خلال إقرار سياسة "الباب المفتوح" له، وتمكينه من المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي وتقاسم المنفعة، باعتبار الجزائر قد قبلته كأحد العوامل الأساسية لتحريك عملية التنمية وتجسيد مبدأ التعاون والشراكة مع الخارج.

- تتأكد هذه الضمانات أكثر في الأمر رقم 03/01 وتحت الباب الثالث منه بعنوان "الضمانات الممنوحة للمستثمرين"، حيث تعرضت المواد 14، 15، 16، 17 منه بالتفصيل إلى هذه الضمانات.

- وبالانتقال إلى الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، وفي الباب الرابع تحت عنوان "الترخيص والاعتماد" لاسيما المواد 84، 85، 86، 88 منه، وكذا المواد 125، 126، 127 كلها تصيف وزنا جديدا بأكثر أهمية لمثل هذه الضمانات.[1]

- وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص هذه الضمانات في أربعة نقاط:

- مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار والمستثمر.
- مبدأ إلغاء التمييز بين المستثمرين محليين كانوا أم أجانب.
- مبدأ ثبات القانون المطبق على الاستثمار.
- ضمان حرية التحويل.
- مبدأ فض النزاع باللجوء إلى المحاكم المختصة أو التحكيم الدولي.

- إن مثل هذه الضمانات سوف تعمل بدون شك على خلق جو من الثقة لدى الشريك الأجنبي، وبالتالي الواجب يقتضي على الجزائر تفعيل مثل هذه الضمانات على أرض الواقع.

---

(1) أنظر قانون المحروقات المعدّل والمتمم رقم 03/05 الصادر في مارس 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2- الالتزامات الدولية للجزائر:

إذا كانت الضمانات المنصوص عليها في القانون كما أسلفنا، تبقى غير كافية لوحدها لإثبات الحماية، فإن الدولة الجزائرية قد وفرت التزامات تشجع من خلالها الاستثمار الأجنبي على القدوم وتحميه من خلال الاتفاقيات المبرمة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

- أما المستوى الثنائي فقد بلغت منذ سنة 1991 إلى غاية سبتمبر 2003 أكثر من 40 اتفاقية موزعة على مختلف الدول عبر العالم. وهذا بداية مع الاتحاد الاقتصادي ببلجيكا لكسمبورغ (U.E.B.L) في 21 أفريل 1991 وكذا إيطاليا، أمريكا، حيث تتفق كلها على الحماية والترقية المتبادلة للاستثمارات الأجنبية إلى آخر اتفاقية ثنائية مع السودان وكذا مع ليبيا، حيث أن مدة صلاحية أغلب هذه الاتفاقيات تتراوح ما بين 5 إلى 20 سنة.
- كما شهدت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعددة الأطراف هي الأخرى تطورا ملموسا، ابتداء بالأمم المتحدة ومرورا بإنشاء الوكالة المتعددة لضمان الاستثمار (AMGI) بالاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بفالونسيا في 2002/04/22 والتي دخلت حيز التطبيق ابتداء من فاتح سبتمبر 2005 بالإضافة إلى عدة بروتوكولات واتفاقيات ملحقة كلها تعمل على تدعيم الثقة وإبعاد شبح المخاطر المتعلقة بنزع الملكية والمصادرة وما شابه ذلك، كفسخ العقود والنزاع المسلح والعصيان المدني، والاضطرابات السياسية وتخفيض العملة وغيرها.

2-3- الإقرار الجزائري بالتحكيم الدولي:

لقد اهتم التشريع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة (بداية التسعينات) بالضمانات الأساسية المتعلقة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وترقيته أيما اهتمام، حيث تمثل إلى جانب الضمانات والالتزامات الدولية، الإقرار بالتحكيم الدولي كإجراء قانوني معترف به دوليا للفصل في النزاعات المحتمل وقوعها، وبالعودة إلى كل النصوص القانونية ذات الصلة والتي مرت بنا سوف نقف على مثل هذه الإقرارات بالتحكيم الدولي، لأنه من غير المعقول أن نشذ عن القاعدة، ونحن بدأنا فعليا في شراكة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوروبية وتتهيأ للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تنص كل الاتفاقيات الدولية على ذلك.[1]

وتدل هذه الإجراءات على رغبة السلطات في تهيئة ذلك المناخ الذي يمكن الجزائر من زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة الأغراض التنموية خاصة في ظل تحسن مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي واستمرار الاستقرار السياسي، فهل تحقق ذلك؟.

---

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 302.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: تقييم وتحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الإصلاحات.

إنّ مستوى وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى أي بلد هو مرآة عاكسة لطبيعة المناخ الاستثماري المهيأ في تلك الدولة، لذلك كان منطقياً ملاحظة زيادة حجم ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التي تتميز بمناخ استثماري ملائم، وبضعف حجمه ومستواه في البلدان الأقل تهيئة وإعدادا، وقبل عام 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلاّ في عقود تقسيم الإنتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة سوناطراك، وحسب تقرير الأنكتاد لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإنّ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بدء يعرف انتعاشاً منذ سنة 1998، حيث قدّر قيمته بـــ 607 مليون دولار بعد أن كان شبه منعدم في الفقرة 1993-1995 بسبب الوضعية المعقدة التي مرّت بها الجزائر على جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى الضوء سيتم التركيز في هذا المبحث لتقييم حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إل الجزائر في فترة الدراسة (1998-2008)، ومقارنتها ببعض البلدان المجاورة لتمركزها في نفس المحور واشتراكهم في جملة من القواسم أهمها الجانب التاريخي والسياسي.

المطلب الأوّل: تحليل حجم وتطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إنّ المتتبع لتطوّر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يلاحظ أنّ الجزائر خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، اعتمدت جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستمرين، من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدّل والمتمم بالأمر 03/01 سنة 2001 السابق الذكر، كما أنّ لبرنامج الاقتصادي لسنة 2001 وبرنامج دعم النمو لسنة 2005، دوراً في تشجيع الاستثمار واستقطاب رأس المال الأجنبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (07)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 98-2008.

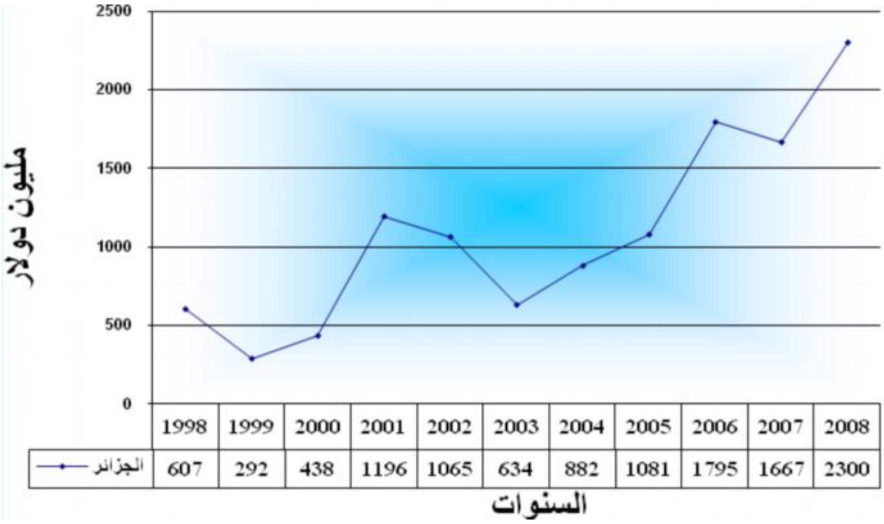

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الأنكتاد تقرير 2008.
ANIMAINVESTEMENT ETUD N°3 / MARS 2009.

بالنظر إلى معطيات الشكل (07) يتبيّن أنّ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تطوّراً ملحوظاً، بداية من سنة 1998، حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2001، ليصل إلى أكثر من مليار دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجهات الوصية من خلال الأمر 03/01، وكذلك حصول الشركة المصرية أوراسيكوم على أوّل ترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال، وقد انخفض هذا المستوى سنة 2002 بنسبة 11 % ليصل إلى 1,065 مليار دولار، ليواصل انخفاضه حتى سنة 2003 و2004 إلى مستويات ضعيفة تتراوح ما بين 634 و882 مليون دولار، أمّا بحلول سنة 2005 شهدت الجزائر تحسّناً ملحوظاً في حجم هذه التدفقات الواردة ليتجاوز المليار دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمّها تحسّن الوضع الأمني، بالإضافة إلى تحسّن وتطوّر بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة، ليتواصل هذا التحسّن إلى غاية 2006 و2007 بمقدار 1,795 و1,665 مليار دولار، ويعود هذا التحسّن إلى توسّع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، ومن أهم هذه القطاعات قطاع الصيدلة والكيمياء، الحديد والصلب، إلاّ أنّه لم يقلص من حصة قطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحروقات من إجمالي الاستثمارات المباشرة الواردة والتي بقيت تفوق 80 %، نتيجة استمرار توافد العديد من الشركات منها lasmo وTalisman.

كما أنّ التدفقات التي اتّجهت خارج قطاع المحروقات، اقتصرت أساساً على قطاع الاتصالات والحديد والصلب، وبالتالي فالعديد من القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر كل مقومات الاستثمار لا زالت مهمشة في قرار المستثمر الأجنبي، وخصوصاً الزراعة، السياحة، النقل والمصارف، وهذا ما يطرح إشكالية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة الأغراض التنموية من إيجاد فرص عمل وتنويع الصادرات وتحويل التكنولوجيا، وتطوير القاعدة الصناعية، وتخفيض فاتورة المواد الغذائية.

أمّا بالنسبة لسنة 2008 ورغم الأزمة المالية العالمية، فقد حققت التدفقات الواردة إلى الجزائر، زيادة سواء في بيانات ميزان أو بيانات المشاريع المرخص لها، حيث حققت المشاريع المرخص لها قفزة غير مسبوقة بها نسبة 550 % لتبلغ ما قيمته 12,6 مليار دولار مقارنة بنحو 2 مليار دولار عام 2007، ويرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبها هذا القطاع لهذا العام 20 مرة مقارنة بقيمة تدفقات القطاع ذاته للعام 2007، إلى جانب تضاعف التدفقات التي اجتذبها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربع أمثال تدفقاته لسنة 2007، كما شهدت سنة 2008 تأسيس عدد من مشاريع الاستثمار المباشر بلغ إجماليها 102 مشروع بما يوفر 10723 فرصة عمل منها 38 مشروعاً عربياً نحو 3856 وظيفة، أمّا تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة فقد ارتفعت أيضاً من 1,6 مليار دولار سنة 2007 إلى 2,3 مليار دولار سنة 2008.[1]

وكما سبق وأن ذكر في مقدمة المبحث، من أجل إضفاء طابع المقارنة على دراستنا لحجم وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، سنحاول تأسيس مقارنة تسمح لنا بمقارنة حجم هذه التدفقات المبنية في شكل (07) مع بعض الدول الأفريقية والعربية بصفة عامة ودول شمال أفريقيا.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تمّ التطرّق من خلال الفصل الثاني إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وتبين أنّ حجم هذه الخيرة في أفريقيا ارتفع ارتفاعاً حاداً من 17 مليار سنة 2004 إلى 31 مليار دولار سنة 2005، وهو مستوى لم يسبق له مثيل، وكانت جنوب أفريقيا أكبر متلقي له، إذ حصلت على نحو 21 % أي (6,4 مليار دولار) من مجموع التدفقات الوارد إلى أفريقيا، وحسب تقرير منظمة الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" لسنة 2008 تحتل الجزائر المرتبة الثامنة على الساحة الأفريقية بحصولها على نحو 5,4 % مقابل 2,64 مليار دولار من إجمالي هذه التدفقات، وهو مستوى لا يرقى إلى ذلك المستوى الذي بلغته كثير من الدول الأفريقية.[1]

على غرار دول شمال أفريقيا (مصر، تونس، المغرب)، التي تمّ تسجيلها خلال الفترة محل الدراسة 1998-2008، ضمن الدول الأفريقية العشر الأولى الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنّه لم يخل تقريراً من تقارير الفترة عن العشر الدول الأولى المستقطبة إلاّ ووجد حضور لهذه الدول الثلاثة، أمّ الجزائر فقد سجلت بروزها ضمن هذا الترتيب 03 مرات خلال الفترة كما هو مبيّن في الشكل (08) على النحو التالي:

- سنة 2001 جاء ترتيبها بعد مصر وقبل كل من تونس والمغرب.
- سنة 2002 جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة لدول شمال أفريقيا العربية.
- سنة 2005 حازت على المرتبة الثامنة أفريقياً، بعد كل من مصر والمغرب وقبل تونس.
- سنة 2008 جاءت في المرتبة الثانية بعد مصر وقبل كل من المغرب وتونس.

---

[1] الأنكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (08):

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وبعض دول شمال أفريقيا خلال الفترة 1998-2008.

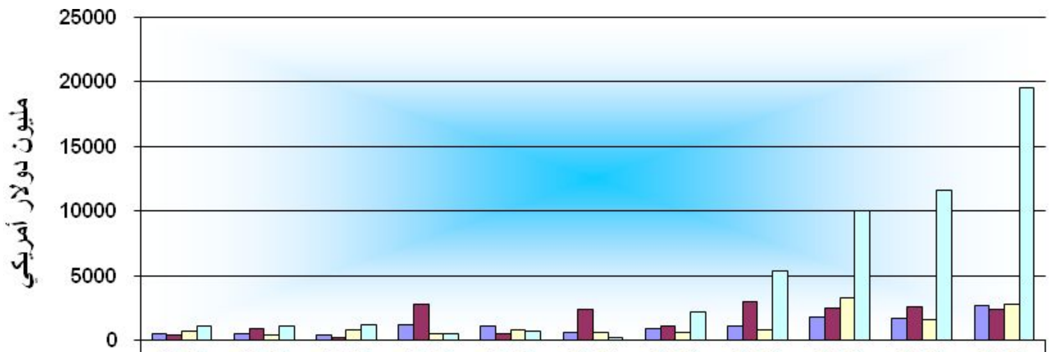

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1665	2646
المغرب	417	850	215	2824	481	2429	1070	2933	2450	2577	2388
تونس	668	368	779	486	821	584	639	782	3312	1618	2761
مصر	1076	1065	1235	510	647	237	2157	5376	10043	11578	19500

السنوات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الأنكتاد تقرير 2008. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير 2008.

من جهة أخرى، كشفت بيانات الأنكتاد المتعلقة بتقدير حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008، بأنّ حصة الجزائر من هذا المخزون تبدو ضعيفة، والتباين يظل كبيراً جدّاً لو قورنت بحصة الدول العربية الثلاثة المذكورة، حيث حصلت الجزائر على مخزون إجمالي قدره 14461 مليون دولار حتى سنة 2008، حيث أنّ 85 % من هذه القيمة تحققت خلال العشر سنوات الأخيرة (1998-2008)، وهي حصة أقل من حصص البلدان سابقة الذكر، حيث هي أقل بربع من الحصة التي تمتلكه تونس، وتمثل 54 % من حصة المغرب، وأقل بقليل من ربع مخزون مصر، كما هو مبيّن في الشكل (09).

أمّا ترتيب الجزائر من حيث حجم مخزونها من الاستثمار الأجنبي المباشر عربياً، حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2008، تأتي في المرتبة الثامنة بعد كل من السعودية، الإمارات، مصر، لبنان، المغرب، تونس، والأردن.

www.manaraa.com

الشكل رقم (09):

حجم تدفقات ومخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر

خلال الفترة 1998-2008.

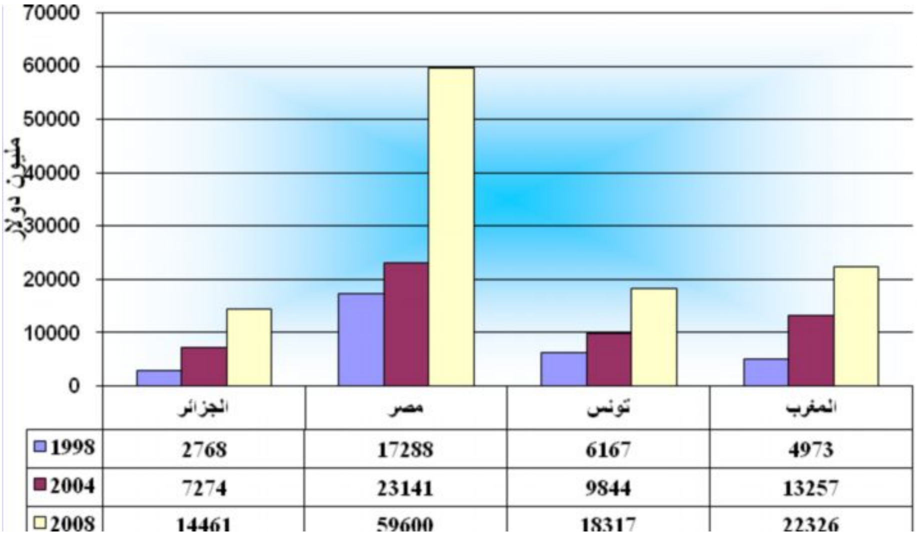

	الجزائر	مصر	تونس	المغرب
1998	2768	17288	6167	4973
2004	7274	23141	9844	13257
2008	14461	59600	18317	22326

<u>المصدر</u>: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الأنكتاد تقرير 2008.

بالنظر إلى عطيات الجدول أدناه (12)، يتبيّن أنّ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (1998-2008) في ارتفاع مستمر رغم محدوديته، حيث كان يمثل 258 مليون دولار سنة 2004، حيث انخفضت التدفقات إلى 23 مليون دولار في السنة الموالية (2005)، ثمّ يعود إلى الارتفاع في سنة 2007 إلى 295 مليون دولار ثمّ إلى 318 مليون دولار في سنة 2008 أي بنسبة 840 % ثم بنسبة 7 % في سنة 2008، وإذا تمّ مقارنتها مع الدول سابقة الذكر فهي تعتبر نسبة معتبرة بالنسبة لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من تونس والمقدّر حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2008 بـ 42 مليون دولار، وهي متقاربة بالنسبة لمغرب الذي قدّر حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بـ 396 مليون دولار، وهي محدودة جدّاً لو قورنت بمخزون الاستثمار الصادر من مصر الذي بلغ 1920 مليون دولار أي بنسبة 607 % من مخزون الجزائر.

ورغم التحسّن الملحوظ في مخزون الاستثمار الأجنبي للجزائر بالخارج والمتمثّل أساساً في استثمارات سوناطراك، إلاّ أنّه يبقى محدوداً جدّاً، حيث يعبّر هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوضع عن تأخّر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاديات الأخرى، فضلاً عن صعوبة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، بسبب حدّة المنافسة، وعدم جاهزية الاستثمارات المحلية للمنافسة على المستوى المحلي.

الجدول رقم (12)

حجم تدفقات ومخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة 1998-2008.

(مليون دولار)

السنة	**98**	**99**	**00**	**01**	**02**	**03**	**04**	**05**	**06**	**07**	**08**
التدفق	1	47	18	9	100	14	258	23	35	295	318
المخزون	184	231	249	258	358	372	630	653	688	986	1304

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: www.hdaman.org .

المطلب الثاني: تحليل حجم وتطوّر الاستثمارات العربية البينية في الجزائر.

بلغ إجمالي التدفقات العربية البينية المتدفقة إلى الجزائر خلال سنة 2008 حوالي 7,7 مليار دولار، مقارنة بنسبة 2005 حيث بلغت 260,6 مليون دولار محققة عند ذلك ارتفاعاً معتبراً قدره 2900 %، أمّا نصيب الجزائر من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها خلال سنة 2008 فيقدّر بحوالي 5,7 % وهي نسبة معتبرة مقارنة بسنة 2005، حيث تحصلت الجزائر على المرتبة الخامسة، بعد كل من السعودية التي تصدّرت الدول المضيفة للاستثمارات العربية، باستثمارات إجمالية للفترة بلغت 52,8 مليار دولار وبنسبة 39,1 % من الإجمالي يليها السودان بحوالي 16,4 مليار دولار وبنسبة 12,1 % ثمّ لبنان بحوالي 14,8 مليار دولار وبنسبة 10,9 %، ثمّ مصر بحوالي 11,1 % مليار دولار وحصة 82 %، وشكّلت الدول الخمس نحو 74 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1998-2008) البالغة نحو 135,2 مليار دولار.[1]

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، تقرير 2005، ص 80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا كيفية تشكيل باقي الدول العربية المستثمرة في الجزائر فسيتم عرضها من خلال بيانات الجدول (13) التالي:

الجدول رقم (13)

حجم ومخزون الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر سنة 2008.

(مليون دولار)

الدول العربية	الأردن	تونس	ليبيا	مصر	المغرب	سوريا	السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت	الإمارات	البحرين	لبنان	فلسطين	المجموع
القيمة	6	22	4	3012	1	4	24	2490	20	10	73	0	0	0	5666
المخزون	50	49,5	23,1	3500,9	18,1	9	142,3	2490	39,6	455,5	82,7	40	4,5	1	7709,65

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008.

من خلال بيانات الجدول يلاحظ أنّ أكبر نصيب من الاستثمارات العربية البينية المتدفقة نحو الجزائر خلال سنة 2008 حققته مصر، حيث بلغت حصّتها من إجمالي هذه الاستثمارات 53,16 %، ثمّ تليها سلطنة عمان بنسبة 44 %، بالإضافة إلى احتضانها لأكبر مخزون من هذه الاستثمارات نسبة 45,5 % من إجمالي مخزون الاستثمارات البينية الجزائرية عربياً خلال الفترة 1988-2008، ثمّ تأتي في المرتبة الثانية سلطنة عمّان لتحصل على حصة قدرها 32,3 % من مجموع هذه الأخيرة، أمّا الحصة الثالثة فكانت لصالح الكويت بنسبة 6 %، ثمّ تليها السعودية بنسبة 1,85 %، أمّا باقي الدول العربية فلم يتجاوز مخزون الاستثمارات الجزائرية مجتمعة فيها قيمة 1110 مليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI.

حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يبدو ضعيفاً ومحدوداً من خلال حجمه وقيمته، من خلال حجم وقيمة الاستثمارات المعلنة والمصرّح بها، وهذا رغم التطوّر الملحوظ في تدفقاته خلال السنوات الأخيرة، مقارنة بالجهود المبذولة من أجل ترقية هذا الاستثمار واستقطاب مؤسساته.

فخلال الفترة 2008-2009 تمّ التصريح لدى الوكالة الوطنية بإنجاز ما يزيد عن 71185 مشروع استثماري بقيمة إجمالية تقدّر بـــ 6706785 مليون دينار لم يبلغ منها الاستثمارات الأجنبية سوى 400 مشروع استثماري بقيمة إجمالية 924393 مليون دينار، أي أنّ الاستثمارات الأجنبية لم تمثّل من الاستثمارات المعلنة عنها في الجزائر خلال الفترة 2008-2009 سوى 0,56 % من حيث العدد و13,78 % من حيث القيمة، أمّا عدد الأجراء الذين استفادوا من هذه المشاريع الأجنبية فقد بلغ 58450 أجير من أصل 998945 أجير أي بنسبة 5,85 %.

أمّا بالنسبة للمشاريع المشتركة بين المؤسسات المحلية والأجنبية فقد بلغ 294 مشروع بقيمة 764593 مليون دينار، أي ما نسبة 0,41 % من حيث العدد و11,40 % من حيث القيمة من الاستثمارات المعلنة عنها في الجزائر، أمّا عدد الجراء الذين استفادوا من هذه المشاريع فقد بلغوا 31030 أجير، تمّ التصريح بهم من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، كما يوضّحه الجدول (14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (14)

المشاريع الاستثمارية المصرّح بها ونصيب الاستثمارات الأجنبية منها خلال سنة 2008-2009.

	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار	عدد الأجراء
المصرّح بها من طرف الوكالة	71185	6706875	998945
المنفذة عن طريق الاستثمارات الأجنبية	400	924393	58450
المنفذة عن طريق الشراكة	294	764593	31030
مجموع المشاريع الأجنبية المصرّح بها	694	1688985	89480
نسبة المشاريع الأجنبية إلى المصرّح بها	0,97	25,18	8,96

<u>المصدر</u>: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمارات المصرّح بها 2008-2009.

المطلب رابع: أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر.

لقد تبيّن أنّ المؤسسات الأجنبية المستمرة في الجزائر سواء كانت عربية أو أجنبية، 80 % منها ترقى على مستوى الشركات متعدّدة الجنسية، وأمّا الباقي من هذه المؤسسات فهي تندرج ضمن إطار الشركات التي لم ترقى إلى درجة التعددية الجنسية، إلاّ بعض هذه المؤسسات يصنف نشاطها ضمن مشروعات الشراكة التي تتم وفقاً لتعاقدات واتّفاقيات بين الدول، أمّا في ما يتعلق بذكر أهم الدول التي تعمل في الجزائر في إطار تنفيذ المشاريع الأجنبية، يمكن عرضها على النحو التالي:

- **الدول العربية:** لقد تمّ ذكر توليفة الدول العربية التي تتعامل معها الجزائر في إطار الاستثمارات العربية البينية، من خلال المطلب السالف الذكر المتعلقة بتحليل حجم وتطور الاستثمارات العربية البينية في الجزائر، معتمدين على البيانات التي تنتجها تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الدول الأجنبية:** لقد تعدّدت الدول الأجنبية المستمرة في الجزائر، رغم كون حجمها يعتبر ضعيفا ومحدودا، وفي الواقع لا توجد إحصائيات دقيقة تصدرها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANDI عن الدول المستثمرة في الجزائر، ولهذا سنعتمد على الإحصائيات التي أنجزتها ANIMAINVEST خلال سنة 2008.

عن الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2008) وتعد فرنسا والولايات المتّحدة أهم المستثمرين في الجزائر، حيث تتركز الاستثمارات الأمريكية في الجزائر في المحروقات، وأهم الشركات الأمريكية المستثمرة في الجزائر نجد: Schlumberger، Philips، Amocco، Mobil، Arco ... إضافة إلى قطاعات أخرى مثل (PFISER) الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة (GCC) المختصة في صناعة الكوابل الكهربائية التي تمتلك 70 % من رأسمال الشركة الوطنية للكوابل ببسكرة، وشركة (CISCO Systeme) المختصة في صناعة البرامج الالكترونية.

كما بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر 1355 مليون دولار.

أمّا في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي أمضت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاثة دول جنوب الاتحاد الأوروبي هي: فرنسا، إسبانيا وإيطاليا، حيث بلغت الاستثمارات الفرنسية ما قيمته 19702 مليون أورو والاستثمارات الاسبانية 1015 مليون أورو، أمّا إيطاليا فقد بلغت استثماراتها 187 مليون أرور، وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي (ROPSOL) و(CEPSA) الاسبانيتين و(AGIP) و(Sayrameniv) الإيطاليتين، الشركات (Total) و(GDF) الفرنسية.

بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إذ تحتل فرنسا المرتبة الأولى حسب إحصائيات 2008، وأهم الشركات الفرنسية خارج قطاع المحروقات المستثمرة في الجزائر هي:(1)

- في المجال المالي: BNP.ParisPas, Societe Generale, Calyon, Getelem, Cardif, Cras, Savoye, Geos, Hiram finance.

(1) ANIMA INVESTINMED RAPPOR T, 2008, P 89.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- في مجال السياحة والنقل: Accor, CMA, CGM, Daker.
- في مجال الخدمات والتوزيع: Carrefour.
- في مجال الاتصالات: Alcatel Telecom, Laposte, Safercom.
- في مجال الصناعة الغذائية: Danone, Castel, Bel.
- في مجال الطاقة: BTP et Construction, Razal, Vinci, Suez.
- في مجال الصناعة: Bouygnes, Lafrage, Michelin, Sanof, Aventis.
- في مجال وسائل النقل: Reneult, Peugeot, Citroen.

والجدول (15) التالي يوضّح توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق والبلدان.

الجدول رقم (15)

توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة 2002-2009.

المناطق	عدد المشاريع	قيمة المشاريع بالمليون دينار
أوروبا	324	301997
الاتحاد الأوروبي	272	271118
فرنسا	121	39376
أسيا	48	513688
أمريكا	16	27490
البلدان العربية	290	835745
أفريقيا	1	4510
أستراليا	1	2954
الشركات متعددة الجنسيات	14	2600
المجموع	**694**	**1688985**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، تقرير 2009.

من الجدول السابق يتّضح أنّ الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتي تتقدمها فرنسا بـــ 121 مشروع ما قيمته 39.376 مليون دينار ثمّ تليها الدول العربية بـــ 290 مشروعا أي بقيمة 835.745

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثمّ آسيا بـــ 48 مشروعا، ويبقى حضور دول أفريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر.

المطلب الخامس: نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية.

في الواقع لا توجد هناك إحصائيات وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من حجم المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر ذلك أنّ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا ترصد سوى الاستثمارات المسجلة والمرخص لها، أمّا البنك الجزائري هو الآخر يشير على حجم التدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية دون الإشارة إلى توجهاتها القطاعية إلاّ أنّه رغم ذلك سنحاول الإشارة إلى أهمّ القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

الجدول رقم (16)

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرّح بها حسب القطاعات الاقتصادية 2008.

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دينار	النسبة %
الزراعة	10	1,44	2021	0,12
البناء والأشغال العمومية	99	14,27	472163	27,96
الصناعة	387	55,76	889532	52,67
الصحة	4	0,58	5982	0,35
النقل	33	4,76	12531	0,74
السياحة	15	2,16	26216	1,55
الخدمات	143	20,61	117953	6,98
الاتصالات	3	0,43	162586	9,63
المجموع	**694**	**100**	**1688985**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، الاستثمارات المصرح بها 2008-2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه في الجزائر.

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلاّ أنه لا زال غير مؤهل تأهيلاً كافيًا ليس فقط لاستقطاب المستثمرين الأجانب، بل حتى لإشراك القطاع الخاص المحلي في تحقيق التنمية المنشودة، نتيجة جملة من المعوقات، سيتم تبيانها في هذا المبحث.

المطلب الأوّل: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إذا كان ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة التسعينات مرده إلى عدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني الذي عاشته البلاد آنذاك، فبماذا نفسر استمرار هذا الوضع مع بداية الألفية الثالثة، بالرغم من تجاوز هذه الحالة، واستمرار تحسن الأداء الاقتصادي الكلي، واعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي المحفز؟.

وتتطلب الإجابة على هذا التساؤل البحث في كل المعوقات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والتنظيمية، والتي حالت دون تعزيز الجزائر لمكانتها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تتضح في النقاط التالية:

1- محدودية الأداء الاقتصادي والاجتماعي للإصلاحات:

بالرغم من نجاح الإصلاحات الاقتصادية في ضبط التوازنات المالية والنقدية كما اتضح سابقًا، إلاّ أنها لم تؤد إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته على التكيف، بفعل استمرار جمود بنية النمو الاقتصادي، ممّا يستوجب صياغة بدائل وإعداد استراتيجيات فعالة من شأنها تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي وفقًا للتحديات التي فرضتها العولمة بمختلف مظاهرها وهياكلها.

1-1- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي: رأينا أن الاعتماد المفرط لسياسات التنمية على موارد النفط في ظل فترة الاقتصاد المخطط دفعت بالاقتصاد الجزائري إلى شفا الانهيار بدءً من عام 1986، وبالرغم من تبني الإصلاحات السابقة الذكر إلاّ أن هذه الصفة لازالت ملازمة للاقتصاد الجزائري، والمؤشرات التالية تؤكد ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- **جمود بنية النمو الاقتصادي:** على الرغم من تحسن مستويات النمو الاقتصادي، إلاّ أن بنيتها لا زالت تثير انشغالات حادة، فسعر برميل النفط يتحكم في نسبة كبيرة من النمو ويجعله غير مؤكد وتابع لعوامل خارجية، ويظهر من الجدول رقم (17) أن مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة تدعمّت أكثر بعد تبني الإصلاحات الاقتصادية، لتصل بدءً من عام 2005 إلى أكثر من 50%، في الوقت نفسه فإن قطاعي الزراعة والصناعة شغلا مكانة أكثر وهنًا وضعفًا في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت مساهمتهما في القيمة المضافة إلى أقل من 15 % في عام 2007.

الجدول رقم (17)

تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للفترة (1998-2007).

الأعوام / القطاعات	1998	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة (%)	14.6	11.8	11	9	8.7	8.8
المحروقات (%)	30.4	44.5	46.4	53.2	53.9	52.3
الصناعة (%)	11.6	8	7.3	6.4	5.9	5.9
بناء وأشغال عمومية (%)	12	9.3	10	7.9	8.3	9.1
التجارة والخدمات (%)	31.5	26.3	25.3	23.5	23.2	23.9

Source: La banque d'Algérie, évolution économique et monétaire de l'Algérie, rapports 2001 et 2008.

وتؤكد هذه الحالة استمرار وتعزيز إمكانية الاقتصاد الجزائري لاستيراد الصدمات الناتجة عن أي انخفاض حاد يحدث في سعر برميل النفط، وبالتالي إمكانية العودة إلى حالة نهاية الثمانينات من انهيار كل مؤشرات التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما تعكس عدم تثمين إيرادات الثروة الناضبة واستخدامها لإضفاء ديناميكية اقتصادية بإشراك قطاعي الزراعة والصناعة في التنمية، لضمان النمو في الأجل الطويل ومن ثم تحسين مناخ الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يبرز الجدول رقم (17) أن قطاع الخدمات والتجارة شغل مكانة أكثر أهمية على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، وهذه الظاهرة إيجابية في المجتمعات ما بعد الصناعية، لكن في الجزائر لا يمكن التكلم عن مجتمع ما بعد الصناعي، وأدت هذه الحالة إلى تهديد نشاط الاستثمار المنتج بفعل الاستيراد المفرط، خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية ممّا أدى إلى منافسة غير متكافئة بين المنتجات المستوردة والمحلية.

ويعني استمرار انخفاض حصة قطاع الزراعة في القيمة المضافة استمرار التبعية الغذائية للخارج خصوصًا مع زيادة النمو الديمغرافي وارتفاع الحاجيات الناجمة عن انفتاح المجتمع الجزائري على أنماط استهلاكية جديدة(*)، كما أن انخفاض حصة قطاع الصناعة في القيمة المضافة الإجمالية يؤكد عدم فعالية سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة لأغلب المؤسسات العامة الصناعية والتي مازالت تتخبط في مشاكل التسيير والتسويق.

ب- جمود هيكل الصادرات: تشدد مؤسسات بريتون وودز على ضرورة رفع الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية، بغرض إتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل، وفي رأيها فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، واستيراد التكنولوجيا والتخصيص الأمثل للموارد، وفي نفس الوقت توصي بتوجيه هيكل الإنتاج إلى التصدير بدلاً من سياسة إحلال الواردات، كما توصي بتخفيض قيمة العملة المحلية كآلية لزيادة تنافسية الصادرات.

وبالرغم من تبني الجزائر لهذه الشروط إلاّ أن هيكل صادراتها بقي يتكون في أغلبه من صادرات المحروقات، والزيادة التي شهدتها الصادرات خصوصًا مع بداية الألفية الثالثة مردها إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة من هذه المادة، والشكل رقم (10) يؤكد ذلك.

(*) ارتفعت فاتورة استيراد المواد الغذائية لوحدها من 2,57 مليار دولار في عام 2002 إلى 3,57 مليار دولار في عام 2006، أنظر:
La Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire de l'Algérie, rapport 2007, P 212.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (10)

تطور إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات للفترة (1998-2008)

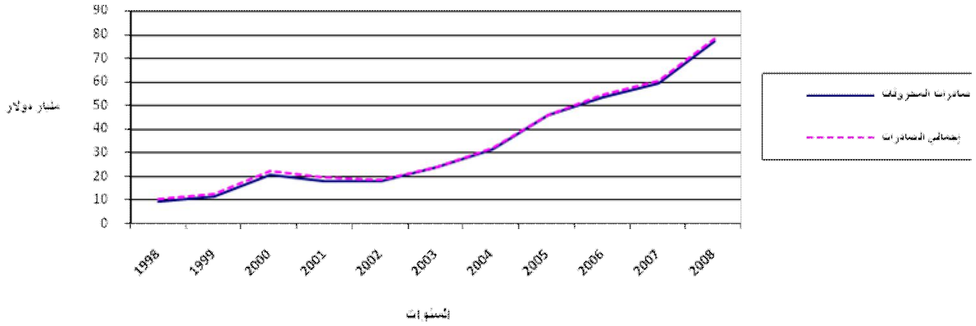

<u>المصدر</u>: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري.

وهذا يدل على أن تحسن بعض المؤشرات خصوصًا رصيد الميزان التجاري واحتياطات الصرف لم يكن جراء الإجراءات السابقة الذكر، خصوصًا تخفيض قيمة العملة، إنما مرده إلى ارتفاع سعر برميل النفط، ويظهر جليًا من الجدول رقم (18) أن رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يستجب للتخفيضات المتتالية للدينار الجزائري، بل ارتبط أساسًا بتطورات سعر برميل النفط، ويتأكد ذلك من انخفاض رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في أعوام 1998 و2001، كنتيجة لتراجع سعر برميل النفط إلى 12.85 و24.8 دولار على الترتيب، واستمرار تحسنه بعد عام 2003 كنتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط.

الجدول رقم (18)

تطور بعض مؤشرات التوازن الخارجي للفترة (1998-2008).

المؤشر	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08
احتياطي الصرف (مليار دولار)	6.8	4.4	11.9	19	23.1	32.9	43.1	56.2	74.8	110.2	143.1
سعر الصرف (د/دج)	58.8	66.6	75.3	77.3	79.7	77.4	72.06	73.4	73.7	70.89	69
رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج (%)	0	3.08	20	14.8	11.7	16.3	16.8	25.9	29.4	24.45	27
سعر برميل النفط بالدولار	12.85	18.03	28	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97

<u>المصدر</u>: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري.

لقد تناست مؤسسات بريتون وودز أن مساهمة تخفيض قيمة العملة المحلية في تحسين رصيد الميزان التجاري لا يتناسب مع حالة الجزائر، لضعف مرونة الصادرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائرية لتغيرات سعر الصرف بحكم طبيعة هيكلها، كما أن الواردات ذات التركيبة الخاصة (سلع غذائية، ومصنعة، أدوية،..) لا يمكن بأي حال من الأحوال تقليصها في ظل ضعف استجابة جهاز العرض للإصلاحات المختلفة نتيجة استمرار جمود قطاعي الزراعة والصناعة، وبهذا يتأكد جليًا بأن سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لم تؤد إلى تغيير هيكلية واتجاه المعاملات مع العالم الخارجي.

ج- استمرارية تهديد القاعدة المالية للدولة: مازالت الموازنة العامة تمول أساسًا من الجباية البترولية والتي تعززت أكثر في السنوات الأخيرة، بالرغم من تبني الإصلاحات الضريبية، وإن كان ذلك يُفسَر في جزء منه بإغلاق العديد من المؤسسات العامة، وكثرة الإعفاءات الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير، فإن الأهم من ذلك هو التركيبة القطاعية للنشاطات الاقتصادية كما تمت الإشارة سابقًا، واستمرار التهرب الضريبي الناتج عن الحصة الكبيرة للقطاع الموازي في الاقتصاد، وبسبب ضعف تنظيم وتأهيل الإدارة الضريبية.

الشكل رقم (11)

تطور مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة للفترة (98-2008)

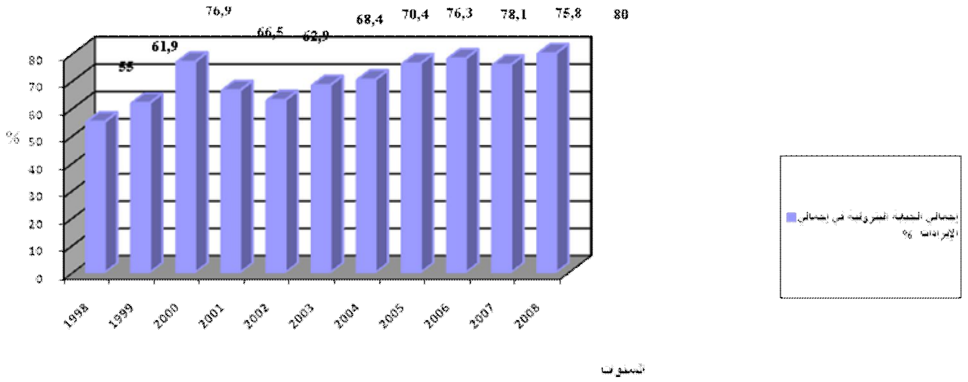

<u>المصدر</u>: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري.

لذلك فتحسن مؤشر التوازن الداخلي (رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) مرده إلى ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما يؤكد استمرار تحكم هذا الأخير في مستوى الموازنة العامة، وهذا من شأنه تهديد ديمومة الخدمة العامة واستمرارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القاعدة المالية للدولة، وبالتالي التأثير سلبًا على مناخ الاستثمار، ويؤكد الشكل رقم (12) ذلك، ففي أعوام 1993 و1994، و1998 وكنتيجة لانخفاض سعر النفط فقد سجل رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج نسبًا سالبة، وترافق تحسن أسعار النفط بدءً من عام 2003 في تحقيق فوائض متتالية، باستثناء الانخفاض الطفيف المسجل في عام 2007.

الشكل رقم (12)

ارتباط رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج بأسعار البترول للفترة (98-2008)

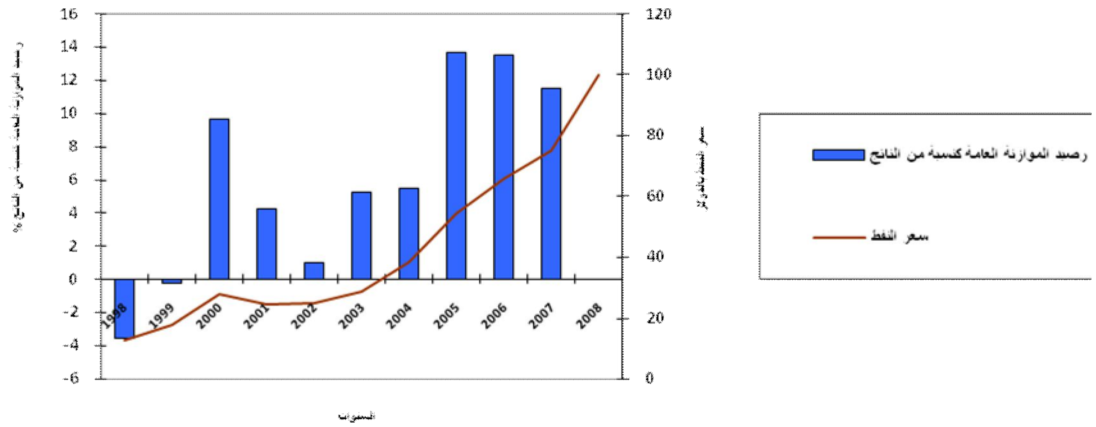

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري.

وتؤكد الخصائص السابقة للاقتصاد الجزائري على أنه مريض بما يعرف **"بالعدوى الهولندية" ''Dutch disease''**، إذ أكدت بعض الدراسات أن الانتعاش الناجم عن امتلاك الثروات الطبيعية يمارس تأثيرًا سلبيًا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نظرًا للشلل الناجم عن ذلك والذي يصيب الهيكل الإنتاجي، وارتباط الأداء الاقتصادي ككل بإيرادات صادرات الثروات الطبيعية، وبالتالي اكتساب صفة قابلية استيراد الصدمات الخارجية. فيصبح امتلاك الثروات الطبيعية نقمة وليس نعمة وهذا ما يعرف بالعدوى الهولندية.

وللتوضيح أكثر، فقد امتد تحليل العديد من الاقتصاديين أمثال Wright، وT. Gylfaso إلى إجراء مقارنتين في إطار الدراسات الميدانية التي قاموا بها، الأولى بين بعض الدول المتقدمة (الدول الاسكندينافية) وبعض الدول النامية (بعض الدول الإفريقية) وكلاهما يمتلك الثروات الطبيعية، وقد توصلت إلى أن الدول الاسكندينافية لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعاني من أعراض هذه العدوى، في حين تتأثر الدول الإفريقية إيجابًا وسلبًا بتغيرات أسعار الثروات الطبيعية. أما الثانية فقد تمت بين الدول الإفريقية السابقة في المقارنة الأولى وبعض الدول الأسيوية التي لا تتوفر لديها ميزة امتلاك الثروات الطبيعية، وقد توصلت هذه المقارنة إلى استمرار تحسن الدول الأسيوية واكتسابها لموقع مهم في الخارطة الاقتصادية العالمية، نتيجة ارتفاع معدلات النمو فيها، وتنوع هيكل صادراتها، خصوصًا ارتفاع مساهمة الصادرات المصنعة إلى أكثر من 25 % من إجمالي صادراتها، خلاف الدول الإفريقية التي ظلت جهود التنمية فيها حبيسة مواردها من ثرواتها الطبيعية.

إن أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة هو أن سلبيات امتلاك الثروات الطبيعية في الدول المتقدمة تم تغطيتها أساسًا من المستويات المرتفعة لرأسمالها البشري، وسيادة ما يعرف بالحكم الراشد، ممّا سمح لها بتثمين ثرواتها الطبيعية، وهذا ما هو غائب في حالة الدول الإفريقية منها الجزائر. كما أكدت المقارنة الثانية على أهمية رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة، وإمكانية تعويضه للنقص المسجل في الثروات الطبيعية، وهذا هو حال بعض الدول الأسيوية التي اكتسبت ميزة تنافسية من تطويرها لرأسمالها البشري.(1)

وبهذا يمكن اعتبار النفط مشكلة في الجزائر، فقد رأينا كيف ساهم وجوده في تلخيص الجهود الوطنية في تطوير هذا القطاع لوحده على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، وبالتالي استمرار حساسية الاقتصاد الوطني لعوامل خارجية، وتبقى آفاقه المستقبلية رهن تقلبات أسعار النفط، ولا تبشر هذه الحالة المستثمرين بإمكانية تحقيق الربح على المدى الطويل، وأكثر من ذلك، فقد ولّد دولة ريعية ونظامًا سياسيًا واجتماعيًا لا يقوم على خلق قيمة مضافة، بل يقوم على إعادة توزيع وتخصيص الإيرادات النفطية، وهذا ما فتح المجال في ظل ضعف مستوى الحكم الراشد (كما

(1) للمزيد من التفصيل في موضوع نقمة أو نعمة امتلاك الثروات الطبيعية أنظر:
Youcef Benabdalleh, monnaie, croissance économique et ouverture, revue publier par le centre de recherche en économie appliquée pour le développement, n75, Alger, 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيتأكد لاحقاً) للغموض والإبهام في تسيير مختلف المجالات، وهذا من شأنه التأثير سلبًا على مناخ الاستثمار.

1-2- ضعف أداء القطاع العام: بالرغم من أن سياسات الإصلاح الاقتصادي أولت أهمية كبيرة لتحسين أداء القطاع العام، إلا أنها لم تؤد إلى تفعيل أدائه، بل أدت إلى غلق العديد من مؤسساته، ويتضح من الجدول رقم (19) أن عددها بلغ 815 مؤسسة حتى عام 1998، أغلبها في قطاع الصناعة وهذا ما يبرر تراجع مساهمة هذا الأخير في إجمالي القيمة المضافة. كما أدت هذه السياسة إلى تسريح أكثر من نصف مليون عامل.

الجدول رقم (19)

عدد المؤسسات التي أغلقت والعمال المسرحين حتى عام 1998.

القطاعات	الزراعة	الصناعة	الأشغال العمومية	الخدمات	المجموع
عدد المؤسسات	25	443	249	98	**815**
عدد العمال المسرحين	–	–	–	–	**519881**

Source: L'impact de la privatisation des EP sur la croissance et sur l'emploi, 2eme colloque international sur problématique du croissance économique dans les pays du MENA, Alger,11/2005, P171.

وفي عام 2003 فإنه من بين 910 مؤسسة عامة، كانت منها 312 مؤسسة فقط قادرة على البقاء، والباقي إما منهارة تمامًا أو تعاني من صعوبات وحالات اختلال، كما استمر القطاع العام في فقدان مناصب العمل.(1)

لهذا فسياسة تحسين أداء القطاع العام لم تكن فعالة إلى المستوى الذي تسمح له بتجاوز أزمته الهيكلية، بفعل طبيعة التسيير والتنظيم القائم عليه، إضافة إلى تبعيته الكبيرة للخارج في مجال التموين، وقد أفرزت شللاً في النسيج الإنتاجي خصوصًا الصناعي، مما انجر عنه مساهمته الفعالة في تعميق أزمة البطالة، وسيواجه القطاع العام منافسة كبيرة في المرحلة القادمة والناتجة عن استمرار فتح السوق الوطنية أمام

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "عناصر مطروحة للنقاش"، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتجات الأجنبية، خاصة وأنه لازال يمر بمرحلة إعادة الهيكلة ويحاول إعادة تنظيم آلياته الإنتاجية لتحقيق الفعالية.

1-3- القطاع الخاص وتطور القطاع الموازي: نتيجة لانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، فقد بدأ القطاع الخاص يشغل مكانة هامة في بعض القطاعات خصوصًا الزراعة، والبناء والأشغال العمومية، والتجارة والخدمات، والجدول رقم (20) يوضح ذلك.

الجدول رقم (20)

تطور حصة القطاعين العام والخاص في إجمالي القيمة المضافة لبعض القطاعات

السنوات / القطاع	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة	580,5	581,6	641,3	704,2	722,8
الصناعة	390,5	420,1	444,4	463,7	483,0
البناء والأشغال العمومية	508,0	564,4	674,3	825,1	967,8
خدمات خارج الإدارة العمومية	1302,2	1518,7	1708,4	1910,7	2189,3
خدمات الإدارة العمومية	603,0	631,9	677,9	782,4	1034,3
قطاع الطاقة	2319,8	3352,9	3882,2	4089,3	5000,1
قطاعات أخرى	3384,4	3716,7	4164,3	4686,1	5397,2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "عناصر مطروحة للنقاش"، مرجع سبق ذكره، ص 39.

لكن يطرح توسع القطاع الخاص عدة تساؤلات تتعلق أساسًا بمدى احترامه للقيم المرتبطة بالاحترافية والأخلاق، ونوعية المنتجات والخدمات التي يقدمها، ومدى تنافسيتها، وبالتالي مدى مساهمته في إنعاش الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، فقد ارتبط توسع هذا القطاع أساسًا بزيادة الاستيراد وبالتالي تهديد المنتجات المحلية، وبتوسع الأنشطة غير الرسمية، وما لذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني ومنظومة الحماية الاجتماعية.

ففي عام 2004، قدرت قيمة النشاطات غير الرسمية بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي متسببة في تهرب ضريبي وصل إلى 100 مليار دينار، وقد تمّ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحصاء نحو 700 سوق موازية ينشط فيها حسب وزارة التجارة أكثر من 100 ألف شخص يمثلون 14 % من إجمالي التجار المسجلين في السجل التجاري[1].

ويرتبط ازدياد شبكات الاقتصاد الموازي وحجم الثروات التي تتحرك في قنواته بضعف المؤسسات وانتشار الفساد في أجهزتها، مما يؤثر سلبًا على تأهيل الاقتصاد الجزائري، فكم من الجهود ضاعت وتبددت، وكم من المشاريع عطلت أو جمدت، وتحمل المجتمع جراء ذلك تكاليف باهظة بسبب تغييب القوانين وتجاوز الهيئات والتعدي على الصلاحيات، مما أضعف قدرة الدولة المؤسساتية وزعزع عنصر الثقة فيها، وهي عناصر أساسية في الإصلاح والبناء والتأهيل لمواجهة التحديات والاندماج في الاقتصاد العالمي[2].

وفي الوقت الذي تستفيد بعض شركات القطاع الخاص من وجود عوائق أمام المنافسة، فإن هذه الحالة تحرم العديد من الشركات الأخرى من فرص المشاركة، وتزيد من تكاليفها، مما ينعكس سلبًا في انخفاض تنافسيتها، وبالتالي إضعاف حوافز الابتكار، وتحسين الإنتاجية. كما أن ضعف القطاع الخاص المحلي يقف عائقًا أمام ربطه بالشركات الأجنبية في شكل مشاريع مشتركة، وهو ما يحول دون تطوير قدراته التسويقية والإنتاجية والإدارية.

1-4- القطاع المالي: تقوم الأنظمة المالية الحديثة بعدة وظائف لتعزيز فعالية الوساطة المالية من خلال تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات، وتشجيع الاستثمار بتمويلها لفرص الاستثمار المربحة، وتعبئة المدخرات مما يسمح برفع كفاءة تخصيص الموارد، وتسريع تراكم رأس المال المادي، مما ينعكس إيجابًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار.

لقد بقي النظام المصرفي الجزائري بمثابة مؤشر سلبي للمستثمرين الأجانب، فبالرغم من تدعيم البيئة المصرفية بمصارف خاصة محلية وأجنبية، إلاّ أنّها لم تساهم فعليًا في التكفل بتمويل الاستثمارات وخلق جو المنافسة الذي كان منتظرًا لترقية

---

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "عناصر مطروحة للنقاش"، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(2) صالح صالحي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودور الدولة في تأهيل الاقتصاد"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد 1، 2002، ص 52.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفعالية والأداء، وهذا بسبب صعوبة وغموض ظروف العمل التي عززت درجة المخاطر. ويتأكد هذا الأمر من استمرار سيطرة المصارف العامة على حصة تفوق 90% من إجمالي الودائع والقروض الممنوحة للاقتصاد.

إن استمرار هيمنة المصارف العامة على الوساطة المالية في الجزائر أبقى إلى حد كبير على محدودية الخدمات المصرفية المقدمة، نتيجة انخفاض كفاءة الموارد البشرية، وضعف استغلال التقنيات الحديثة، كما أبقى على مركزية القرار التي أعاقت تلبية طلبات المتعاملين الاقتصاديين، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن تحويل مبلغ من المال من حساب بمصرف ما إلى مصرف آخر تتطلب في أحسن الأحوال مدة تتراوح بين 20 و50 يوم، وتتجاوز آجال معالجة ملفات طلب القروض سنة للرد على طلبات المستثمرين في الوقت الذي لا تتجاوز في الجارتين تونس والمغرب ثلاث أشهر، كما تشترط المصارف الجزائرية ضمانات مبالغ فيها تعادل مرتين قيمة القرض[1]. وهذا ما يؤكد مدى ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية في الجزائر، مما يقف عائقًا أمام توفير التمويل اللازم لمشاريع الاستثمار المحلية أو الأجنبية، ولا يزال التمويل المصرفي في الجزائر يخضع إلى معايير الارتباط بمراكز النفوذ، مستثنيًا بذلك أسس الجدوى الاقتصادية والملاءة المالية للمتعاملين الاقتصاديين.

ويتضح من الشكل رقم (12) أن تحسين المنظومة المالية والوساطة المصرفية في الجزائر أكثر من ضرورية للإسراع في تحسين مناخ الاستثمار، فسياسة تحرير معدلات الفائدة، والسماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية لم تساهم في زيادة معدل الاستثمار، بالرغم من ارتفاع معدلات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسب فاقت 50% بدءً عام 2005.

(1) CNES, l`investissement en Algérie, Op.cit, p 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (13)

تطور معدلات الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

للفترة (1990-2007)

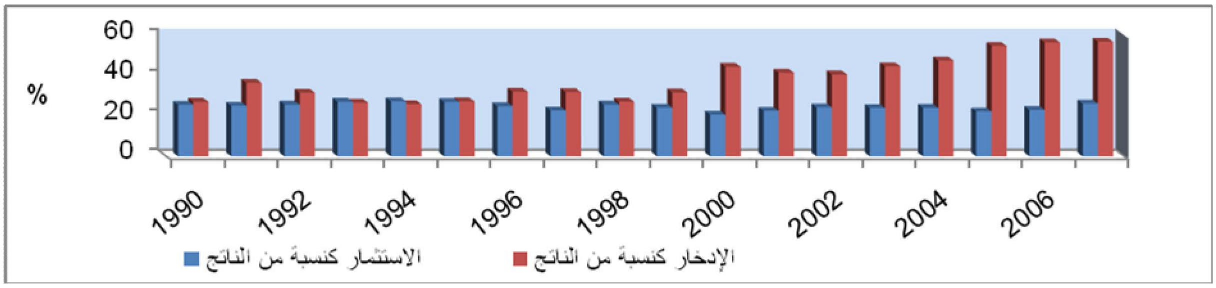

<u>**المصدر**</u>: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري.

كما أن إنشاء بورصة الجزائر والسعي لتطويرها وتفعيل أدائها لم يكن بمستوى التوقعات، ففي عام 2006، لم يتجاوز مؤشر القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها نسبة 0,07 %، في الوقت الذي يصل في بورصة فلسطين إلى 62,1 %، وفي بورصة الدار البيضاء إلى 84,4 %، كما أن مؤشر معدل دوران الأسهم قد بلغ 0,35 % في الوقت يصل في بورصة بيروت إلى 24,5 %، وفي سوق الخرطوم إلى 21 %، كما أن عدد الشركات المدرجة فيها قدر بشركتين (مما يدل على خروج عدة شركات كانت مدرجة من قبل)، ويصل في بورصتي القاهرة والإسكندرية إلى 603 شركة، وفي سوق مسقط إلى 121 شركة[1]، هذه الحالة تعكس عجز بورصة الجزائر على تعبئة الادخار العام، وتقديم أية إضافة محسوسة لترقية الاستثمارات.

كل هذه العوامل تساهم في إبقاء النظام المالي في الجزائر دون المستوى المطلوب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ودون المستوى المطلوب لإنعاش الاقتصاد الوطني واندماجه الايجابي في الاقتصاد العالمي.

1-5- الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية: ترافق سياسات الإصلاح للمؤسسات المالية والنقدية الدولية إجراءات تكون وخيمة على الجانب الاجتماعي، نتيجة تدهور القدرة الشرائية، والتوزيع غير العادل للدخل، وسلبيات عملية الخصخصة ....، مما ينعكس سلبًا في ارتفاع معدلات البطالة، وتفشي الأمراض والجهل، وباعتراف خبراء

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، مرجع سبق ذكره، ص 146.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الهيئات فإن الذي يتحمل هذه السلبيات هم الفقراء، فيزدادون فقرًا ويزداد الأغنياء غنًى[1].

ويطرح الأداء الاجتماعي لهذه البرامج إشكالية تبنيها لدى العديد من الدول، لأن نجاحها في تحقيق التوازن الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته، بل يجب أن يقترن بالجوانب الاجتماعية ويؤدي إلى تحقيق تنمية شاملة للمجتمع، وحتى الدول المتقدمة لم تراهن على آلية السوق لوحدها لتطوير اقتصاداتها، بل وضعت ضوابط قانونية وتنظيمية جعلت من السوق سوقًا اجتماعيًا ضمن إلى حد كبير عدالة توزيع الدخل وتقليص معدلات البطالة والفقر، ومنع المضاربات...، مما حقق لها تقدمًا واستقرارًا ونموًا متسارعًا.

على مستوى الجزائر، فقد تحملت الفئات الفقيرة تكلفة هذه البرامج، وكما اتضح سابقًا، فقد عرفت معدلات البطالة ارتفاعًا بعد تبني هذه البرامج ووصلت إلى مستويات قياسية، نتيجة عمليات الخصخصة. كما أنّ إفساح المجال للقطاع الخاص بدون ضوابط قانونية وتنظيمية أفسح المجال للمضاربين وللسوق الموازية، والمتاجرة في العملات، مع استفحال ظاهرة الفساد.

لقد انعكست هذه العوامل سلبًا على سوء توزيع الدخل، فخلال فترة تطبيق وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين، تشير الإحصاءات إلى أن دخل 20 % من الجزائريين يفوق دخل النسبة المتبقية (80 %) بـــ36 مرة، كما أن انسحاب الدولة من أداء مهامها الاجتماعية نتيجة سياسة ضغط الطلب أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية إلى 33,4 %، وانخفاض النفقات الصحية إلى 120 دولار للفرد في السنة، وهي الأقل في بلدان المغرب العربي (قدرت في تونس وليبيا والمغرب بـــ227 و222 و160 دولار على الترتيب)[2]، وكان من شأن هذه التطورات الخطيرة أن أدت إلى بروز العديد من الاضطرابات الاجتماعية، والتي مارست أثرًا سلبيًا على الاستقرار الاجتماعي وبالتالي مناخ الاستثمار.

---

[1] للمزيد أنظر:

Hocine Benissad, l'ajustement structurel objectifs et expériences, Alain édition, Algérie,1994, P53.

[2] Hocine benissad, "l`Algérie de la planification socialiste a l`économie de marche (1962-2004)", op cit, p206.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المحاور الكبرى لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو تحجيم الآثار السلبية السابقة الذكر، من خلال السعي إلى تحسين مستويات المعيشة، وتخفيض معدلات البطالة والفقر، وتحسين مستوى الخدمات الصحية، إضافة إلى تخفيض حدة أزمة السكن، كما أولت الدولة أهمية بالغة لتحسين شروط التربية والتعليم والتكوين، وقد سمحت هذه الجهود في انتقال الجزائر إلى مجموعة الدول ذات مؤشر تنمية بشرية متوسطة على غرار العديد من الدول العربية.

وبالرغم من هذا التحسن، فإن الأداء الاجتماعي للدولة ولإصلاحاتها الاقتصادية يثير جملة من التحفظات هي:

- يعتبر تحديد مصادر النمو والمستفيدين منه على مختلف الأصعدة عناصر مهمة في تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي معًا، فمن جهة مصادر النمو، يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته للخارج وبارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، وهو ما قد يمارس ضغوطات اجتماعية في المستقبل خاصة في ظل ارتفاع الحاجات الناجمة عن تزايد السكان، أما من جانب المستفيدين من النمو الاقتصادي، فإن تقليص الفوارق، وتحقيق عدالة في التوزيع من بين الشروط الضرورية لديمومة الاستقرار الاجتماعي، خاصة وأن الجزائر تتميز بضعف مؤشرات الحكم الراشد، وهذا لا يتوافق مع تقليص الفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات، وتغطية العجز الاجتماعي، وبالتالي تحقيق فعالية السياسات العمومية.

ويتأكد ذلك جليًا من أن الجزائر احتلت المرتبة 71 من بين 135 دولة في المؤشر الذي يقيس مستويات الفقر في الدول النامية، وبناءً عليه، تقدر نسبة الأمية في السكان الذين يتجاوز سنهم 15 سنة بـ 25.4 %، وتقدر نسبة السكان الذين لا يستعملون الماء الصالح للشرب بـ 15 %، وتقدر نسبة السكان الذين يحتمل أن لا تتجاوز أعمارهم 40 عاماً بـ 7.7 %، وتقدر نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم بـ 6.8 %، في الوقت الذي تقدر في المغرب وتونس بـ2.5، و2.6 % على الترتيب، وتقل في الأردن عن 2 %، وتقدر نسبة السكان في الجزائر الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم بـ 23.6 %، في الوقت الذي تقدر في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن وتونس والمغرب بـــ 3.5، و12.8، و14 % على الترتيب(1)، وتؤكد المؤشرات السابقة الذكر ضعف فعالية السياسات الاقتصادية وعدم شمولها لكل فئات المجتمع إلى المستوى الذي يسمح بتقليص الفوارق وتحقيق تنمية شاملة لكل فئات الشعب، بالرغم من المبالغ الضخمة المرصودة في مشروعي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

- تشير الإحصاءات على أن السنوات القادمة ستتميز بضغوط ديمغرافية على التشغيل وعلى منظومة التقاعد، إذ يقدر معدل نمو اليد العاملة بـــ 3 % حتى عام 2015، كما سينتقل عدد السكان فوق 60 سنة من 2 مليون في عام 2000 إلى 3,6 مليون في عام 2020، مما يتطلب محاور جديدة للتكفل بهم اجتماعيا[2]. ويتطلب تحديد السياسات الاقتصادية الكفيلة بتلبية الحاجات الاجتماعية المختلفة، دراسة حجم السكان وتزايدهم وبنيتهم وحتى توزيعهم الجغرافي، ومستوى الفوارق المتراكمة، لاتخاذ أكثر التدابير فعالية.

2 – عراقيل البيئة السياسية:

بالرغم من تجاوز الجزائر لحالة العنف والانفلات الأمني الذي عاشتها خلال عشرية التسعينات والتي كانت سببًا مباشرًا في ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال تلك الفترة– بفضل تكريس المكانة المتميزة للدبلوماسية الجزائرية في الخارج، وتبني مشروعي الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وبهذا فقد حدثت نقلة نوعية في الصورة التي ارتسمت عن الجزائر عمّا كان عليه الأمر من قبل، لكن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائمًا في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب، لأنّ إشكالية الاستقرار السياسي تشتمل إلى جانب الخلو من حالات العنف، ومختلف التوترات على مدى فعالية الجهود المبذولة لإصلاح الدولة، بإعادة النظر في مهامها وهياكلها ووظائفها المختلفة، وبالتالي علاقتها بالمواطن، ومدى السعي لإقامة دولة القانون التي تضمن العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد والبيروقراطية...، وهذا ما يعرف بالحكم الراشد الذي ينظر إليه كمُكوِّن رئيسي لتحقيق فعالية السياسات

(1) Human nations development programme, OPU, p 34.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "عناصر مطروحة للنقاش"، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية والأداء الاجتماعي للدولة، وتجسيد المناخ الاستثماري الملائم الذي يبعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب.

ولتشخيص هذا الواقع في الجزائر فإننا نعتمد على جملة من المؤشرات، والتي بالرغم من عدم الجزم بمصداقيتها ودقتها المتناهية إلا أنها تبقى في نظر المستثمرين الأجانب دليلاً مهمًا في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 16 عربيًا في مؤشر سيادة القانون بتنقيط 27,5 % وبالتالي تعاني ضعفًا في فعالية جهاز الشرطة، واستقلالية جهاز القضاء، واحترام القوانين وتطبيقها مقارنة بعمان والإمارات كأحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر، ولا شك أن ضعف سيادة القانون في الجزائر يقلل من أهمية المعاهدات الدولية والثنائية الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر التي أُبرِمت مع مختلف الدول، كما تحصلت على المرتبة 14 عربيًا في مؤشر مستوى البيروقراطية بتنقيط 17,7 % وهي بعيدة عن الإمارات والبحرين كأحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر، مما يدل على التأثير السلبي للإجراءات المعقدة على مناخ الاستثمار، نتيجة ضعف استجابة الجهاز الإداري لتطلعات المستثمرين بفعل انتشار التعقيدات والعقبات الإدارية على مستوى مختلف المصالح والأجهزة الحكومية، كما تحصلت على المرتبة 13 عربيًا في مؤشر فعالية الحكومة بتنقيط 36,5 % وهي بعيدة عن أداء الإمارات وعمان كأحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر، مما يعني أن الجزائر تعاني ضعفاً في نوعية الخدمات العامة وأداء القطاع العام، ويشير ترتيبها 12 عربيًا في مؤشر مستوى الفساد على استمرار استخدام الصلاحيات لتحقيق المكاسب الشخصية، وبالتالي تجاوز القوانين والهيئات خاصة في ظل افتقار النظام القضائي للاستقلالية والفعالية في حسم مختلف النزاعات، وهذا ما سينعكس في ضعف ثقة المستثمر الأجنبي بالنظام التشريعي ككل، ويشير ترتيبها التاسع عربيًا في مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة بتنقيط 23,8 % على ضعف تطبيق الحقوق السياسية والمدنية واحترام حقوق الإنسان وضعف إشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة، وهي نفس المشكلة التي تعاني منها كل الدول العربية، إذ يقدر تنقيط أحسن دولة عربية (الكويت) في هذا المؤشر بـــ 34 %، كما يظهر من الشكل رقم (14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (14)

مقارنة موقع الجزائر وأفضل دولتين عربيتين في مؤشرات الحكم الراشد.*

مؤشر فعالية الحكومة

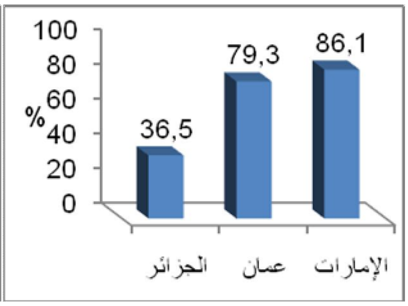

مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة

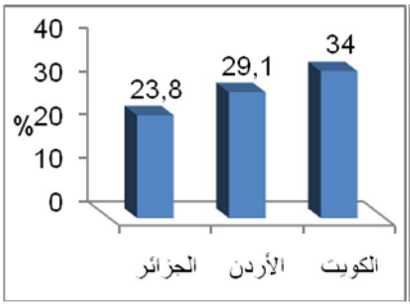

مؤشر سيادة القانون

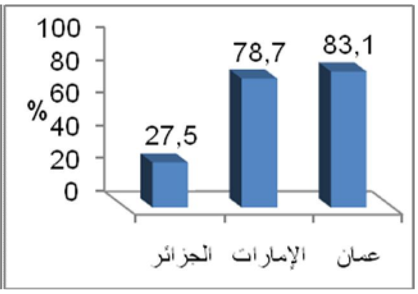

مؤشر البيروقراطية

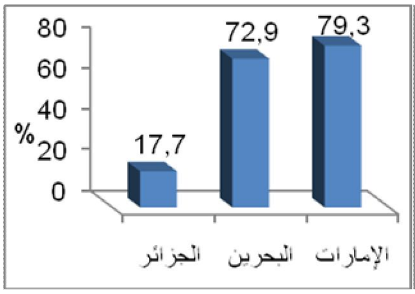

مؤشر مستوى الفساد

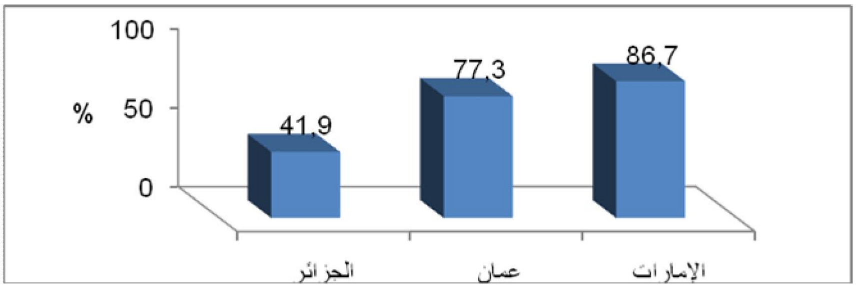

<u>المصدر</u>: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2004، ص ص 127-132.

* **<u>انخفاض النسبة دليل على ضعف موقع الدولة في المؤشر، وبالتالي تعقيد مناخ الاستثمار.</u>**

وبما أن المقارنة أجريت مع دول عربية، فإنها تفسر أسباب تخلف الجزائر عن العديد منها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فموقع الجزائر في المؤشرات السابقة يدل على ارتفاع تكاليف الاستثمار، وبطء الإجراءات وتعقيدها، وضعف سيادة القانون وعدم فعالية جهاز القضاء، وبالتالي زيادة حدة المخاطر والتهديدات وحالة عدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليقين، مما يصعب معها اتخاذ القرارات الاقتصادية، وأكثر من ذلك فإنها تعطي تفسيرًا واضحًا عن الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح الإصلاحات المنتهجة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمدخل المؤسساتي على جانب كبير من الأهمية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية، خاصة في حالة الدول التي تعرف انتقالاً إلى اقتصاد السوق كحالة الجزائر، فبرامج الإصلاح والانفتاح الاقتصادي لم يواكبها إصلاحًا مؤسساتيًا، يعمل على إشراك أصحاب الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة وإدراك البدائل المتاحة للوصول إلى اختيارات عقلانية، وتفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة في إيصال الخدمات المختلفة وتأدية دورها بنجاعة، ومحاربة الفساد والبيروقراطية، ولن يتم ذلك إلا بتطبيق معايير الكفاءة والمسؤولية والعقلانية في استخدام الموارد المتاحة، من خلال ضبط العلاقة بين السلطة والمال العام بتعزيز الديمقراطية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وإصلاح السلطة القضائية، وتشديد المحاسبة والمساءلة لتشكل قيدًا كبيرًا على تصرفات المسؤولين، للالتزام بمراعاة القوانين المختلفة وتطبيقها، كل ذلك يضمن عدم هدر المال العام واستخدامه استخدامًا عقلانيًا ينعكس إيجابًا في دعم النمو الاقتصادي، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وتحقيق العدالة والمساواة، وبالتالي تعزيز ثقة المواطن بالدولة، وتحقيق الاستقرار.

3- المعوقات الإدارية:

بالرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته، والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين الأجانب، وتقديم المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما ينقص حاليًا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليًا في تحسين مناخ الاستثمار، فالإشكال يبقى قائمًا في الجانب البشري على مستوى مراكز ومواقع التنفيذ، نتيجة التركيبة المعقدة والذهنية الجامدة التي لا تتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة.

وتعتبر الإدارة بمثابة الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدول أو تخلفها، فالتقدم الذي بلغته المجتمعات الغربية يرجع في جانب مهم منه إلى قوة إداراتها ذات الأسس العلمية والموضوعية، كما أن الانتكاسة التي صاحبت أغلب خطط التنمية في بعض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول النامية منها العربية مردها إلى سوء التسيير الناتج عن ضعف إداراتها وبيروقراطيتها الجامدة[1].

وما يميز الإدارة الجزائرية هو البيروقراطية والروتين والتعقيد في الإجراءات وانجاز المعاملات، وانعدام الحيوية، وغياب الشفافية، إلى جانب تفشي الرشوة في أوساطها، هذه العوامل ساهمت كلها في زيادة تكلفة الاستثمار، وتضييع الوقت وإفشال العديد من المشاريع الاستثمارية المحلية وخصوصًا الأجنبية[*]، نتيجة تعود المستثمر الأجنبي على الشفافية والسرعة في المعاملات، وإلا كيف نفسر ما هو وارد في الجدول رقم (22)، إذ يقدر عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع استثماري في الجزائر بـــ 14 إجراء، وهو ما يعني 24 يوم عمل، في الوقت الذي لا يتعدى في أحسن دولة عربية 5 إجراءات أي ما يعادل 6 أيام عمل فقط، وفي الوقت الذي لا يتعدى عدد الإجراءات اللازمة لاستخراج التراخيص في أحسن دولة عربية في هذا المؤشر بـــ 13 إجراء أي ما يعادل 56 يوم عمل، فإنه يصل في الجزائر إلى 22 إجراء وهو ما يعني 240 يوم عمل، وهذا ما يدل على أن تعامل المستثمر الأجنبي في الجزائر يتم مع عدة جهات رسمية للحصول على التراخيص والموافقات بفعل الدور الشكلي للنافذة الواحدة التي تم إنشاؤها بناءً على الأمر03-01 لعام 2001، فهي لم تؤد دورها في تقليص عدد الإجراءات والأيام اللازمة لاستخراج التراخيص، وبالتالي فإن قرار إنشاء الإطار التنظيمي للاستثمار في الجزائر لم يرافقه إعطائه سلطة فعلية في حسم النزاعات وتسهيل الإجراءات، وتخصيص العقارات، ومنح التراخيص، بمعنى أن صيرورة القرارات الإدارية في الجزائر لازالت تتصف بالمركزية، ولا شك أن ذلك يتأكد من أن عمل هيئة الاستثمار يتم تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار، والذي تَم إنشاؤه بناءً على الأمر رقم 08-06 لعام 2006 كما تأكد سابقاً، وهذا ما سيفتح الباب لتضارب القوانين والقرارات بين مختلف المصالح والهيئات لغياب التنسيق بينها،

---

[1] الدكتور عمار عماري، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني، 14 نوفمبر 2005، ص 23.

[*] قدرت قيمة الاستثمارات العربية التي تنتظر التجسيد بنحو 50 مليار دولار، منها الإماراتية والسعودية والمصرية، والكويتية، وهي لازالت عالقة بالرغم من أنها نالت موافقة الرئيس شخصيًا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، بفعل البيروقراطية، والرشوة، أنظر: الخبر، جريدة يومية جزائرية، العدد 5413، 31 أوت 2008، ص 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي التأثير سلباً على خطط عمل المستثمرين، كما يرتفع عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل العقار في الجزائر إلى 14 إجراء أي ما يعادل 51 يوم عمل، في الوقت الذي يقدر في أحسن دولة عربية بإجراءين فقط، أي ما يعادل يومين، ولا شك أن ارتفاع الإجراءات والوقت في مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر يدل على ضعف أمن ملكية الأراضي، والممتلكات الأخرى الخاصة بالعملية الاستثمارية، بمعنى غياب نظام فعال لتسجيل الممتلكات، كما يتطلب إنفاذ عقد بسيط في الجزائر 47 إجراء إداري وهو ما يعادل 630 يوم، ولا شك أن هذا يدل على أن بيئة التعاقدات في الجزائر غير آمنة إلى المستوى الذي يسمح بالحد من المخاطر وخفض التكاليف الخاصة بمختلف المعاملات، نتيجة ضعف النظام القضائي الذي يفتقد إلى القدرة والاستقلالية والفعالية في دعم حقوق ملكية المستثمرين، وتسهيل تدفق المعلومات وتخفيض تكلفتها، وتفعيل آليات فض النزاعات وحلها، وبالتالي ارتفاع تكلفة التقاضي وطول الوقت اللازم لحسم النزاعات، ويتطلب خروج شركة من السوق الجزائري 2.5 سنة، وهو ما يعني تحمل تكلفة تقدر بـــ7 % من رأس المال، في الوقت الذي يقدر في أحسن دولة عربية بـــ 1.3 سنة، أي ما يعادل 1 % كتكلفة من رأس المال، وهذا دليل على القيود الكبيرة المفروضة على المستثمرين في حالة رغبتهم في تصفية مشاريعهم الاستثمارية والخروج من السوق الجزائري، وارتفاع التكاليف التي يتحملونها من وراء ذلك، كما يتضح كذلك ارتفاع الضرائب التي يتحملها المستثمر الأجنبي كنسبة من الأرباح في الجزائر نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب، أو لتعقيد الإجراءات والإدارة الضريبية، وهذا ما يقلل من ميزة الحوافز والامتيازات المختلفة الممنوحة بموجب تشريعات الاستثمار، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تصدير (أو استيراد) كل شحنة نتيجة ارتفاع عدد الوثائق والأيام اللازمة لذلك، وضعف موقع الجزائر في مؤشري ضمان الحقوق ومعلومات الائتمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (21)

مقارنة موقع الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2008

المؤشر	تأسيس المشروع		حماية المستثمر	الحصول على الائتمان		التجارة عبر الحدود					
المؤشر الفرعي	عدد الإجراءات	عدد أيام العمل	مدى قوة حماية المساهمين (0-10)	مؤشر ضمان الحقوق (0-10)	مؤشر معلومات الائتمان (0-6)	عدد وثائق التصدير	الأيام اللازمة لإجراء التصدير	تكلفة التصدير بالدولار	عدد وثائق الاستيراد	الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	تكلفة الاستيراد بالدولار
الجزائر	14	24	5.3	3	2	8	17	1248	9	23	1428
أحسن دولة عربية	5	6	6.3	4	6	5	10	618	5	10	578
المؤشر	استخراج التراخيص		دفع الضرائب	تسجيل الملكية		تنفيذ العقود		إغلاق المشروع		توظيف العمالة	
المؤشر الفرعي	عدد الإجراءات	عدد أيام العمل	الضرائب كنسبة من الربح	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	الوقت بالسنوات	التكلفة كنسبة من الأموال	تكلفة الفصل من العمل	صعوبة التوظيف
الجزائر	22	240	74.2	14	51	47	630	2.5	7	17	48
أحسن دولة عربية	13	56	11.3	2	2	37	520	1.3	1	00	3

Source: Doing business 2009 in Meddle East and North Africa, in: http://web.worldbank.org/, Janvier 2009.

وتدل مختلف المؤشرات السابقة الذكر على أن التعجيل بإصلاح الإدارة الجزائرية على كل المستويات سواءً على مستوى الهيئات المشرفة على الاستثمار، أو القضاء، أو المصارف، أو الجمارك أكثر من ضروري لإعطاء معنى للقوانين التي تم إصدارها، والهيئات التي تم إنشاؤها، لتسهيل المعاملات الاقتصادية والاستثمارية للمتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب من جهة، والتي هي عبارة عن تصرفات قانونية، ومن جهة أخرى لتجنب تفويت فرصة الاستفادة من مختلف التطورات العالمية الإيجابية من الاستثمار والمعارف والتكنولوجيا.

4- البنية التحتية:

تلعب البنية التحتية دورًا لا يقل أهمية عن المتغيرات السياسية والاقتصادية والقانونية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتقييمها في الجزائر نتطرق إلى:

www.manaraa.com

4-1- الاتصالات والمعلومات: يتوقف تقدم الدول في العصر الحالي (عصر المعلومات) على مدى تواصلها وارتباطها من خلال أنظمة الاتصالات الحديثة وشبكة المعلومات، ولتقييمها في الجزائر نستعمل المؤشرات التالية التي تبين الوضع في عام 2007:(1)

- يقدر عدد خطوط الهاتف الثابت في الجزائر بـــ 8.63 لكل 100 شخص، ويصل في سوريا، ومصر، وليبيا، وتونس إلى 17.32 و14.87 و14.56 و12.33 على الترتيب، ويقدر المتوسط العربي والعالمي بـــ 9.96 و19.31 على الترتيب.
- يقدر عدد مستخدمي الانترنيت في الجزائر بـــ 10.34 لكل 100 شخص، بينما يصل في المغرب وتونس إلى 23.38 و16.68 على الترتيب، ويقدر المتوسط العربي والعالمي بـــ 11.59 و22.04 على الترتيب.
- يقدر عدد مستخدمي الهاتف النقال في الجزائر بـــ 21.445 مليون شخص، ليقدر بذلك عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 شخص بـــ 63.34، وهو أعلى من المتوسط العربي والعالمي المقدرين بـــ 50.84، و49.30 على الترتيب.

ويظهر جليًا من خلال المؤشرات السابقة أن الجزائر تعاني نقصًا في عدد خطوط الهاتف الثابت، ومستوى انتشار الانترنيت، ويرجع ذلك أساسًا إلى استمرار احتكار الجزائرية للاتصالات لهذين المجالين، في حين أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى تحسن مكانة الجزائر في مؤشر معدل النفاذ للهواتف النقالة، كما أدت المنافسة إلى انخفاض التكلفة، وتحسين مستوى الخدمات.

4-2- النقل والمواصلات: أولت مخططات التنمية في الجزائر أهمية بالغة لتطوير شبكة المواصلات، مما أدى إلى تحقيق انجازات مهمة، إذ قدر عدد المطارات بـــ35 مطار، 13 منها يستجيب للمعايير الدولية، أهمها مطار الجزائر الدولي الذي يتوفر على طاقة استيعاب قدرها 6 ملايين مسافر سنويًا، وقدر عدد الموانئ الرئيسية بـــ 13 ميناء، تتوزع على الشريط الساحلي المقدر طوله بـــ 1200 كلم، منها 9 موانئ متعددة، وأربعة متخصصة في المحروقات، وأهمها ميناء الجزائر العاصمة الذي يستقبل حوالي 30 % من واردات الجزائر، كما امتدت شبكة السكك الحديدية على

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2007، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-118.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسافة 4500 كلم، وتتوفر على أزيد من 200 محطة، وقدر طول شبكة الطرقات بـــ 104000 كلم، وستتدعم أكثر بإنشاء الطريق السيار (شرق-غرب) الذي يمتد على مسافة تقدر بـــ 1200 كلم، كلفته 11 مليار دولار، والذي ستنتهي أشغاله في عام 2012.(1)

وبالرغم من النتائج السابقة الذكر، نتيجة الجهود التي أولتها السلطات لتطوير البينية التحتية، خاصة برنامج دعم النمو الاقتصادي، فإننا نلاحظ:

- تقدر نسبة الطرق الرئيسية من إجمالي الطرق في الجزائر بـــ 26 %، بينما تقدر هذه النسبة في مصر وسوريا بـــ 54، و73 % على الترتيب،(2) مما يدل على أن أغلب الطرق في الجزائر ثانوية، لا تستجيب لمتطلبات الاستثمار.

- لازالت شبكة السكك الحديدية تعاني عجزًا في تلبية طلبات المستثمرين والركاب، نتيجة تقادم آلياتها المختلفة، واستمرار احتكار هذا المجال من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية.

- تكتسي المنافذ البحرية أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر، فطول ساحلها البحري المقدر بـــ 1200 كلم أدى إلى أن 95 % من التجارة الخارجية لها تتم عبر الموانئ، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي أعطيت لهذه الهياكل لتوسيعها وتجديدها، إلاّ أنّ الإشكال يبقى مطروحًا على مستوى تسييرها، نتيجة تفشي الممارسات غير المشروعة من رشوة وبيروقراطية، وتعقيدات إدارية أضعفت فعالية هذا العامل المهم في تدعيم مناخ الاستثمار، فمثلاً، يقدر عدد الوثائق اللازمة لتصدير شحنة واحدة بـــ8، وهو ما يعني انتظار 21 يوم، وبالتالي تحمل تكلفة تصل إلى 1248 دولار، كما يقدر عدد الوثائق اللازمة لاستيراد شحنة واحدة بـــ 9، وهو ما يعني انتظار 23 يوم، وبالتالي تحمل تكلفة تصل إلى 1428 دولار، ولا شك أن ثقل الإجراءات السابقة، وضعف نوعية الخدمات المقدمة وارتفاع تكلفتها، يقف عائقًا أمام الوصول والنفاذ إلى مختلف الأسواق الدولية، وبالتالي استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز النمو الاقتصادي.

(1) KPMG, Guide d`investissement en Algérie, Alger, Novembre 2006, p22.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، ص 248.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد صدر عن **البنك الدولي** في عام 2007 مؤشر يقيس أداء الخدمات اللوجيستية (The Logistics performance index)، قام من خلاله بتصنيف 150 بلد استنادًا إلى عدة عوامل منها كفاءة وفعالية الإجراءات الجمركية، ومدى إتمام عمليات الشحن في الأوقات المحددة، ومدى وجود أنشطة غير مشروعة كالمطالبة بتقديم رشوة مقابل الحصول على المعلومات ومختلف الخدمات...، وقد جاءت الجزائر في المرتبة 140، بينما جاءت تونس والأردن في المرتبتين 60 و52 على الترتيب،[1] ولا شك أن ضعف موقع الجزائر في هذا المؤشر يدل على أن المستثمر الأجنبي يواجه تحديًا مزدوجًا، نتيجة ضعف كفاءة سلسلة الصادرات، وبالتالي انخفاض القدرة التصديرية لمختلف المشاريع الاستثمارية، مما يشكل قيدًا كبيرًا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، وكذلك نتيجة ضعف كفاءة سلسلة الواردات، وبالتالي تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات العملية الإنتاجية، ولا شك أن تحمل المستثمرين الأجانب لهذه التكاليف الإضافية يقلل من فاعلية العديد من القرارات المتخذة على مستوى التجارة الخارجية في الجزائر سواءً تلك المتعلقة بتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات، أو مختلف الإعفاءات الجمركية الممنوحة على التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية.

ويُطرح مشكل ضعف الهياكل القاعدية بحدة على مستوى المناطق الصناعية، والتي تقدر بـــ 66 منطقة، تشغل مساحة إجمالية قدرها 12800 هكتار، تتميز بضعف تأهيل بنيتها التحتية (الطرق، والكهرباء والاتصالات، والماء)، نتيجة عدم توفر السلطات المحلية على مخصصات الميزانية اللازمة لتهيئتها، إضافة إلى صعوبة الحصول على العقار فيها، وغياب ربطها بالجامعات والمختبرات العلمية،[2] وهو ما يحول دون تحويلها إلى قطب مستقطب للاستثمارات المنتجة لإنعاش الاقتصاد الوطني، ويقف عائقًا أمام الاستفادة من مختلف الخبرات الموجودة لتطوير القدرات الإنتاجية للشركات التي تنشط على مستواها، وتؤكد على أن السياسة التعليمية في الجزائر لم

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر:
Jean francois Arvis, connecting to compete, trade logistics in the global economy, World bank, Washington, 2007.
[2] KPMG, Guide d`investissement en Algérie, Op.cit, p 55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتمد في أولوياتها على عامل التدريب لتطوير القدرات الفنية لطلبة الجامعات والمعاهد للوصول إلى عمالة مدربة وماهرة تلبي احتياجات سوق العمل، خصوصًا شركات القطاع الخاص المحلية والأجنبية، لتساهم بفعالية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا المتطورة واستيعابها وتوطينها.

إن مختلف الحقائق السابقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتشريعية والتنظيمية، تؤكدها مختلف المؤشرات والدراسات الميدانية التي بحوزتنا، فوفقًا لدراسة ميدانية أنجزت على عدد من الشركات الأجنبية ذات الأحجام المختلفة، والمستثمرة في الجزائر في مختلف المجالات، تأكد من خلالها بأن الفساد السياسي والإداري، وضعف أداء النظام المصرفي من أهم الصعوبات المعيقة للاستثمار بنسبة 30 % لكل منهما، وحوالي 24 % من العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار تعود إلى ضعف النظام المصرفي وضعف أداء القطاع الخاص معًا، إضافة إلى الأمن الاجتماعي والثقافي ونوعية المؤسسات بنسبة 6.7%، كما يتضح من الشكل رقم (15).

الشكل رقم (15)

أهم معيقات الاستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر

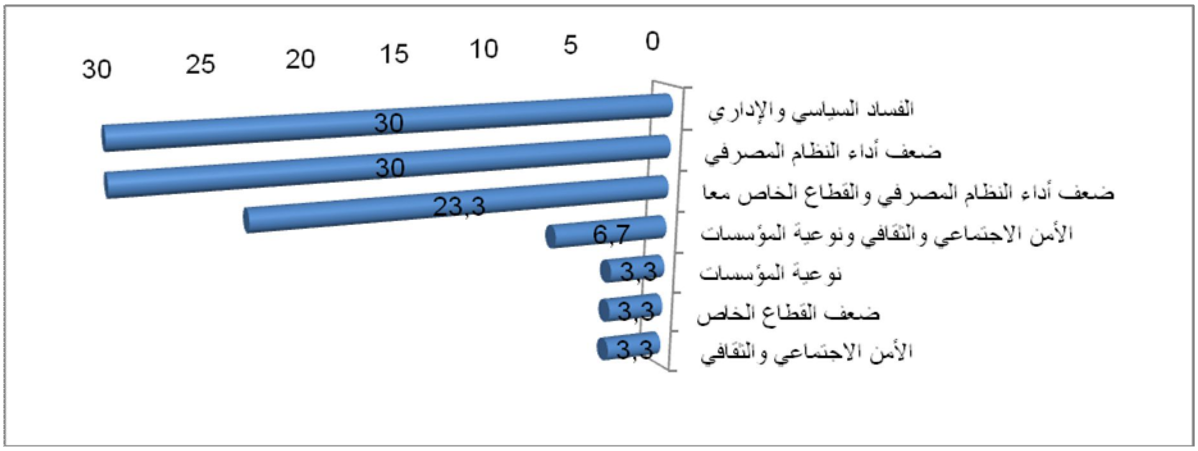

<u>المصدر</u>: **عميرش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي لمباشر إلى الدول العربية –الجزائر نموذجا–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة دمشق، 2009، ص .**

وفي نظر هذه الشركات فإن جهود تحسين مناخ الاستثمار يجب أن تنصب على تحسين أداء القطاع المصرفي بنسبة 28.57%، لتوفير التمويل اللازم للمشاريع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمارية بتكاليف منخفضة وبشروط ميسرة، والجانب القانوني بنسبة 28,57%، من خلال تطبيق الالتزامات المختلفة المنصوص عليها في القوانين المحلية، والاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع دول أجنبية وهيئات دولية، ولن يتم ذلك إلا بمحاربة الفساد، وتفعيل أداء السلطة القضائية، وفي هذا الإطار يجب إنشاء دوائر قضائية مختصة في البت في مختلف قضايا الاستثمار لتسهيل تنفيذ العقود وحل النزاعات المختلفة، كما يجب أن تشمل الجانب الإداري بنسبة 14,78 %، بتحرير المستثمرين من تعقيد الإجراءات الإدارية، عن طريق تطوير الإدارة الجزائرية برفع كفاءة العاملين على مستواها، وتشديد العقوبات لتجنب مختلف الممارسات غير المشروعة من رشوة وبيروقراطية، إضافة إلى الخدمات المتعلقة بالاستثمار بنسبة 14,57 %، وفي هذا الإطار يجب العمل على رفع كفاءة البنية التحتية، إلى جانب العناية بإعلام وتوجيه المستثمر بنسبة 14,78 %، من خلال توفير المعلومات المختلفة عن السوق المحلية، مع الالتزام بتخفيض تكاليفها وزيادة دقتها، وهذه إشارة واضحة إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لم تؤد الدور المنوط بها للتكفل بمشاكل المستثمرين بفعل نقص التأطير، وعدم أداء وكالات الترويج والتوجيه الوطنية لدورها، وفي هذا الإطار، فالجزائر لا زالت تفتقر إلى قاعدة بيانات فعلية عن مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة الزراعة، والصناعة، والسياحة، وهو ما يقف عائقًا أمام إتباع سياسة استهداف المستثمرين الأجانب، أي التركيز على الاستثمارات التي تتوافق مع المتطلبات الاقتصادية والتنموية بناءً على الفرص الموجودة، سواءً في القطاع الزراعي لتخفيض تكلفة الواردات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، أو في المجالات عالية التقنية لتطوير القاعدة الصناعية واستيراد التكنولوجيا، أو لتفعيل أداء قطاع السياحة والذي لا يزال يلعب دوراً هامشيًا في الاقتصاد الوطني بالرغم من تحسن الحالة الأمنية، خاصة في ظل ما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية هائلة(*)، ولا شك أن غياب هذه الإستراتيجية في ظل مكامن الضعف الواضحة

---

* يقوم المجلس الاقتصادي للتنمية في سنغافورة باستهداف المستثمرين القادرين على المساهمة في تنمية التكتلات الصناعية، وتركز جهود ترويج الاستثمار في الكيان الصهيوني على أقوى الصناعات داخل الاقتصاد، وقامت هيئة التنمية الصناعية في ماليزيا بتحديد أقوى 22 تكتل صناعي لجذب الاستثمار الموجه نحو التصدير، أنظر: "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

www.manaraa.com

في مناخ الاستثمار أبقى على استمرار قطاع النفط في لعب الدور الهام في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، ممّا لا يسمح بتخفيف ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط، خاصةً في ظل ضعف استجابة سياسات ومخططات التنمية لذلك.

الشكل رقم (16)

تركيز جهود تحسين مناخ الاستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر

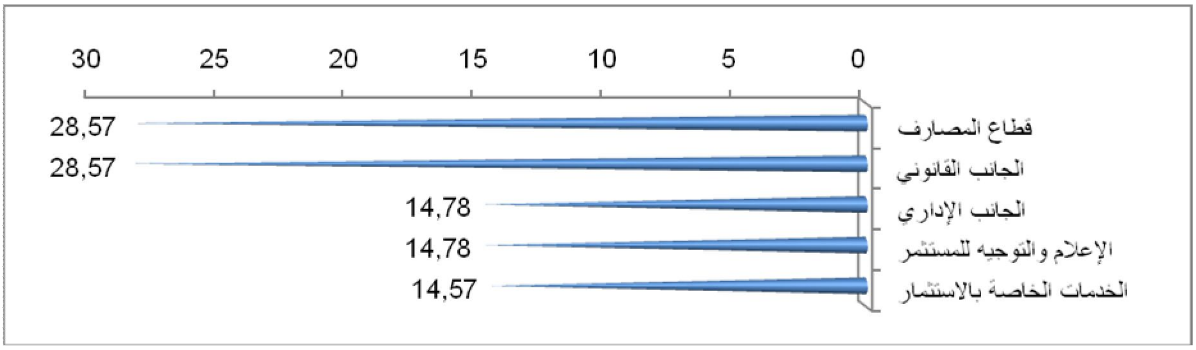

المصدر: عميرش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي لمباشر إلى الدول العربية –الجزائر نموذجا–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة دمشق، 2009، ص .

كما أكد تقرير التنافسية للمؤتمر الاقتصادي العالمي لعام (2008-2009)، على أن صعوبة الوصول إلى التمويل يعتبر أول معيق للاستثمار في الجزائر بنسبة 20,6 %، وهذا ما يؤكد مرة أخرى ضعف أداء النظام المالي الجزائري، يليه البيروقراطية وضعف فعالية وأداء الحكومة بنسبة 18,2 % في إشارة واضحة إلى تفشي التعقيدات والعقبات الإدارية والروتين الخانق في مختلف الأجهزة والمصالح الحكومية التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، وثالث معيق للاستثمار هو ارتفاع مستويات الفساد بنسبة 10,7 %، مما يدل على استمرار تغييب القوانين وتجاوز الهيئات، متبوعًا بتضارب السياسات وعدم استقرارها كرابع معيق للاستثمار في الجزائر بنسبة 8.3 %، وهذا ما يعني أن المستثمرين الأجانب يعانون من تضارب القوانين والقرارات نتيجة غياب التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات وسرعة تغييرها، مما ينعكس سلبيًا في سيادة حالة الشك وعدم وضوح الرؤى المستقبلية، وهو ما يتناقض مع رغبات المستثمر الأجنبي في الاستقرار للأجل الطويل، إضافة إلى تعقيد النظام الضريبي، والمستوى المتواضع لتكوين اليد العاملة المتعلمة، وضعف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى الهياكل القاعدية، وارتفاع معدلات الضرائب، ومعوقات أخرى، والشكل رقم (17) يوضح ذلك.

الشكل رقم (17)

أهم معيقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية لعام (2008–2009)

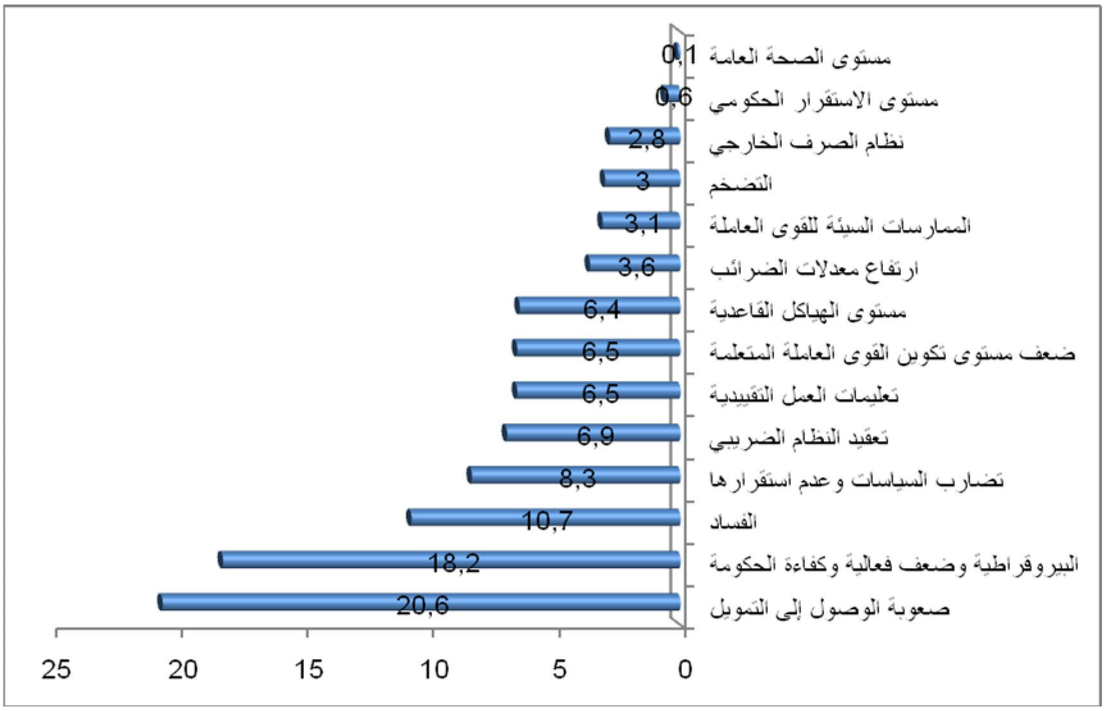

<u>المصدر</u>: عميرش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي لمباشر إلى الدول العربية –الجزائر نموذجا–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة دمشق، 2009، ص .

وتتأكد هذه الحقائق في بارومتر CIAN لعام 2007، إذ منح للجزائر تنقيط قُدر بـــ 2,48 من 5، أي أن مناخ الاستثمار في الجزائر هو دون المستوى المتوسط في نظر الشركات الفرنسية، ويتضح من الشكل رقم (17) أن مستوى الهياكل القاعدية هو دون المستوى المتوسط (2.7 من 5)، وقد اقتصر التحسن على شبكة الاتصالات والمطارات، مع تسجيل ضعف في تسيير المطارات، ويظهر الضعف جليًا في شبكة الطرقات، والسكك الحديدية وتسييرها، وفي الموانئ وتسييرها، ولا شك أن ضعف التسيير الواضح في الهياكل القاعدية يؤكد مرة أخرى مدى ثقل الإجراءات والروتين الخانق على مستوى الإدارة الجزائرية، أما قطاع الجمارك فهو كذلك دون المستوى المتوسط (2.17 من 5)، نتيجة ارتفاع التهرب الجمركي واستمرار تعقيد الإجراءات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما يتطلب إيجاد هيكل إداري متطور وفعال ينسجم مع التحولات الاقتصادية للجزائر، لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في حركية النشاط الاقتصادي، باعتباره الوجهة الأمامية له، ليضمن تقديم خدمات أكثر فاعلية ونوعية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين، أما الجانب القانوني فهو كذلك دون المستوى المتوسط (1.66 من 5)، نتيجة طول آجال الإجراءات، وضعف فعالية وعدالة القضاء، وصعوبة الحصول على العقار، هذا العامل الأخير يبقى عنصراً مركزيًا في النقاش الدائر حول قضية إنعاش الاستثمار المحلي، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهو عامل معرقل للاستثمار بسبب ندرته وظروف تسييره، ولا تزال العديد من الولايات غير مستعدة لاستقبال مشاريع استثمارية نتيجة ندرة العقار، أو لتعدد عدد المتدخلين وحائزي العرض العقاري العمومي، فالسلطات المحلية لا تمتلك مخططات مسح دقيقة لمختلف الأراضي المتاحة في إقليم الولاية، فباستثناء تلك التابعة للدولة تبقى العديد من الأراضي ذات ملكية غير معروفة، وموزعة بدون شهادات ملكية للمستثمرين، مما أدى إلى نشوب العديد من النزاعات بين المالكين الأصليين والسلطات المحلية، وبالتالي عرقلة عملية الاستثمار(*)، ويزداد تعقيد مناخ الاستثمار في القطاع المالي(1.98 من 5) نتيجة تعقيد النظام الضريبي، وارتفاع الضرائب التي يتحملها المستثمر كنسبة من الأرباح، إضافة إلى التأثير السلبي للتهرب الضريبي، ولأداء القطاع المصرفي نتيجة المماطلة في منح القروض، وصعوبتها وبيروقراطيتها، ويبقى القطاع الموازي المعيق الأول للاستثمار في نظر الشركات الفرنسية في الجزائر ليؤكد بذلك ما تم ذكره سابقًا، في أن توسع القطاع الخاص ارتبط أساسًا بانتشار الأنشطة غير الرسمية، وهو ما يقف عائقًا أمام المنافسة، كما يتأكد تعقيد مناخ الاستثمار على مستوى الإدارة الجزائرية (1.725 من 5) نتيجة ضعف فعاليتها وطول الآجال، كما يتضح أن تحسن مستوى الأمن لم يساهم في تحسين الأداء السياسي للجزائر بفعل ارتفاع مستويات الفساد وتواضع مستوى حماية المساهمين، وتستفيد الشركات الفرنسية من انخفاض تكاليف

---

* أوضحت التحقيقات أن 20 % من المؤسسات المستثمرة في الجزائر كانت تبحث عن مقرات إدارية، وكان الأجل المتوسط للانتظار نحو 42 شهر، كما أن 38 % من المؤسسات كانت تبحث عن عقار، وكان الأجل المتوسط للانتظار نحو 60 شهر، أنظر: زايري بلقاسم وصديقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاج خاصة الطاقة والماء واليد العاملة، مع تسجيل تواضع الأداء الاجتماعي ومستوى التنمية المستدامة.

الشكل رقم (18)

تقييم الشركات الفرنسية لمناخ الاستثمار في الجزائر وفقاً لبارومتر CIAN.

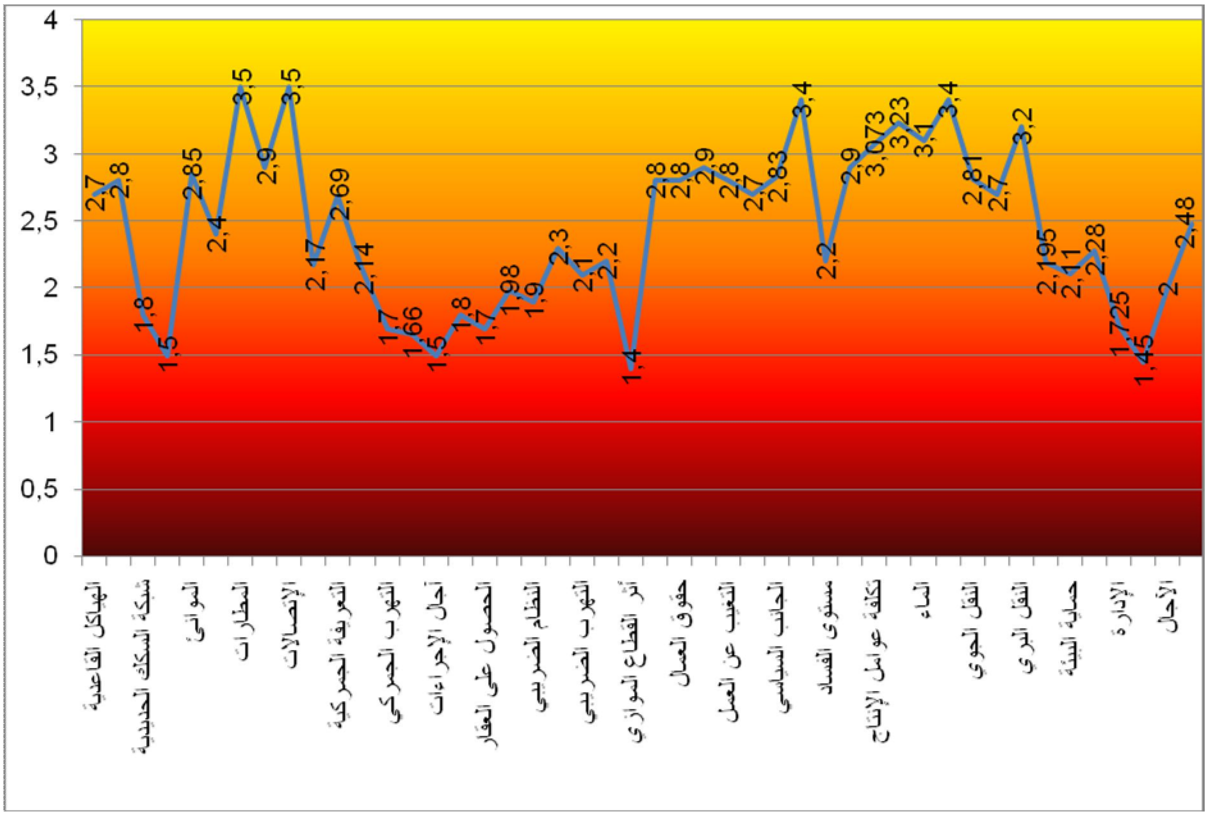

المصدر: عميرش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي لمباشر إلى الدول العربية –الجزائر نموذجا-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة دمشق، 2009، ص .

- يتم إصدار هذا المؤشر من طرف المجلس الفرنسي للاستثمار في إفريقيا، بناءً على نتائج الاستبيان الذي تجيب عنه مختلف الشركات الفرنسية المستثمرة في الدول الإفريقية، وتمنح لكل مؤشر قيمة ما بين "1" و"5"، وكلما كانت القيمة أقل من "3" فإن ذلك يؤشر لتعقيد مناخ الاستثمار، ويزداد هذا التعقيد أكثر كلما اقتربت القيمة من "1"، أما إذا كانت القيمة أكبر من "3"، فإن ذلك يدل على تحسن مناخ الاستثمار، ويزداد هذا التحسن كلما اقتربت القيمة من "5".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يبرز الجدول رقم (22) تراجع ترتيب الجزائر في **مؤشر التنافسية الإجمالي**، من المرتبة 77 إلى المرتبة 99 خلال الفترة (2006-2009)، وتراجع قيمة التنقيط في هذا المؤشر من 7/3.9 إلى 7/3.7، وهذا يدل على أن مناخ الاستثمار قد عرف تعقيدًا أكبر في الجزائر، وهي بعيدة عن ترتيب الجارتين تونس والمغرب، وجنوب إفريقيا.

الجدول رقم (22)

تطور تنقيط وترتيب الجزائر وبعض دول المقارنة في مؤشر التنافسية الإجمالي للفترة (2006-2009)

الدول	(2006-2007)		(2007-2008)		(2008-2009)	
التنقيط والترتيب	التنقيط (1-7)	الترتيب من بين 122 دولة	التنقيط (1-7)	الترتيب من بين 131 دولة	التنقيط (1-7)	الترتيب من بين 134 دولة
الجزائر	3.9	77	3.9	81	3.7	99
تونس	4.6	33	4.6	32	4.6	36
المغرب	4.1	65	4.1	64	4.1	73
جنوب إفريقيا	4.5	35	4.4	44	4.4	45

<u>Source</u>: The global competitiveness report 2008-2009, Op.cit, P 86, 248, 302, 328.

و بالتدقيق في المؤشرات الرئيسية لمؤشر التنافسية الإجمالي، يتضح أداء الجزائر أكثر من خلال الشكل رقم (19).

الشكل رقم (19)

موقع الجزائر في المؤشرات الرئيسية لمؤشر التنافسية الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

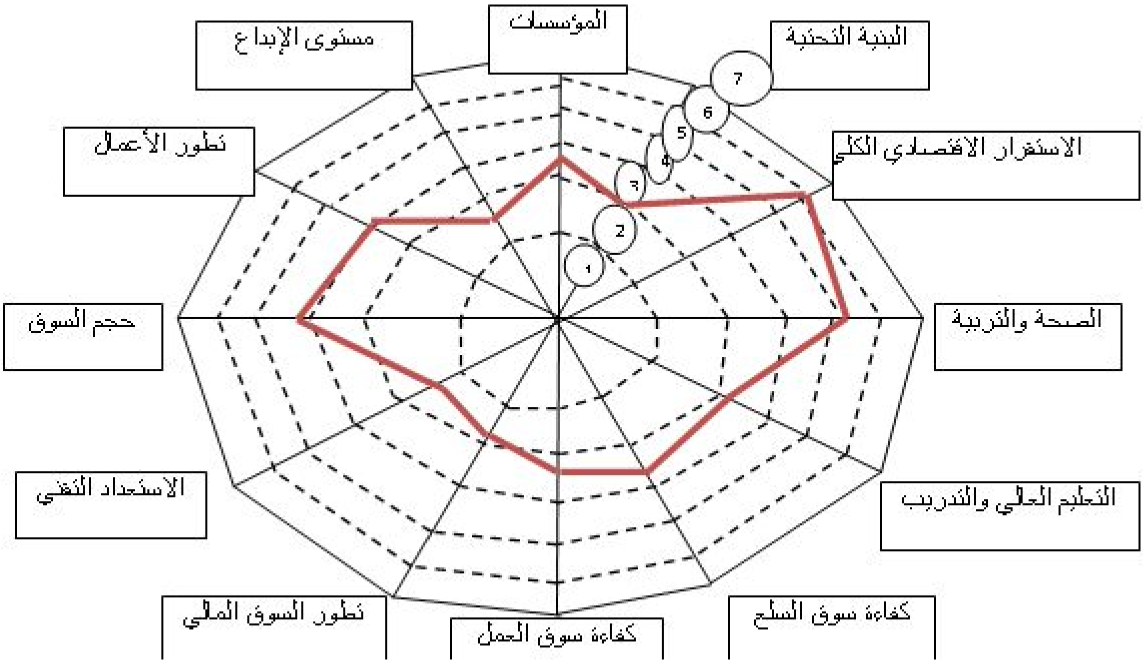

<u>المصدر</u>: عميرش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي لمباشر إلى الدول العربية -الجزائر نموذجا-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة دمشق، 2009، ص .

من خلال الشكل رقم (19)، فإن الأداء الاقتصادي الكلي(تنقيط 7/6.1 وترتيب 134/5)، وإلى حد ما أداء قطاعي الصحة والتربية (تنقيط 7/5.3 وترتيب 134/76)، وحجم السوق (تنقيط 7/4.2 وترتيب 134/51) عوامل محفزة للاستثمار في الجزائر، في المقابل، فإن باقي المؤشرات تعتبر بمثابة إشارة مسبقة لفشل المشاريع الاستثمارية، سواءً مؤشر الاستعداد التقني والتكنولوجي(تنقيط 2.5، وترتيب 114)، أو الإبداع (تنقيط 2.7، وترتيب113)، أو مستوى تطور السوق المالي(تنقيط 2.9 وترتيب 132)، أو كفاءة سوق العمل (تنقيط 3.3 وترتيب132)، أو المؤسسات (تنقيط 3.4، وترتيب 102)، أو كفاءة سوق السلع (تنقيط 3.5، وترتيب 124)، أو مستوى الهياكل القاعدية (تنقيط3.0 وترتيب 84)، أو التعليم العالي والتدريب(تنقيط 3.3 وترتيب 102)، أو تطور الأعمال (تنقيط 3.0 وترتيب 132).(1)

إن التمعن أكثر في المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشرات الرئيسية السابقة الذكر، يبين أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من مواطن ضعف كثيرة، وقد فاق

---

(1) The global competitiveness report 2008-2009, Op.cit, P 86.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترتيبها المائة من بين 134 دولة في أغلبها، ولا تتمتع بميزة تنافسية إلا في عشرة منها من بين 107 مؤشر فرعي، وبهذا يتأكد أن أمام الجزائر المزيد من العمل لتحسين مناخها الاستثماري، والذي يمتاز بالعديد من المعوقات على كل المستويات التشريعية، والتنظيمية، والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، لإقناع المستثمرين الأجانب، والارتقاء إلى مصاف العديد من الدول النامية.

إن تحليل مستوى فعالية وملاءمة مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى انخفاض مستوى المخاطر، يتضح أكثر بالتطرق إلى موقع الجزائر في الدليل المركب لقوة مناخ الاستثمار، والذي يوضحه الشكل رقم (20)، والذي يبرز وجود أربع مجموعات، الأولى تضم الدول التي حققت تطورات هامة في تحسين مناخها الاستثماري، مما انعكس إيجابًا في تقليل مستويات المخاطر فيها، وتعزيز موقعها عالميًا في استقطاب المستثمرين، بفعل امتلاكها لنسيج كبير من الشركات والمصارف والذي سهل القيام بالأعمال، إضافة إلى الحجم الكبير لأسواقها ووزنها الاقتصادي المهم عالميًا، فالناتج المحلي الإجمالي للصين، والهند، وكوريا الجنوبية مثلاً يقدر بـــ 3250.8، و1098.9، و957.1 مليار دولار على الترتيب، ويصل في فرنسا إلى 1900 مليار دولار، هذا ما انعكس إيجابًا في ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الوصول إلى مستويات معيشة مرتفعة، وحتى في الصين والهند، بالرغم من العدد الكبير لسكانهما فإنهما يملكان طبقة متوسطة بحدود 30 إلى 40 مليون عائلة، وهو إجمالي عدد العائلات في فرنسا مثلاً،[1] كل هذه الخصائص أعطت لهذه الدول وزنًا هامًا على صعيد العلاقات الاقتصادية والمبادلات الدولية. أما المجموعة الثانية فإنها تمتلك خصائص المجموعة الأولى لكن بدرجة أقل، وهي تتميز بديناميكية وفعالية مستمرة خصوصًا جمهورية التشيك، وبولونيا، وهنغاريا، والمكسيك، وماليزيا، وتايلندا، وتركيا، وجنوب إفريقيا، وتقل هذه الفعالية في تونس، والسعودية، والكيان الصهيوني، وكرواتيا، والشيلي، والفيتنام، إلاّ أنها تبقى بمستويات مقبولة مقارنة بدول المجموعة الثالثة، منها الجزائر، والتي بالرغم من ابتعادها عن المجموعة التي ينصح باجتناب

---

(1) Ibid, P 134, 188, 208.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار فيها (المجموعة الرابعة)، إلا أن مناخها الاستثماري لازال يتميز بمواطن ضعف كثيرة، انعكست سلبًا في الإبقاء على مستويات مرتفعة من المخاطر والتهديدات.

المطلب الثاني: آفاق ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يرتبط استشراف آفاق ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمدى فعالية وجدية سياسات تحسين مناخ الاستثمار المستقبلية التي تنتهجها السلطات الجزائرية لتدعيم إيجابياته الحالية (الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحسن مستوى بعض الهياكل القاعدية كالمطارات، وشبكة الاتصالات، وانخفاض تكلفة اليد العاملة والطاقة، وحجم السوق)، والتقليل من السلبيات المختلفة (خصوصًا ما تعلق بارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بالنفط، واتساع رقعة الفساد والبيروقراطية والقطاع الموازي، وضعف أداء القطاع الخاص والنظام المالي...)، وهذا من شأنه تخفيض مستوى التهديدات، وتحويل مزايا الموقع النسبية للجزائر (الموقع الاستراتيجي الهام، إذ تتوسط دول المغرب العربي وتعتبر بوابة لإفريقيا، وهي قريبة من أوروبا، كما تتمتع بإمكانيات طبيعية هائلة نتيجة شساعة مساحتها وتنوع أقاليمها المناخية) إلى فرص استثمارية حقيقية، خصوصًا في مجالات الصيد البحري، والزراعة، والسياحة. وفي هذا الإطار، فقد عرفت هذه العملية تباطؤًا كبيرًا، فأغلب عراقيل وصعوبات الاستثمار لم يتم تجاوزها بالرغم من أن السلطات قد باشرت الإصلاحات منذ أوائل التسعينات، بل وقد تدعّمت بعض العراقيل أكثر، وهذا ما يفسر تراجع ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات كما تأكد سابقًا، إذ فقدت الجزائر 22 مرتبة في مؤشر التنافسية الإجمالي بين عامي 2006 و2009، وفي المقابل فقد قطعت عدة دول نامية أشواطًا كبيرة في تحسين مناخها الاستثماري، وقد تميزت بفعالية كبيرة ومستمرة في جلبها لاهتمامات المستثمرين الأجانب.

إن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعني مباشرة موقعها المستقبلي في هذه الظاهرة وبالتالي مدى إمكانية تدعيم مكانتها على الأقل بين الدول النامية في إقناعها للمستثمرين الأجانب وجلب اهتماماتهم، خاصة في ظل المنافسة الكبيرة بين كل الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الإطار فإن التوقعات تشير إلى بقاء الجزائر ضمن الدول ضعيفة الجاذبية للمستثمرين، ذلك أن العديد من عراقيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناخ الاستثمار كارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، واتساع رقعة الفساد والبيروقراطية والقطاع الموازي، وضعف أداء القطاع الخاص والنظام المالي، كلها عراقيل يصعب تجاوزها في المدى القصير، وتوقعات الدليل المركب لمناخ الاستثمار تؤكد أن الجزائر ستبقى من ضمن الدول ضعيفة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المدى المتوسط، ويستحيل في نظر هذا المؤشر أن تلحق الجزائر بمستويات الصين، وكوريا الجنوبية، والهند، والبرازيل، وروسيا، كما يصعب عليها أن تصل إلى المستويات التي ستبلغها ماليزيا، وتايوان، والمكسيك، وتركيا، بولونيا، وغيرها من الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصـــة:

إنّ نتائج أداء وإمكانيات الاستثمار الأجنبي المبشر في الجزائر وجاذبيتها، أثبتت أنّه ما زال أمامها الكثير من العمل والكثير من الجهود التي يجب أن تبذل من أجل تحسين حصتها منه وبالتالي رهانها على سياسة الباب لمفتوح أمامه يمكن اعتباره خاسرا بالنظر إلى الأرقام والإحصائيات التي تثبت ذلك، على الرغم من الجهود التي بذلتها في لحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية، وتحرير أوجه النشاط الاقتصادي، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، وتحديث الإطار التشريعي الناظم للاستثمار، إلاّ أنّ حجم الاستثمار لأجنبي المباشر الحالي لا يعكس الإمكانات الكبيرة المتاحة، والفرص التي تزال دون الاستغلال الأمثل، مثل: القطاع الفلاحي، والقطاع السياحي، وقطاع العقارات، وقطاعي الخدمات والمعلومات والتكنولوجيات الجديدة، ذلك أنّ ثمة جملة من العوائق تأثر سلبا على بيئة الأعمال وتطرد الاستثمارات، إلاّ أنّ عملية الكشف عن هذه العوائق تعد خطوة ضرورية ضمن استراتيجيات تهيئة مناخ الاستثمار لرجال الأعمال الوطنيين والأجانب للمساهمة في التنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة العامة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الخاتمة العامة:

من خلال الدراسة يتضح أنّ الاستثمار الأجنبي لمباشر يعتبر من بين الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من لآراء المتفاوتة للدور الذي يمكن أن يلبه بالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي في نهاية التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية التالية في ظل النظام الرأسمالي، وتغير الفكرة السائدة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، والتي اعتبرت أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر عائقا للتنمية، وأمام المتاعب الاقتصادية والاجتماعية التي هزّت الدول النامية والتي أدّت بها إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الشاملة ترمي إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من فوائد جانبية من تكنولوجيا حديثة ومتطوّرة وقدرات إدارية عالية فضلا عن إسهامه في تراكم رأس المال، وهذا ما أدى بالكثير من لاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا لاستثمارات حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تمّ التوصّل إليها.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر كباقي الدول إلى محاولة توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإقامة مشاريع تنموية، خصوصا بعد قيامها بعدة إصلاحات والتي شملت الجانب الاقتصادي والسياسي وقطاع العدالة التي تعتبر من أهم المحددات التي تجعل مناخ الاستثمار ملائما لاستقطابه.

ومن الطبيعي أن يتضمن ذلك منظومة قانونية محفزة لتلك الاستثمارات وهذا ما جعل الكثير من المستثمرين يظهرون نيتهم في الاستثمار فيها، في ظل الإصلاحات الجارية على شتى المستويات.

هذا الذي دفعنا أن نبحث في موضوع الدراسة ومحاولة الإجابة على سؤال محدد وواضح وجوهري:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أي مدى أدّت الإصلاحات الاقتصادية إلى تفعيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2008/1998 ؟

وهو سؤال أقحمنا منهجيا أن نبحث في قوة الارتباط والتأثير المتبادل بين الإصلاحات من جهة، والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ثانية، وبالتالي تحديد عناصر القوة والضعف التي تحكم هذه العلاقة خلال فترة الدراسة.

وعلى هذا الأساس سنقوم باختبار الفرضيات وتقديم النتائج والتوصيات.

إنّ الدراسة التي أجريناها من خلال هذا البحث قادتنا إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للفرضية الأولى والمتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية والدولية، فمن خلال الدراسة، رأينا أن جل اهتماماتهم والنماذج المقدمة من خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تهدف إلى التركيز على التحكم في المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي الوصول إلى توازنات مالية ونقدية التي تعتبر من أهم المحددات الاقتصادية لخلق مناخ ملائم لاستقطاب أكبر قدر ممكن من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

- أمّا الفرضية الثانية أنّ مصطلح الاستثمار يعتبر من أكثر المفاهيم الاقتصادية غموضا، فقد مكننا البحث من تأكيدها، حيث وجدنا بأن المدارس الاقتصادية بداية من الكلاسيك وانتهاءا بنظرية الموقع، عملت كلّها على إنضاج الاستثمار تصورا وسلوكا، وذلك عبر قرون ومناطق متباعدة جغرافيا ومناخيا، ممّا جعل المتصدرين للاقتصاد والمفكرين المهتمين بتفسيره يعطونه أكثر من مفهوم وأكثر من تعريف.

- كما أنّ فرضية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أصبحت تعكس بيئة تشريعية ومؤسساتية مناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر تقدّر بأنّها تحققت إلى حدّ بعيد، هذا من خلال مختلف المؤشرات الرسمية والمقارنات مع بلدان مشابهة لنا، وباعتراف وكالات تأمين المخاطر الدولية والمؤسسات العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لا يزال مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل بصفة كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يؤكّد صحة الفرضية الرابعة للأسباب التالية:

* استمرار ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، وتعزيز قابلية لاستيراد الصدمات الخارجية

* ضعف أداء النظام المالي، بفعل ثقل الإجراء والمعاملات المصرفية، وضعف أداء بورصة الجزائر.

* ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد، وهو ما أدّى إلى غموض ظروف العمل وسيادة حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وانتشار القطاع الموازي وضعف سيادة القانون وافتقار جهاز القضاء للفعالية والاستقلالية، وضعف إشراك الكفاءات.

* ثقل الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية، والروتين والتعقيدات والعقبات في كافة المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر.

<u>النتائج:</u>

بناء على ما تقدّم في بحثنا حول دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1998/2008 نستخلص النتائج التالية:

* المنظومة التشريعية والمؤسساتية تعد إطارا مقبولا لاستقبال الاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن عمق هذا لإطار هو المؤسسات الغيرة والمتوسطة، فهي بعيدة عن روح التعامل مع الاستثمار، وقد حان الوقت لصناع القرار للتعامل معها بقدر أهميتها.

* الدراسة المقارنة التي أجريت للجزائر مع بعض البلدان العربية تؤكّد على عودة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني وتطوّر واضح في الإصلاحات على مختلف الأصعدة ممّا يجعلها مؤهلة لاستقبال الاستثمار الأجنبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* عقبات اقتصادية وإدارية لا تزال تعيق تقدّم الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك على السلطات الإسراع في إزالتها.

* الاستثمار الأجنبي المباشر بات أكثر من أي وقت مضى من أولويات اهتمام السلطات العمومية.

* تعزيز درجة الاستقرار السياسي بانتهاج إجراءات فعلية لتثبيت النظام الديمقراطي، وإشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة وتفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة لخدمة الجميع، وتفعيل أداء منظمات المجتمع المدني، وتقوية مؤسسات الدولة بتقديم سلطة القانون واستقلال جهاز القضاء، وضبط العلاقة بين السلطة والمال العام بتفعيل المساءلة على تصرفات المسؤولين.

* صياغة بدائل وإعداد استراتيجيات فعالة لفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط، وتحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على خلق قيمة مضافة، بعقلانية وفعالية إدارة إيرادات المحروقات وتثمين هذا القطاع من منظور بعيد المدى، وتعزيز مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة في عملية التنمية، مع استكمال الإصلاحات المالية والنقدية لضمان الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل والاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

* تطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته وتجنب الازدواج الضريبي.

* تحرير المستثمر المحلي والأجنبي من التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية، بتطوير الإدارة على كل المستويات، وتغيير دهنيات وسلوكيات ومواقف الفاعلين على مستوى مراكز اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ، بتقديم سلطة القانون وتشديد العقوبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

إنّ النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث تجعلنا نقدم التوصيات التالية:

1/ إعادة ثقة الشعب بالحكومة، وهذا لن يتأتي إلاّ إذا قامت الدولة بما يلي:

- تطهير الجهاز الإداري للدولة يعيد الثقة بين الشعب والحكومة، خاصة إذا بدأ الإصلاح بمواجهة الفساد في الحكومة أوّلاً.

- تعديل القوانين وإصلاح النظام القضائي، بدون عدالة لا يمكن أن تود الثقة للشعب ولا يمكن أن تسمع صوته.

2/ اعتماد على الكفاءات في القيادة والتسيير، إذ أنّ التربة الرديئة لا تنبت زرعا، وأن الكفاءة والتخصص هما عنوان نجاح أي مشروع.

3/ العمل على الجبهة الاجتماعية فقد تضررت كثيرا من سنين الجمر، وما تبعها من مرحلة انتقال وأخص بالذكر:

- إعادة النظر في الضريبة على الدخل، وتحويلها من ضريبة تصاعدية إلى ضريبة نسبية تراعي الفرق بين الفقراء والأغنياء (مثل الرفع في الأجر القاعدي ودفع ضريبة موحدة).

- إلغاء إعانة البطالة واستبدالها بمكافئات مالية لمن يلحق ببرامج لتدريب والتأهيل، والفرد الذي ينهي تدريبه بنجاح يمكن أن يحصل على قرض طويل الأجل

- تطوير الوكالة الوطنية لتشغيل لشباب وذلك بتقديم مساعدات تقنية اقتصادية مجانية وقروض بدون فوائد تضمنها الدولة من خلال صندوق تخصص له مبالغ سنوية من خلال الميزانية.

4/ تعميق الإصلاحات أكثر لتحسين مناخ الأعمال، وتوفير المعلومة الاقتصادية ومحاربة الرشوة والفساد المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5/ إنّ حجم الدولة وعاداتها وتقاليدها وتاريخها يجب أن تكون كلها مع الإصلاح وأن تعمل على التغيير، لذلك لابد من توفر إرادة حقيقية لدى الدولة تريد من وراءها التغيير.

6/ الإسراع في إصلاح المنظومة البنكية، والعمل على إنهاء ملف الخوصصة، وتدعيم القطا الخاص عن طريق تشجيع قطاع المؤسسات الغيرة والمتوسطة.

7/ العمل على معالجة ملف القار الصناعي والفلاحي فقد طال الانتظار.

8/ تشجيع الاستثمارات العربية البينية وإعطائها الأفضلية لخلق ثقافة استثمارية عربية تمهّد إلى استقطاب رؤوس الأموال المهجرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المراجع باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1. إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
2. أنور عبد الخالق محمد عباس، المناطق الحرّة، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1998.
3. بلعزوز بن علي، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
4. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، 1992.
5. جيل برتان، الإستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد وعلى زلعور، منشورات عويدات، لبنان، 1991.
6. حجازي زياد، مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الجامعة الأردنية، 1996.
7. حسني علي خربوش وآخرون، الإستثمار والتمويل، بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
8. دراز عبد المجيد، السياسات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
9. دريد محمد السامرائي، الإستثمار الأجنبي – المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
10. رضا عبد السلام، محدّدات الإستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2002.
11. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها و نتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية، 1980.
12. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
13. سالم توفيق النجفي، سياسات التنمية الإقتصادية و التكييف الهيكلي و أزمة التكامل الإقتصادي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14. طاهر حيدر حدران، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
15. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006.
16. عبد الستار عبد الحميد سلمي، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، جمهورية مصر العربية، 2001/2000.
17. عبد الستار عبد الحميد سلمي، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر، القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.
18. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
19. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
20. عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
21. علي حفاظ منصور أحمد الصفتي، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، 1995-1996.
22. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
23. علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007.
24. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
25. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مجلة التنمية والتمويل، 1998.
26. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ.
27. محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28. محمد ناظم حنفي، "الإصلاح و الاقتصاد و تحديات التنمية"، كلية التجارة، طنطا، 1992.
29. مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
30. مدني بن شهرة، سياسات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و مؤسسات المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
31. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الإقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، .2007
32. الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، 1996.

ب/ الأطروحات:

1. سعيدي يحي، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية غير منشورة، 2006/.2007
2. عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في 1980، 2009.
3. عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، رسالة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
4. فارس فضيل، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، .2004
5. كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، .2004
6. محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004/.2005

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. زوده عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 20072008.

جـ/ إصدار المنظمات والمؤسسات الدولية:

1. الإنكناد، تقرير الاستثمار العالمي، 2002، مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية.
2. الإنكناد، تقرير الاستثمار العالمي، 2004، مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية.
3. الإنكناد، تقرير الاستثمار العالمي، 2006، مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية.
4. الإنكناد، تقرير الاستثمار العالمي، 2008، مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية.
5. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم، تقرير التنمية عام 1998.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2000.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006.
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2007.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008.
14. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام 2006.
15. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د/ المجلات والجرائد الدورية والمقالات والملتقيات والندوات:

1. حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد 32، 2004.

2. إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية من مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربي، عدد 222، أوت 1999.

3. رمزي زكريا، تقييم الأداء برنامج التثبيت الاقتصادي، حصاد التجربة واحتمالات المستقبل، المؤتمر العالمي السنوي السابع للقتصاديين المصريين، القاهرة، 1982.

4. رمزي زكي، الخوصصة و الإصلاح الإقتصادي، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، العدد 1، جوان 1994.

5. سالم توفيق النجفي، المنظمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، المنهج الاقتصادي للعولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 1، السنة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 1999.

6. صالح تومي وعيسى شقيقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2002)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2005.

7. صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في تأهيل الاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 1، 2001.

8. عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، 2006.

9. عبد المجيد راشد، سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي، مجلة الركن الأخضر، الكويت، 2008.

10. عشماوي علي عشماوي، "برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 415.

11. محمد أحمد الأقدي، سياسات الإستقرار بين الطموح النظري و إشكاليات التطبيق، مجلة الدراسات الإجتماعية، جامعة العلوم التكنولوجيا، العدد الأوّل، اليمن، 1996.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. مصطفى مهدي حسين، "مدخل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية عرض و تحليل و تقويم"، مجلة آفاق اقتصادية يصدرها اتحاد غرف التجارة و الصناعة في الإمارات العربية المتحدة، العدد 69، 1997.
13. المهران حسن، الإستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية تطويره في ضوء التطوّرات المحلية والإقليمية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأوّل، 2000.
14. عمار عماري، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني، 14 نوفمبر 2005.
15. مداخلة الأستاذ كورتل فريد: أستاذ مكلّف بالدروس، جامعة سكيكدة، في المؤتمر حول IDE في الاقتصاديات الانتقالية، سكيكدة، 14-15 مارس 2004.
16. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "عناصر مطروحة للنقاش"، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، جويلية 2005.
17. مداخلة الأستاذ زيدان محمد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، في المؤتمر الدولي حول IDE سكيكدة، 14-15 مارس 2004.
18. تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 2009.

المراجع باللغة الفرنسية:

أ/ الكتب:

1. Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisième millénaire, Ed: Marinour, Alger, 1998.
2. Alain Samuelson : « Economie Internationale », Librairie Vebert, Paris, France 1995.
3. Denis Tersen et Jean Luc Bricout : L'Investissement International, édition Armand Colin, Paris, France 1996.
4. Fodil Hassam, chronique de l`économie algérienne, vingt ans des reformes libérales, l'économiste d'Algérie, Alger, 2005.
5. Hamed Madjdoub, Algérie, études et perspectives, Ed: Economica-essai, Alger, 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. Hocine Beniassed. M., "l’ajustement structurel- objectifs et expériences", Algérie : Alim, édition, 1994.
7. Hocine Benissad, "l`Algérie de la planification socialiste a l`économie de marche (1962-2004)" ENAG édition, Alger, 2004.
8. Hocine Benissad, l'ajustement structurel objectifs et expériences, Alain édition, Algérie, 1994.
9. Josette Peyard : Gestion Financiere internationale, 4eme édition, Flocl Famayenne, France 1999.
10. Michel De Lapierre, Christian Milleli : « Les Firmes Multinationales », Libraire Vebert, Paris, France 1995.
11. Mustapha Mekideche, l`Algérie entre l`économie de rente et économie émergente, Ed: dahlab, Alger.
12. Mutin Georges, évolution économique de l `Algérie depuis l`indépendance, Gremmo, Lyon, 1998.
13. Youcef debboub, "le nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, Alger, 2000.

ب/ المجلات والجرائد الدورية والمقالات والملتقيات والندوات:

1. Agence nationale de développement de l`investissement, accords et investissements, Alger, 2008.
2. Agence nationale de développement de l`investissement, textes juridiques relatifs au développement de l'investissement, Alger, 2008.
3. ANIMA INVESTINMED RAPPOR T, 2004.
4. ANIMA INVESTINMED RAPPOR T, 2006.
5. ANIMA INVESTINMED RAPPOR T, 2008.
6. Banque d'Algérie, Bulletin statistique, 2006.
7. Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2001.
8. Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2004.
9. Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2007.
10. Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2008.
11. Banque mondiale, "le défit du développement", rapport sur le développement dans le monde, Washington, 1991.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. CNES, l`investissement en Algérie, Dossier documentaire, Février 2006.

13. Conjoncture 2005, Bulletin édité par les études économique, BNP Paris bas.

14. Des firmes multinationale pour une marche mondiale, Revue d'alternative économique N 42, 4eme trimestre 1999.

15. Développement et promotion des investissements en Algérie, in: revue Nawafid sur le Maghreb, janvier 2007.

16. Heller, Peter, "les programmes d'ajustement appuyés par le fonds et les pauvres." Finances et développement, Décembre 98, Vol 25, N° 04.

17. Jacques .J, polak, "le modèle monétaire du FMI", Finances et développement, Décembre 97.

20. Jean francois Arvis, connecting to compete, trade logistics in the global economy, World bank, Washington, 2007.

21. KPMG, Guide d`investissement en Algérie, Alger, Novembre 2006.

22. La Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire de l'Algérie, rapport 2007.

23. La Banque Mondiale, Rapport, 1992.

24. le MOC, "l`Algérie construire l`avenir", 9 janvier 2005, n° 1706.

25. Michachy et autre, "organiser la libéralisation des échanges", Finances et développement, Vol 26, N°1, Mars 1989.

26. O.C.D.E : définition des références détales des investissements internationaux, Paris, 1983.

27. ONS, statistiques sur l`économie Algérienne (1970-2002).

28. Paul Glewwe et Gillette Hall, "Ajustement non orthodoxe et pauvreté au Pérou", finance et développement, décembre 92, Volume 29, N° 4.

29. Unctad, examen de la politique d`investissement en Algérie, Nations unies, Genève, Mars 2004.

30. Youcef Benabdalleh, monnaie, croissance économique et ouverture, revue publier par le centre de recherche en économie appliquée pour le développement, n75, Alger, 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـــ/ مواقع شبكة الانترنيت:

1. www.FMI.org
2. www.unctad.org
3. www.worldbank.org
4. www.bankofAlgeria.dz
5. www.ONS.dz
6. www.ANDI.dz
7. www.KPMG.org
8. www.animainvest.org
9. www.Doingbusiness.org
10. www.hdaman.org
11. www.BNP.ParisBas.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجداول
والأشكال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي لاقتصاد البيرو	61
02	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2007/2000	109
03	الجدول التحليلي يبين المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	112
04	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	115
05	تطوّر معدّلات البطالة في بعض الدول العربية	118
06	عدد حالات التأميم لفروع الشركات متعددة الجنسية في بعض الدول النامية للفترة (1960-1976)	125
07	المخصصات المالية لقطاعات الاقتصاد الجزائري خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني	126
08	تطور المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1990-1993)	135
09	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	140
10	المبالغ المخصصة للاستثمارات للفترة (2001-2004)	143
11	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1998-2008)	146
12	حجم تدفقات ومخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة (1998-2008)	160
13	حجم ومخزون الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر سنة 2008	161
14	المشاريع الاستثمارية المصرّح بها ونصيب الاستثمارات الأجنبية منها خلال سنة (2008-2009)	163
15	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة (2002-2009)	165

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
16	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرّح بها حسب القطاعات الاقتصادية 2008	166
17	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للفترة (1998-2007)	168
18	تطور بعض مؤشرات التوازن الخارجي للفترة (1998-2008)	170
19	عدد المؤسسات التي أغلقت والعمال المسرحين حتى عام 1998	174
20	تطور حصة القطاعين العام والخاص في إجمالي القيمة المضافة لبعض القطاعات	175
21	مقارنة موقع الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2008	187
22	تطور تنقيط وترتيب الجزائر وبعض دول المقارنة في مؤشر التنافسية الإجمالي للفترة (2006-2009)	197

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	بيان سعر الفائدة	26
02	مراحل دورة حياة المنتج	69
03	توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ما بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1914 باستعمال الدائرة النسبية	79
04	تدفق الاستثمار الأجنبي واتجاهاته	83
05	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1970-1979)	125
06	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	132
07	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1998-2008)	155
08	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وبعض دول شمال أفريقيا خلال الفترة (1998-2008)	158
09	حجم تدفقات ومخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة (1998-2008)	159
10	تطور إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات للفترة (1998-2008)	170
11	تطور مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة للفترة (98-2008)	171
12	ارتباط رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج بأسعار البترول للفترة (98-2008)	172
13	تطور معدلات الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2007)	178
14	مقارنة موقع الجزائر وأفضل دولتين عربيتين في مؤشرات الحكم الراشد	183

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
15	أهم معيقات الاستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر	191
16	تركيز جهود تحسين مناخ الاستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر	193
17	أهم معيقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية لعام (2008-2009)	194
18	تقييم الشركات الفرنسية لمناخ الاستثمار في الجزائر وفقاً لبارومتر CIAN	196
19	موقع الجزائر في المؤشرات الرئيسية لمؤشر التنافسية الإجمالي	198

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الصفحة	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأوّل:الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي	
المبحث الأوّل: المرجعية النظرية لسياسات الإصلاح الإقتصادي	1
المطلب الأوّل: الإصلاح الإقتصادي في النظرية الإقتصادية	1
المطلب الثاني: سياسات الإصلاح الإقتصادي، مفهومها وأنواعها	8
المبحث الثاني: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي	16
المطلب الأوّل: تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة	16
المطلب الثاني: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	21
المطلب الثالث: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي	28
المبحث الثالث: الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي (نموذج صندوق النقد الدولي)	33
المطلب الأوّل: أنواع برامج الإصلاحات الإقتصادية	33
المطلب الثاني: تدابير السياسات الأرثوذكسية	42
المبحث الرابع: السياسات غير الأرثوذكسية	54
المطلب الأوّل: الخلفية النظرية للسياسات غير الأرثوذكسية	54
المطلب الثاني: تدابير وإجراءات السياسات غير الأرثوذكسية	57
خلاصة الفصل الأوّل	63
الفصل الثاني: الاستثمـــار الأجـــنبي المبـــاشر	
المبحث الأوّل: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتطوّر التاريخي لها	64
المطلب الأوّل: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر	65
المطلب الثاني: التطوّر التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر	78

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصفحة

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر	88
المطلب الأوّل: تعريف الاستثمار الأجنبي	88
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي وأهدافه	91
المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	93
المطلب الرابع: الإستثمار الأجنبي المباشر والعولمة	99
المبحث الثالث: دوافع، محدّدات وحوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	102
المطلب الأوّل: دوافع الإستثمار الأجنبي	102
المطلب الثاني: محدّدات الإستثمار الأجنبي	105
المطلب الثالث: أنواع الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي	107
المبحث الرابع: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المتغيرات الاقتصادية	114
المطلب الأوّل: الأثر على زيادة معدّل التكوين الرأسمالي	114
المطلب الثاني: الأثر على التشغيل والتضخم	117
المطلب الثالث: الأثر على ميزان المدفوعات	120
المطلب الرابع: الأثر على التقدم التكنولوجي	121
خلاصة الفصل الثاني	123

الفصل الثالث: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية 2008/1998

المبحث الأول: تطور جهود تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الإصلاحات الإقتصادية	124

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصفحة

المطلب الأول: فترة الاقتصاد الموجه (1962-1989) 124

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات (ما بعد عام 1990 إلى غاية 1998) 132

المطلب الثالث: مرحلة الإصلاحات (ما بعد 1998 إلى غاية 2008) 138

المطلب الرابع: تقنين و ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر 146

المبحث الثاني: تقييم وتحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الإصلاحات 154

المطلب الأوّل: تحليل حجم وتطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 154

المطلب الثاني: تحليل حجم وتطوّر الاستثمارات العربية البينية في الجزائر 160

المطلب الثالث: حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI 162

المطلب رابع: أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر 163

المطلب الخامس: نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية 166

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه في الجزائر 167

المطلب الأوّل: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر 167

المطلب الثاني: آفاق ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 200

خلاصة الفصل الثالث 202

الخاتمة العامة 203

المصادر والمراجع 209

قائمة الجداول والأشكال 218

قائمة المحتويات 222

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخصات

بالعربية

بالإنجليزية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ملخص:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطوّر البلدان ونموّها ومؤشر انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيّف مع التطوّرات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحوّل نحو آلية السوق وزيادة حركة السلع والخدمات وزيادة حجم التدفقات المالية.

الشيء الذي أدى بالدول النامية إلى إجراء إصلاحات شاملة تسعى من خلالها التأثير على اقتصادياتها وجعلها تتلاءم مع التطورات و التحولات التي تعرفها أوضاعه الداخلية وتواكب في نفس الوقت تطوّرات الاقتصاد العالمي في ظل آليات السوق وحرية التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال.

ونظرا لذلك قامت الجزائر كباقي الدول بإصلاحات عميقة، شملت الجانب الاقتصادي والسياسي وقطاع العدالة، من اجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية وإشراكه في مسار التنمية، غير أنه ورغم جهود تهيئة مناخ استثماري ملائم، لا يزال حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر ضعيفا مقارنة مع باقي دول العالم، الأمر الذي استوجب بذل المزيد من الجهود من اجل استقطابه و إشراكه في إحداث النمو لمستهدف.

كلمات مفتاحية:

الإصلاحات، الاستثمار الأجنبي لمباشر، التنمية، مناخ الاستثمار، الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract:

The foreign direct investment represents one of the variables that influence the evolution and development of countries. It is, also, an index of the openness of the economy and its ability to deal and cope with the global developments within the globalization control and the increasing shift towards the market mechanism as well as the increase of the movement of goods and services and the growth of the financial flows' size.

Consequently, developing countries were led to undertake comprehensive reforms which seek to influence their economies and make them compatible with the developments and transformations defined by the market's internal situations. The reforms aim, as well, to keep those economies in pace with the international economy's developments under the light of the market mechanisms and the trade and capital movements' freedom.

Given that, Algeria, like other countries, has adopted dramatic reforms, including economic, political and judicial sectors, in order to attract foreign investments and involve them in the course of development. However, and despite the efforts to create a favourable investment climate, the volume of foreign investment flows to Algeria remains weak compared to other countries. The latter fact has necessitated more efforts to attract the foreign investments and involve them in creating the target growth.

Keywords:

Reforms, foreign direct investment, development, investment climate, Algeria

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com